كتابُ (نَحْوُ العَرْف الموسُومُ بقانُونِ الظَّرْف) لأبي الكرَم المُبارك بن فاخرٍ البغداديّ المعروف بابن الدبّاس النّحويّ (ت 505هـ) (دراسة وتحقيق)

سامي بن محمد بن يحيى الفقيه الزهراني
أستاذ اللُّغة والنّحو والصّرف المشارك في كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة الباحة - المملكة العربية السعودية

(**تاريخ الاستلام:** 30-12-2025؛ **تاريخ القبول:** 10-02-2026)

مستخلص البحث: يَهدِفُ هذا البحثُ إلى دراسةِ كتابِ (نَحْوُ العَرْف الموسومُ بقانونِ الظَّرْف) لأبي الكرَم المُبارك بن فاخرٍ البغداديّ، المعروفِ بابن الدبّاسِ النّحويّ (ت 505هـ)، وتحقيقِهِ تحقيقًا علميًّا، وتتبيّنُ أهميّةُ هذا الكتابِ في كونِهِ الأثرَ الثّاني للمُصنّفِ بعد كتابِهِ (المُعْلِمُ في النّحو) الذي يظهرُ للوجودِ بعد أنْ كانَ في حُكمِ المفقودِ، علاوةً على أنّه يُعَدُّ وثيقةً تأريخيّةً على جُهودِ علماءِ القرنِ الخامس، ومطلع السّادسِ الهجريّين في خدمةِ اللّغةِ العربيّة، وتتجلّى قيمتُهُ العلميّةُ في احتوائِهِ على صغره اثنينِ وسبعين بابًا، وثمانيةَ حدودٍ، اشتملَتْ على مقاصدِ النّحوِ، ومقالدِ الصّرفِ مع حُسنِ التّرتيب، وجَمالِ التّبويب، إلا أنّ المُصنّف غلبَتْ عليه الأساليبُ الأدبيّةُ، والمحسّناتُ البديعيّةُ؛ فأدّاهُ ذلك إلى الإغماضِ فيه.
هذا، وقد توصّل الباحثُ إلى جُملةٍ مِنَ النّتائجِ، مِن أهمّها: أنّ كتابَ (نَحْوُ العَرْف) يُعَدُّ الأصلَ الذي بَنَى عليهِ المُصنّفُ كتابَهُ (المُعْلِمُ في النّحو)؛ إذْ شرَحَ فيه مُشكِلَ عباراتِهِ، وأوضَحَ به مُبهمَ إشاراتِهِ، وقد انتَهَى الباحثُ إلى عَددٍ من التّوصياتِ مِن أبرزِها: توجيهُ الباحثينَ إلى التّنقيبِ عن مُصنّفاتِ ابنِ الدبّاسِ الأخرى، والبحثِ عن مخطوطاتِها في خزائنِ مكتباتِ العالمِ؛ لدراستِها وتحقيقِها، ونشرِها والإفادةِ منها.

الكلمات المفتاحية: النّحو- الكلام - الاستفهام - النّسب - ابن الدبّاس.

***

The book Nahw al-ʿUrf, entitled Qānūn al-Ẓarf, authored by Abū al-Karam al-Mubārak ibn Fākhir (d. 505 AH) (A critical study and edition)

Sami bin Mohammad bin Yahia Alfaqih Alzahrani
Associate Professor of Arabic Language (Grammar and Morphology) - Faculty of Arts and Humanities - Al-Baha University

(**Received:** 30-12-2025; **Accepted**: 10-02-2026)

Abstract: This article examines and provides a critical and scientific scholarly edition of Naḥw al-ʿUrf by Abū al-Karam al-Mubārak ibn Fākhir al-Baghdādī, known as Ibn Dabbās al-Naḥwī. The importance of this work lies in the fact that it represents the author's second extant composition after al-Muʿlim fī al-Naḥw, having reappeared after long being considered as lost. Furthermore, it constitutes a valuable historical document reflecting the efforts of scholars of the fifth and early sixth centuries AH in the service of the Arabic language. Despite its concise size, the book remonstrates considerable scholarly value, as it compromises seventy-two chapters and eight definitions encompassing the fundamental objectives of grammar and key principles of morphology. The work is characterized by sound organization, coherent arrangement, and careful classification. However, the author's strong inclination toward literary style and rhetorical embellishment occasionally results in obscurity of expression. The study concludes that Naḥw al-ʿUrf represents the foundational text upon which Ibn Dabbās later based his work al-Muʿlim fī al-Naḥw, where he clarified its difficult expressions and elucidated its ambiguous indications. The article recommends conducting further investigation into the author's remaining works, the identification of their remaining works, the identification of their manuscripts in global libraries, and their critical editing and publication.

Keywords: Grammar - Speech, Interrogation - Nisba (Attribution) Ibn Dabbās.

(*) للمراسلة:
سامي بن محمد بن يحيى الفقيه الزهراني
أستاذ اللُّغة والنّحو والصّرف المشارك في كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة الباحة - المملكة العربية السعودية

البريد الالكتروني:
salfaqeeh@bu.edu.sa

(*) **Corresponding Author**:
Sami bin Mohammad bin Yahia Alfaqih Alzahrani
Associate Professor of Arabic Language (Grammar and Morphology) - Faculty of Arts and Humanities - Al-Baha University - Saudi Arabia
E-mail: salfaqeeh@bu.edu.sa

DOI: 10.12816/0062509

1 مقدمة

الحمدُ لله، والصلاةُ والسّلامُ على رسولِ اللهِ، وعلى آلهِ وصحبهِ ومَنْ والاهُ؛ أمّا بعدُ:

فإنَّ خزائنَ المخطوطاتِ في شتّى بقاعِ العالمِ تزدهرُ بالكنوزِ النّفيسة، وتفتخرُ بالرّكوزِ الحبيسة، ولاسيّما المتعلّقةُ منها بعلوم اللّغة العربيّة، ومن أهمّها علمُ العربيّة المستطيلُ (علمُ النّحو) الذي أحاطه العلماء برعايتهم، وخصُّوه باهتمامهم وعنايتهم؛ إيمانًا منهم بأهميّته، وعرفانًا له بمنزلته، فهو خادم القرآن الشّريف، وحارس الشّرع الحنيف، ولمّا كانت الشريعةُ عربيةً كان لزامًا لمن خاضها أن ينهل من لغتها وبلاغتها، وأن يُعلّ من نحوها وصرفها؛ حتى يكون من شيوخها المفتين، ومن علمائها المجتهدين، قال أبو المعالي الجويني رحمه الله: "اعلم أن معظم الكلام في الأصول يتعلّق بالألفاظ والمعاني، أمّا المعاني فستأتي في كتاب القياس إن شاء الله تعالى، وأمّا الألفاظ فلا بدّ من الاعتناء بها؛ فإن الشّريعة عربيّة، ولن يستكمل المرء خلال الاستقلال بالنّظر في الشرع ما لم يكن ريّانَ من النّحو واللّغة"[1]، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "فإن نفس اللغة العربية من الدّين، ومعرفتها فرض واجب، فإنّ فهم الكتاب والسنة فرض، ولا يُفهم إلا بفهم اللغة العربية، وما لا يتمُّ الواجب إلا به فهو واجب"[2]. ومن تلك الكنوز الدّفينة، والدُّرر الثّمينة كتاب (نَحْو العَرْف) للشّيخ الإمام المُبارك بن فاخرٍ بن محمّد بن يعقوب البغداديّ ا لمعروف بابن الدبّاس النَّحوي، فقد تواتر ذكره في كتب التّراجم التي ترجمت لمصنّفه إلا ما ندر منها.

أهمية المخطوط، وأسباب اختياره:

تتجلّى أهميةُ هذا الكتاب المخطوط، وأسبابُ اختياره في عدّة أمور، هي:

- ارتباطه بعلم النّحو أجلّ علوم اللّغة إبانة، وأشرفها منزلةً ومكانة.
- أنّ مُصنّفه إمام مشهور، وعالم مذكور من علماء القرن الخامس، ومطلع السّادس الهجريّين.
- أنّه الأثرَ الثّاني للمصنّف بعد كتابه (المُعْلِمُ في النّحو) الذي يظهر للوجود بعد أن كان في حُكم المفقود.
- وُرود ذِكْره عند بعض العلماء في مُصنّفاتهم، وإشارتهم إليه، وإفادتهم منه.
- عدم الوقوف على تحقيقه، أو نشره من قبل، مع كثرة السؤال عنه، وطول البحث والتّنقيب.
- يُعدّ من المتون العلميّة المختصرة المشتملة على أهم الموضوعات النّحوية والصّرفية.
- صياغتُه بلغة أدبيّة فيها إغماض وإغراب على غير عادة المصنّف المشتهرة عنه بالتّساهل في الخطاب.
- احتواؤه مع صغره على اثنيْنِ وسبعينَ بابًا، وثمانية حدودٍ شملت جُلّ موضوعات النّحو والصّرف.
- يعدّ الأصل لكتابه الآخر: (المُعْلم في النّحو) الذي شرح فيه مبانيه، وأوضح به معانيه.
- كشفُه عن الحركة اللغويّة في الحقبة التي عاش فيها المصنّف، وتأثره بالثقافة السائدة آنذاك.

1-1 أهداف البحث:

- بذْلُ الجهد في تحقيق هذا المخطوط على الصّورة التي أرادها المصنّف، أو قريبًا من ذلك.
- إفادةُ المتخصّصين في علوم اللغة العربية بدراسة هذا المخطوط، وتحقيقه ونشره.
- إبراز القيمة العلميّة لهذا المخطوط.
- محاولةُ الوقوف على المصادر الضمنيّة التي اعتمد عليها المصنّف.
- إتحافُ المكتبة العربيّة بكتابٍ نحويٍّ نفيسٍ لعالم من علماء القرن الخامس ومطلع السّادس الهجريّين.

1-2 المنهج المتّبع في تحقيقه:

انتهجتُ في سبيل إخراج النصّ كما أراده مؤلفه قدر الاستطاعة الأسُسَ الآتية:

- نسختُ نصّ الكتاب على وَفق القواعد الإملائية الحديثة كتابةً وضبطًا.
- رسمتُ خطًّا مائلًا هكذا / للدلالة على بداية اللوحة وانتهائها في داخل النصّ المحقق.
- جعلتُ الزيادة في النصّ بين معقوفين هكذا [ ].
- أثبتُّ في متن النصّ ما رأيتُ صوابه، مع بيان الخطأ في الهامش.
- وضعتُ الأوزان وبعض الأمثلة بين قوسين هكذا( ).
- علّقتُ ما يحتاج إليه النصّ من تصحيح، أو توضيح.
- اعتمدتُ في تحقيقه على نسخة فريدة مصوّرة، تحتفظ بأصلها مكتبة متاحف إسطنبول الأثرية.
- كتبتُ الآيات القرآنية بالرّسم العثماني، ثم عزوتها إلى سُورها، ورقمها.
- خرَّجتُ الشّواهد الشّعرية في مظانها نسبةً، وبحرًا.
- وثّقتُ الأمثال والأقوال من مصادرها ما أمكن.
- ألحقتُ ثبَت المصادر والمراجع بآخر النصّ المحقّق.

1-3 خطة البحث:

يتكوّن البحث من مقدّمة، وفصلين: أحدهما للدّراسة، والآخر للتّحقيق، ثم ثبَتُ المصادر والمراجع في آخر الكتاب، وذلك وفق الآتي:

المقّدمة: وفيها بيانُ أهميّة المخطوط، وأسبابُ اختياره، وأهدافُه، وخطّةُ البحث، والمنهجُ المتّبع في تحقيقه.

(1) يُنظر: البرهان في أصول الفقه، أبو المعالي الجويني 43/1.
(2) يُنظر: اقتضاء الصراط المستقيم ، أبو العباس أحمد 527/1.

الفصل الأول: الدّراسة: (المُبارك بن فاخرٍ، وكتابه: نحو العَرْف)، وفيها مبحثان:

المبحث الأول: (المُبارك بن فاخرٍ، حياته وآثاره).

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأوّل: اسمه، وكنيته، ونسبه.

هو الإمامُ المشهور، والعالم المذكور، الشّيخ النّحويُّ، والمُحدّثُ اللّغويُّ: أبو الكَرمِ المُبارك بنُ فاخرٍ[1]ابنِ محمّد بنِ يعقوبَ البغداديُّ، المعروف بابن الدبّاس[2]، وزاد الذّهبيُّ: "ابن الدّقاق"[3]، ثم رجع عنه[4]، وهو أخو الأديب اللُّغويّ، والشّاعر النّحويّ المقرئ أبي عبد الله الحسين بن محمّد لأمّه، المعروف بالبارع الدبّاس[5].

المطلب الثّاني: مولده، ونشأته، ووفاته.

أوّلًا: مولده:

اختلف أصحابُ التّراجم في سنة مولده على أربعة أقوال، الأول: أنه وُلِد سنة: (ثمان وأربعين وأربعمائة)، والثّاني: أنّه وُلِد سنة (إحدى وثلاثين وأربعمائة)، والثّالث: أنه وُلِد سنة (ثلاثين وأربعمائة)، والرّابع: أنّه وُلِد سنة (ستٍّ وعشرين وأربعمائة)، والسّبب في هذا الاختلاف راجعٌ إلى أبي الكرم بن المُبارك نفسه في القولين الأوّلين، فقد نقل أبو البركات عنه في ترجمته أنّ أبا الفضل محمد بن عطّاف الموصلي "سأل أبا الكرم عن مولده، فقال: وُلِدت في شوال سنة ثمان وأربعين وأربعمائة، وقال ابن السّمعاني: قرأت بخط والدي قال: سألت المُبارك بن الفاخر عن مولده، فقال: سنة إحدى وثلاثين وأربعمائة"، والقول الثالث راجعٌ إلى أبي الفضل نفسه، فقد أورد ابن خَلِّكان حكاية عن ابن الخشّاب أنه قال: "سألت أبا الفضل محمد بن ناصر عن مولد شيخنا أبي الكرم المُبارك بن فاخرٍ المعروف بابن الدبّاس النّحوي، فقال: سنة ثلاثين وأربعمائة، قال ابن الخشاب: وأظنه خمّن؛ لأنه توفّي سنة خمس وخمسمائة، وسنّه فيما أرى أعلى من ذلك"، وأمّا القول الرابع فمستنبَط من قول ابن أخيه، فقد قال ابن الخشّاب: "فسألت أبا المحاسن ابن أبي نصر بن الدبّاس النّاسخ عن مولد عمّه أبي الكرم المذكور؛ فقال: [قال][6] لي قبل وفاته بسنة: أنا في سنتي هذه بين فمَي سَبُعَيْنِ، وإنّني لأخشى من ذلك، يعني: لي سبع وسبعون، وهذا يقتضي أن يكون مولده: سنة ست وعشرين" أ.هـ. فالأنباري لم يرجّح بين القولين، وأمّا ياقوت فقد علّق الصحّة على القول الثّاني دون الأول؛ ليصحّ أخذُ ابنِ الدبّاس عن شيخهِ ابنِ بَرهان، ولم يذكر القفطيُّ غيره، وأمّا الذّهبي فصرّح بصحّة القول الثاني، وحكم على الأول بالغلط، وأمّا الصّواب الذي يغلب على الظنّ رُجحانُه؛ فهو القول الرّابع الذي استنبطه ابنُ الخشّاب من سؤاله أبا المحاسن عن مولد عمّه، وهو سنة ستٍّ وعشرين وأربعمائة. والله تعالى أعلم.

ثانيًا: نشأته:

أجملت كتب التّراجم التي اطّلعتُ عليها الحديثَ عن نشأة أبي الكرم المُبارك بن فاخرٍ، وعن تكوينه العلميّ إلّا أنّها اتّفقت على أنّه عاش في العراق، وأنه كان إمامًا بارعًا في اللّغة والنحو، عارفًا بأقوال البصريّين والكوفيّين، ومن المحدّثين[7]، وأنّه "سافر إلى الحجاز، واليمن، وسمع من الأعراب الذين يغلب على ظنّه فصاحتهم، روى الناس عنه، واستفادوا منه أدبًا كثيرًا؛ وتخرّج به الجمّ في النحو، وصنّف التصانيف الرائقة، وكانت أصوله أصولًا حسنة مضبوطة محقّقة، ومآخذه على المصنّفين مآخذ جميلة، ولما دخل إلى اليمن نقلوا عنه علمًا كثيرًا، وصنّف لهم كتبًا اختاروها عليه، وكان يمشي على سنن أبي على الفارسيّ وصاحبه أبي الفتح في تتبّع غوامض هذا العلم، والإغراب في أنواع الإعراب، وكانت له بلاغة، ما كتب شيئا بخطّه على سبيل الإجازة، والمقابلة إلا جاء مسجوعًا مضمّنًا نوعًا من بلاغة"[8]. وممّا نُقِل عنه من أجوبته النحويّة أنه سُئل "عن قوله صلّى الله عليه وسلّم: "سلمانُ منّا أهلَ البيت" على ماذا انتصب "أهلَ البيت"؟، فقال: انتصب على الاختصاص، وتقديره: أعني أهل البيت"، وممّا نُقِل عنه من تعليقاته الصرفيّة أنه قال: "صَمَتَ يَصمُتُ، وصَمَتَ يَصْمِتُ لغة رديئة. وقال: قال الكوفيّون والبصريّون: ما من فعل جاء ماضيه على فَعَل إلا وسمعنا في مستقبله يَفْعِلُ بالكسر، ويَفْعُل بالضمّ، قال: وسمعنا نحن ذلك باليمن والحجاز من الأعراب"[9]، وكان دمث الأخلاق متواضعًا "يكرم المتردّدين إليه لطلب العلم بالقيام لهم في مجلسه، وكان الشيخ أبو زكريا يحيى بن علي يأبى ذلك، وينكره عليه وعلى غيره ممن يعتمده، وينشد:

قصّرَ بالعلمِ وأزْرَى بِهِ مَنْ قامَ في الدّرسِ لأصحابِهِ

---

(1) بعض أصحاب التراجم يكتب: (الفاخر)، كابن الجوزي، والحموي، والذّهبي.

(2) يُنظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات الأنباري ص 281؛ والمنتظم في تاريخ الملوك والأمم ، أبو الفرج ابن الجوزي/106؛ ومعجم الأدباء، ياقوت الرومي 2260/5؛ وإنباه الرواة على أنباه النحاة، أبو الحسن القفطي 256/3؛ تاريخ الإسلام ، أبو عبدالله الذهبي 831/10؛ و60/11؛ وسير أعلام النبلاء 19 أبو عبدالله محمد الذهبي/302؛ والبلغة ص247؛ وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، عبدالرحمن السيوطي 2 /273.

(3) يُنظر: تاريخ الإسلام، أبو عبدالله محمد الذهبي 60/11.

(4) يُنظر: سير أعلام النبلاء، أبو عبدالله محمد الذهبي 302/19.

(5) ُنظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة، أبو الحسن القفطي 363/1-364.

(6) زيادة يقتضيها النّصّ.

(7) يُنظر: طبقات الحنابلة، أبو الحسين محمد الفراء 382/3؛ والمنتظم في تاريخ الملوك والأمم، أبو الفرج ابن الجوزي 17/ 106.

(8) يُنظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة، أبو الحسن القفطي 256/3-257.

(9) يُنظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات عبدالرحمن الأنباري ص 281، وضبْطُ الفعلين عند المحقق خطأٌ، والصّواب ما أثبتّ. يُنظر: الأفعال، أبو عثمان سعيد السرقسطي60/1والأفعال، أبو بكر ابن القوطية ص7؛ وبغية الآمال، أبو جعفر البلبلي ص68؛ وخزانة الأدب، عبدالقادر بن عمر البغدادي325/7.

قال الشيخ أبو محمد: ولعَمْري إنّ حُرمة العلم آكدُ من حُرمة طالبه، وإعزاز العلم أبعث لطلبه، وبحسب الصبر على مرارة طلبه، تحلو ثمرة مكتسبه. وكان الشيخ أبو الكرم ابن الدّباس رحمه الله يجمع إلى هذا التساهل في الخطاب إذا أخذ خطه على ظهر كتاب، ويقصد بذلك اجتذاب الطلاب، لأن النفوس تميل إلى هذا الباب"[1].

ثالثًا: وفاته:

اختلف أصحاب التّراجم في تحديد سنة وفاته على قولين، القول الأوّل: أنّه تُوفّي سنة خمسمائة، قاله الأنباري في نُزهته، ثم ذكر خبَرًا يقتضي أنّه كان حيًّا سنة أربع وخمسمائة، ولكنه لم يتحقّق، وفوّض العلم إلى الله، ونصّ ابنُ الجوزي في منتظمه على وفاته سنة خمسمائة، ووافقه القفطي في إنباهه، وتابعه عليه السيوطي في بُغيته، وأمّا الذّهبيّ فقد تأرجح؛ إذْ جعل وفاته في تأريخه مرّةً في وفيات سنة خمسمائة، وأخرى في وفيات سنة خمس وخمسمائة، والقول الآخر: أنّه تُوفّي سنة خمس وخمسمائة، وهو القول الرّاجح الذي انتهى إليه ابن الخشّاب كما سبق ذِكْرُه في تحريره مولدَ شيخه، وإليه ذهب ياقوتُ في مُعجمه، وقطع به الذّهبيُّ في سِيَره، ولم يذكر سِواه الفيروزآبادي في بُلغته، واكتفَى به اليمانيُّ في إشارته[2].

المطلب الثالث: شيوخه، وتلاميذه.

أولًا: شيوخه:

عدّد أبو الكرم المُبارك بن فاخرٍ أشهر شيوخه في العربية بنفسه، فقال فيما نُقل عنه: "أَخذتُ علم العربية عن ابن بَرهان، وأبي القاسم الرقّي، وعيسى بن عمر بن الأصفر، وأبي الحسين بن شاهويه، ولقيتُ المُبارك هلالًا الصابئ من أصحاب السّيرافي، ومن أصحاب أبي علي الفارسي أبا القاسم التنوخي، والجوهري"، ومن شيوخه أيضًا: النحويّ ابن النحويّ الحسين بن علي بن عيسى الربعيّ، وأبو غالب الإسكافيّ النحويّ، ومن شيوخه في الحديث القاضي أبو الطّيب الطّبري، وأبو يعلى الفرّاء، وأبو محمد الجوهري، وأبو الحسين محمد بن النرسي[3].

ثانيًا: تلاميذه:

أشهر تلاميذه الذين ذكرتهم كتب التراجم، هم: الأستاذ البارع أبو محمد عبد الله بن علي بن أحمد سبط أبي منصور الخياط البغدادي النحوي المقرئ، وهو أكبرهم، وأبو القاسم علي بن أحمد بن الإسكافي البغدادي، وأبو طاهر أحمد بن محمد بن إبراهيم الحافظ السِّلَفِي، والحافظ أبو المعمّر المُبارك بن أحمد الأنصاري[4]، وغيرهم.

المطلب الرابع: آراء العلماء فيه، وأشهر مُصنّفاته.

آراء العلماء فيه:

قال عنه أبو الفرج الجوزي: "كان مُقرئًا في النحّو، عارفًا باللغة، غير أن مشايخنا جرحوه" يعني في رواية الحديث، وقال عنه القفطي: "كان إمامًا في اللغة والنّحو، وكان له فيهما باع طويل"، وقال عنه الذّهبيّ:" الشّيخ العلّامة إمام النحو، صاحب التّصانيف، وقال أيضًا: من كبار أئمة العربية واللغة، له فيهما باع طويل"، وقال الفيروزآبادي عنه: "كان إمامًا في النّحو، له مصنّفات حسنة"[5].

أشهر مُصنّفاته:

كتاب المُعْلم في النحو، وقد حُقّق مرتين، الأوّل: بتحقيق د. حمد بن عبيد الرشيدي، وقد قدّمه لمجلة الشمال للعلوم الإنسانية في 2021/10/26م، وقُبِل للنشر بها في 2022/3/29م، ثم نُشر رسميًّا في المجلّد التاسع، في العدد الثاني منها في يوليو 2024م، وهذا التّحقيق هو المعتمد عند الباحث في العزو والإحالة، والآخر: بتحقيق د. عامر فائل محمد بلحاف، ونُشر مطبوعًا في كتابٍ عن ملامح للنشر والتوزيع عام 2022م، وكتاب نحو العَرْف (موضع التّحقيق)، وشرح خطبة أدب الكاتب لابن قتيبة، وشرح جمل عبد القاهر، وجواب مسائل[6].

المبحث الثاني: (كتاب نحو العَرْف):

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأوّل: توثيق عنوان الكتاب:

نصّت كتبُ التّراجم على أنّ لأبي الكرم المُبارك بن فاخرٍ رحمه الله كتابًا في النّحو عنوانه: (نحو العَرْف)، فقال ياقوتُ: "وله من الكتب: كتاب المُعْلم في النّحو، كتاب (نحو العَرْف)، كتاب شرح خُطبة أدب الكاتب"، وقال القفطيُّ: "وصنّف كتاب (نحو العَرْف)، وأودعه على صغره غوامض هذا النّوع"، وذكره أبو حيّان مختصرًا اسمه، فقال: "وأبو الكرم بن الدبّاس صاحب كتاب (العَرْف)"، وقال الذّهبي: "وله كتاب المُعْلم في النّحو، وكتاب (نحو العَرْف)، وكتاب شرح خُطبة أدب الكاتب"[7]،

(1) يُنظر: معجم الأدباء، ياقوت الرومي 2261/5.

(2) يُنظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء؛ أبو البركات عبدالرحمن الأنباري ص 281 والمنتظم في تاريخ الملوك والأمم، أبو الفرج ابن الجوزي 106/17؛ ومعجم الأدباء، ياقوت الرومي 2260/5، وفيه: (ومات في ذي القعدة سنة خمسين وخمسمائة)، وهو تحريفٌ، وإنباه الرواة على أنباه النحاة 256/3؛ وتاريخ الإسلام أبو عبدالله محمد الذهبي831/10، و60/11؛ وسير أعلام النبلاء، أبو عبدالله محمد الذهبي 302/19؛ والبلغة ص247؛ وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة؛ عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي 273/2؛ وإشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، عبدالباقي اليماني ص284.

(3) المصادر السابقة.

(4) المصادر السابقة.

(5) المصادر السابقة.

(6) المصادر السابقة.

(7) يُنظر: معجم الأدباء، ياقوت الرومي 2260/5؛ وإنباه الرواة على أنباه النحاة 256/3؛ وارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي 1805/4؛ وتاريخ الإسلام أبو عبدالله محمد الذهبي831/10، و60/11؛ وسير أعلام النبلاء، أبو عبدالله محمد الذهبي 302/19؛ والبلغة ص247؛ وبغية الوعاة 273/2.

علاوةً على أنّ هذا العنوان مكتوب على غلاف المخطوط أيضًا، ونصّه: (نحو العَرْف)، وقد زحزح الناسخُ رمزَ السكون قليلًا عن حرف الرّاء، فجاء قريبًا من حرف العين، فصار رسمه شبيها بالضمّة، وليس بها، ولو كان ضمّة مع مخالفته لرسمها؛ فهي خطأ ولا شكّ من أخطاء النّاسخ التي لا تُستغرب منه؛ إذْ لا علاقة بين العُرف وبين مضمون الكتاب؛ هذا وقد اشتمل العنوان على زيادة، وهي: (الموسوم بقانون الظَّرف)، وهذه الزيادة لم ترد في أيّ كتاب من كتب التراجم التي وقفتُ عليها، ولعلّ ذلك اختصارًا منهم، ومع هذا فهي تقضي بصحّة ضبط (العَرْف)؛ لمزاوجتها كلمة (الظَّرْف). والعَرْفُ في اللُّغة: الرائحةُ الطّيبةُ[1]، وكأنّ المؤلف يشير إلى أنّ كتابه طيّب الرائحة بما حواه، تسكن إليه النفس من طِيب عبيره، ونَسيمِ شذاه.

المطلب الثّاني: توثيق نسبته إلى المؤلف:

لم يظهر اسم المؤلف على صفحة غلاف المخطوط بسبب الطّمس والرّطوبة اللّاحقان بها، ولكن النّاسخ صرّح باسم المؤلف في مطلع الكتاب، فقال: "قال الشيخ الإمام أبو الكرم المُبارك بن فاخرٍ -رحمه الله وأرضاه- النحو: آلة موضوعها الكلام، والكلام في اللفظ ينقسم ثلاثة أقسام: اسمًا، وفعلًا، وحرفًا"، إضافة إلى نقل أبي حيّان الأندلسي منه رأيًا أورده في كتابه ارتشاف الضّرَب، وكذلك أبو اليُمن الكندي نقل منه رأيًا أورده في رسالته: "مسألة في المعارف الخمسة"، وستأتي الإشارة إليهما في موضعه من هذا التّحقيق إن شاء الله.

المطلب الثّالث: القيمة العلميّة للكتاب المخطوط ومصادره الضّمنيّة:

يُعدّ كتابُ (نحو العَرْف) من المتون العلميّة المختصرة التي تهدِف إلى تقريب النّحو وتيسيره لمتعلميه؛ ولهذا لم يصرّح باسم أيّ كتابٍ فيه، ولكنّه ضمّنه مصادر أصيلة متنوّعة، مثل كتاب الجُمل لأبي القاسم الزّجاجي، والإيضاح لأبي علي الفارسي، واللّمع لابن جني، والجمل لعبد القاهر الجرجاني وغيرها، مع عدم إغفاله كتاب سيبويه، وشرح السيرافي عليه، وحسبُه أنه مع صغره اشتمل على اثنيْنِ وسبعينَ بابًا، وثمانية حدودٍ حوَت جُلّ موضوعات النّحو والصّرف، وزاد من قيمته كونه الأثر الثّاني للمصنّف بعد كتابه (المُعْلِم في النّحو) الذي يظهر للوجود بعد أن كان في حُكم المفقود، علاوة على صياغة مصنّفه له صياغة أدبيّة عالية وإنْ أوقعته في الإغماض والإغراب على غير عادته المعروفة عنه بالتّساهل في الخطاب، إضافةً إلى أنّه يُعدّ الأصل لكتابه (المُعْلم) الذي شرح فيه مبانيه، وأوضح به معانيه، هذا مع ذِكْر بعض العلماء له، ونقلهم منه، ويميّزه ما تضمّنه من أبيات للمصنّف للعلل المانعة من الصّرف في باب ما ينصرف وما لا ينصرف، ولا تُوجد في كتاب غيره.

المطلب الرّابع: وصف النّسخة الخطيّة، ونماذج منها:

اعتمدتُ في تحقيق هذا الكتاب على نسخة فريدة مصوّرة تحتفظ بأصلها مكتبة متحف الآثار بتركيا برقم (796)، وقد بذلتُ الجهد في العثور على نسخة أخرى، ولكن بلا جدوى، وعدد لوحاتها إحدى وستون لوحة، وفي كل لوحة منها ورقتان، وعدد الأسطر في الورقة الواحدة تسعة أسطر تقريبًا، وعدد الكلمات في السّطر الواحد ستّ كلمات تقريبًا، والنّسخة نفيسة كُتبت بخطٍّ نسخ مشكولٍ، ومُيّزت الأبواب فيها بطريقة خاصة، وكذلك الحدود إلا ما ندر، وكلّها مكتوبة باللّون الأسود إلا بعض المقدمات كُتِبَت باللّون الأحمر، وهي على نفاستها كثيرة الأسقاط، والأخطاء، لا تكاد تسلم منها ورقة، ومردّ ذلك إلى النّاسخ وحده؛ وذلك لعدم معرفته بالنّحو ومصطلحاته، وربّما لنقله إيّاها من أصل سقيم غير مقروء أيضًا، فقد كان -عفا الله عنه- يرسم الكلمات رسمًا كيفما تتأتّى له، هذا مع ما أصاب النسخة من فرْطٍ أدّى إلى تفكّك أوراقها، وتداخلها في بعضها، وممّا زاد المشكلة أنّ جامعها لم يتنبّه إلى الاضطراب الواقع فيها، فذيّلها بتعقيبات من عنده، فزاد الطين بِلّة؛ فاجتهدتُ مستعينًا بالله بعد قراءة النّسخة مرّات وكرّات في إعادة ترتيبها، وتصحيح عباراتها بناءً على اتّصال الكلام بينها حينًا، وعلى ورودها في كتابه (المُعْلم في النّحو) الذي يُعدّ شرحًا لهذا الكتاب حينًا آخر، ويعلم الله ما واجهتُ من صعوبات في سبيل إعادة بناء النصّ وتوضيحه، وتصحيح متنه وتنقيحه؛ حتى يخرج على الصورة التي أرادها المؤلف، أو قريبًا منها. ومن أمثلة التداخل بين اللّوحات أنّ ذوات الأرقام: (58،59،60) تحمل في الترتيب الجديد الأرقام: (4،5،6)، ومن أمثلة السّقط أنّ اللوحة ذات الرقم: (57) وقع بها سقط بمقدار ورقة تقريبًا، والنّسخة تخلو من اسم النّاسخ، ومن تأريخ النّسخ، إلا أنّ خطّها يُرجّح أنها من خطوط القرن السّابع، أو الثّامن الهجري.

نماذج من المخطوط:

صورة لغلاف المخطوط:

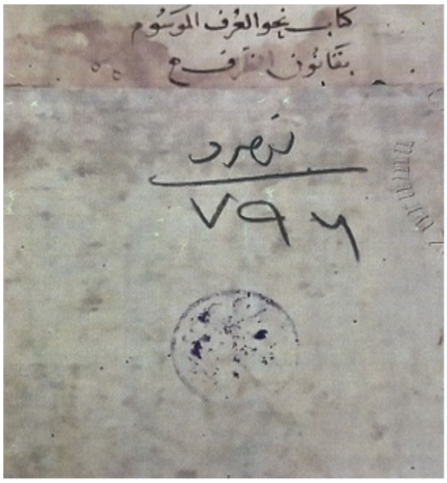

(1) يُنظر: معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس4/281.

صورة لبداية المخطوط:

صُورة لُخاتمة ٱلمخطوطُ:

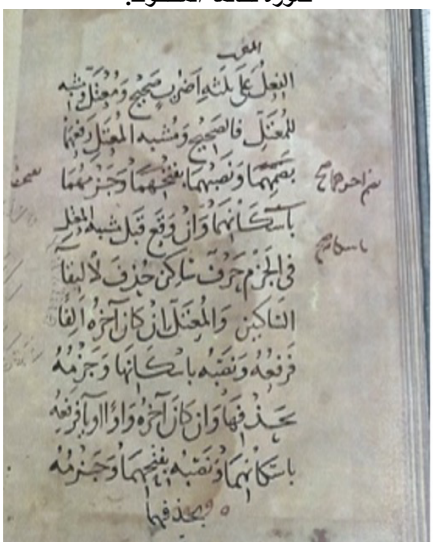

الفَصْلُ الثَّاني: النَّصُ المُحَقَّقُ:

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيم

قَالَ الشَّيْخُ الإمامُ أَبُو الكَرَمِ المُبارك بْنُ فاخر -رَحِمَه اللهُ وأَرْضَاهُ-: النَّحْوُ: آلَةٌ مَوْضُوعُها الكَلَامُ. وَالكَلَامُ في اللَّفْظِ يَنْقَسِمُ ثَلَاثَةَ أَقْسَامٍ[1]: اسْمًا، وَفِعْلاً، وَحَرْفًا[2]، فَالاسْمُ: ما دَخَلَهُ التَّنْوِينُ، أَوِ الأَلِفُ وَاللَّامُ، أَوْ حَرْفُ الجَرّ، أَوْ أُخْبِرَ عَنْهُ[3]، وَالفِعْلُ: مَا دَخَلَهُ (قَدْ)، أَوِ (السِّينُ)، أَوْ (سَوْفَ)، أَوِ اتَّصَلَ بِـ(تَاءِ) المُتَكَلِّم، أَوْ أُمِرَ بِهِ[4]، وَالحَرْفُ:/1أ/ مَا تَجَرَّدَ مِنْ عَلَامَاتِ الاسْمِ، وَالفِعْلِ[5].

بَابُ المُعْرَبِ وَالمَبْنِيّ

الكَلَامُ عَلَى ضَرْبَيْنِ: مُعْرَبٌ وَمَبْنِيٌّ، فَالمُعْرَبُ: مَا اخْتَلَفَ آخِرُهُ لِاخْتِلافِ عامِلِهِ؛ وَالمَبْنِيُّ: بِعَكْسِهِ.[6]

وَلِكُلٍّ مِنْهُما قِسْمَةٌ إِلَى الأَصْلِ وَالفَرْعِ، فَالأَصْلُ مِنَ المُعْرَبِ: المُتَمَكِّنُ مِنَ الأَسْمَاءِ بِاعْتِقَابِ حَرَكَاتِ الإِعْرَابِ عَلَى آخِرِهِ، وَالفَرْعُ: المُضَارِعُ مِنَ الأَفْعَالِ/1ب/ بِاعْتِقَابِ الزَّوَائِدِ الأَرْبَعِ عَلَى أَوَلِهِ، وَهُنَّ: الهَمْزَةُ، وَالنُّونُ، وَالتَّاءُ، وَاليَاءُ مُجَرَّدًا، وَالأَصْلُ مِنَ المَبْنِيِّ: الحَرْفُ، ومَاضِي الأَفْعَالِ، وَالفَرْعُ: مَا ضَارَعَ الحَرْفَ مِنَ الأَسْمَاءِ، ومَا تَرَكَّبَ مَعَ النُّونِ، أَوْ أُمِرَ بِهِ المُوَاجَهُ بِغَيْرِ لَامٍ مِنَ الأَفْعَالِ، وَحَرْفُ الإِعْرَابِ، أَوِ البِنَاء مِنَ الأَخَصِّ مِنْهُما آخِرُهُ.

بَابُ الإِعْرَابِ وَالبِنَاءِ

الإِعْرَابُ نَظِيرُ البِنَاءِ لَفْظًا، ونَقِيضُهُ مَعْنًى/2أ/، والفَرْقُ بَيْنَهُما: اخْتِلافُ الإِعْرَابِ، واتِّفَاقُ البِنَاءِ.

وَلِكُلٍّ مِنْهُمَا رُتَبٌ تُمَيِّزُهُ مِنَ الآخَرِ، فَلِلْإِعْرَابِ: الرَّفْعُ، وَالنَّصْبُ، وَالجَرُّ، وَالجَزْمُ، وَلِلْبِنَاءِ: الضَّمُّ، وَالفَتْحُ، وَالكَسْرُ، وَالوَقْفُ.

بَابُ الاشْتِرَاكِ وَالاخْتِصَاصِ في الأَلْقَاب

الاشْتِرَاكُ وَالاخْتِصَاصُ يَعْتَوِرَانِ الإِعْرَابَ وَالبِنَاءَ؛ فَيَكُونُ كُلُّ مِنْهُمَا مُشْتَرَكًا وَمُخْتَصًّا. فَالمُشْتَرَكُ مِنَ الإِعْرَابِ: الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ لِلاسْمِ وَالفِعْلِ، وَالمُخْتَصُّ: الجَرُّ لِلاسْمِ/2ب/، وَالجَزْمُ لِلفِعْلِ، وَالمُشْتَرَكُ مِنَ البِنَاءِ: الفَتْحُ، وَالوَقْفُ لِلْكَلِمِ الثَّلَاثِ، وَالمُخْتَصُّ: الضَّمُّ وَالكَسْرُ لِلاسْمِ وَالحَرْفِ، وَلَا يَدْخُلَانِ الفِعْلَ إِلَّا لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ.

بَابُ إِعْرَابِ الاسْمِ الوَاحِدِ

الاسْمُ المُعْرَبُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرُبٍ: صَحِيحٌ، وَمُعْتَلٌّ، وَمُشْبِهٌ لِلْمُعْتَلِّ. فَالصَّحِيحُ: مَالَمْ يَكُنْ آخِرُهُ حَرْفَ لِينٍ، وَالمُعْتَلُّ: مَا كَانَ آخِرُهُ/3أ/ حَرْفَ لِينٍ، وَمُشْبِهُ المُعْتَلِّ: مَا كَانَ آخِرُهُ هَمْزَةً، أَوْ وَاوًا سَاكِنًا مَا قَبْلَهَا، صَحِيحًا وَعَلِيلًا، مُدْغَمًا وَمُظْهَرًا، وَلِكُلٍّ مِنْهُما قِسْمَةٌ إِلَى الأَمْكَنِ، وَغَيْرِ الأَمْكَن.

فَالأَمْكَنُ مِنَ الصَّحِيحِ، وَمُشْبِهِ المُعْتَلِّ: مَا دَخَلَهُ الحَرَكَاتُ الثَّلَاثُ وَالتَّنْوِينُ غَيْرُ مُضَافٍ، وَغَيْرُ الأَمْكَنِ: مَا دَخَلَهُ الضَّمُّ رَفْعًا، وَالفَتْحُ نَصْبًا غَيْرَ مُضَافٍ وَجَرًّا؛

---

(1) يُنظر: كتاب سيبويه، عمرو بن عثمان 12/1، والمقتضب، أبو العباس المبرد 3/1، والأصول في النحو، أبو بكر النحوي 36/1، وشرح الكتاب، أبو سعيد السيرافي 14/1.

(2) نصبَ: (اسمًا، وفعلًا، وحرفًا) على البدل من (ثلاثةً).

(3) عرّف المصنّف الاسم بأشهر علاماته، ولم يعرّفه بحدّه، ولكنّه عرّفه في كتابه المعلم بقوله: "فحدّ الاسم: ما دلّ على معنى في نفسه، ولم يقترن بزمان محدود". يُنظر كتابه: (المعلم في النحو، أبو الكرم المُبارك)، تحقيق د. حمد بن عبيد الرشيدي، مجلة الشمال للعلوم الإنسانية، جامعة الحدود الشمالية، العدد2، المجلد التاسع، 2024م. وقد حذا المصنّفُ حذو عبد القاهر الجرجاني في سرد علامات الاسم، يُنظر كتابه: الجمل ص5.

(4) عرّف المصنّف الفعل بأشهر علاماته، ولم يعرّفه بحدّه، ولكنّه عرّفه في كتابه المعلم بقوله: "وحدّ الفعل: ما دلّ على معنى في نفسه مقترن بزمان محدود". يُنظر كتابه: (المعلم في النحو، أبو الكرم المُبارك)، تحقيق د. حمد بن عبيد الرشيدي، مجلة الشمال للعلوم الإنسانية، جامعة الحدود الشمالية، العدد2، المجلد التاسع، 2024م. وقد حذا المصنّفُ حذو عبد القاهر الجرجاني في سرد علامات الفعل، يُنظر كتابه: الجمل ص5.

(5) عرّف المصنّف الحرف بعلامته، ولم يعرّفه بحدّه، ولكنّه عرّفه في كتابه المعلم بقوله: "وحدّ الحرف: ما دلّ على معنى في غيره بأصل الوضع". يُنظر كتابه: (المعلم في النحو، أبو الكرم المُبارك)، تحقيق د. حمد بن عبيد الرشيدي، مجلة الشمال للعلوم الإنسانية، جامعة الحدود الشمالية، العدد2، المجلد التاسع، 2024م

(6) يُنظر: كتاب سيبويه، عمرو بن عثمان13/1، والإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي ص11، 15.

فَإِنْ أُضِيفَ انْجَرَّ مَجْرُورًا[1]، وَالأَمْكَنُ مِنَ المُعْتَلِّ: مَا دَخَلَهُ التَّنْوِينُ غَيْرُ مُضَافٍ، وغَيْرُ الأَمْكَنِ: مَالَم يَدْخُلْهُ التَّنْوِينُ فِي/3ب/كُلِّ حَالٍ، وَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ: مَقْصُورٌ وَمَنْقُوصٌ، فَالمَقْصُورُ: مَا كَانَ آخِرُهُ أَلِفًا فِي كُلِّ حَالٍ، وَالمَنْقُوصُ على ضَرْبَيْنِ: مَعْدُودٌ وَمَحْدُودٌ، فَالْمَعْدُودُ: سِتَّةُ أَسْماءٍ، رَفْعُهَا بِالوَاوِ، وَنَصْبُهَا بِالأَلِفِ، وَجَرُّهَا بِالِيَاءِ، وَهِيَ: أَبُوكَ، وَأَخُوكَ، وَحَمُوكَ، وَهَنُوكَ، وَفُوكَ، وَذُو مَالٍ، وَالمَحْدُودُ: كُلُّ اسْمٍ وَقَعَتْ فِي آخِرِهِ يَاءٌ قَبْلَهَا كَسْرَةٌ، فَإِنِ ارْتَفَعَ، أَوِ انْجَرَّ اعْتَلَّتْ؛ فَسَقَطَتْ مَعَ التَّنْوِينِ/4أ/، وَسَكَنَتْ مَعَ غَيْرِهِ، وَإِنِ انْتَصَبَ صَحَّتْ؛ فَانْفَتَحَتْ مَعَ التَّنْوِينِ وَغَيْرِهِ.

بَابُ التَّثْنِيَةِ

التَّثْنِيَةُ: إِلْحَاقُ الِاسْمِ أَلِفًا رَفْعًا، وَيَاءً مَفْتُوحًا مَا قَبْلَهَا نَصْبًا وَجَرًّا، وَنُونًا فِي الأَحْوَالِ[2] الثَّلَاثِ عِوَضًا مِنْ حَرَكَةِ الوَاحِدِ [وَتَنْوِينِهِ][3]، مَكْسُورَةً لَا يَجُوزُ حَذْفُهَا إِلَّا فِي الإِضَافَةِ مِنْ غَيْرِ تَغَيُّرٍ إِلَّا بِقَلْبِ أَلِفِهِ يَاءً إِنْ كَانَ مَقْصُورًا غَيْرَ ثُلَاثِيٍّ، أَوْ ثُلَاثِيًّا مِنَ اليَاءِ، أَوْ وَاوًا إِنْ كَانَ ثُلَاثِيًّا مِنَ الوَاوِ، أَوْ هَمْزَتُهُ وَاوًا إِنْ كَانَ/4ب/ مَمْدُودًا غَيْرَ مُنْصَرِفٍ، أَوْ وَاوُهُ مِيمًا إِنْ كَانَ فُوكَ.

حَدُّ الجَمْعِ

[الجَمْعُ][4] عَلَى ضَرْبَيْنِ: سَالِمٌ، وَمُكَسَّرٌ، فَالْمُكَسَّرُ: مَا لَمْ يَسْلَمْ نَظْمُ وَاحِدِهِ، وَلَهُ بَابٌ فِي مَوْضِعِهِ، وَالسَّالِمُ: مَا سَلِمَ نَظْمُ وَاحِدِهِ، وَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ: جَمْعُ تَذْكِيرٍ، وَجَمْعُ تَأْنِيثٍ.

بَابُ جَمْعِ التَّذْكِيرِ

جَمْعُ التَّذْكِيرِ: إِلْحَاقُ الِاسْمِ وَاوًا رَفْعًا، وَيَاءً مَكْسُورًا مَا قَبْلَهَا نَصْبًا وَجَرًّا، وَنُونًا فِي الأَحْوَالِ الثَّلَاثِ مَفْتُوحَةً، لا يَجُوزُ حَذْفُهَا/5أ/ إِلَّا فِي الإِضَافَةِ مِنْ غَيْرِ تَغَيُّرٍ إِلَّا بِحَذْفِ آخِرِهِ إِنْ كَانَ مُعْتَلًّا.

بَابُ جَمْعِ التَّأْنِيثِ

جَمْعُ التَّأْنِيثِ: إِلْحَاقُ الِاسْمِ أَلِفًا وَتَاءً مَضْمُومَةً رَفْعًا، وَمَكْسُورَةً نَصْبًا وَجَرًّا، وإِجْرَاؤُهُ مُجْرَى المُثَنَّى المَرْفُوعِ بَعْدَ حَذْفِ التَّاءِ إِنْ كَانَتْ فِيهِ.

بَابُ أَقْسَامِ الأَفْعَالِ

الفِعْلُ وَالزَّمَانُ مُتَسَاوِمَانِ[5]، وَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ: مَوْجُودٌ وَمَعْدُومٌ، وَالمَعْدُومُ عَلَى ضَرْبَيْنِ: مَاضٍ وَمُسْتَقْبَلٌ، فَالمَاضِي: مَا /5ب/ اقْتَرَنَ بِأَمْسِ، وَالمُسْتَقْبَلُ: مَا اقْتَرَنَ بِغَدٍ، وَالمَوْجُودُ: مَا وُسِّطَ بَيْنَهُمَا فَاقْتَرَنَ بِالآنِ، وَذُو الزَّوَائِدِ إِذَا خَلَا مِنَ القَرَائِنِ كَانَ عَلَى الاحْتِمَالِ.

حَدُّ الرَّفْعِ

الرَّفْعُ عَلَى خَمْسَةِ أَضْرُبٍ: المُبْتَدَأُ، وَخَبَرُهُ، وَالفَاعِلُ، وَمَا قَامَ مَقَامَهُ مِنْ مَفْعُولٍ، وَمَا أَشْبَهَهُ.

بَابُ المُبْتَدَأِ

مَا ابْتُدِئَ بِتَعْرِيَتِهِ عَنِ العَوَامِلِ/6أ/ اللَّفْظِيَّةِ؛ لِيُحَدَّثَ عَنْهُ مَعْرِفَةً وَنَكِرَةً.

بَابُ خَبَرِ المُبْتَدَأِ

خَبَرُ المُبْتَدَأِ: كُلُّ مَا حُدِّثَ بِهِ عَنِ المُبْتَدَأِ عَلَى الاسْتِقْلَالِ بِالفَائِدَةِ، وَاحْتِمَالِ الضَّمَائِرِ العَائِدَةِ مُفْرَدًا وَجُمْلَةً. فَالْمُفْرَدُ: مَا قَامَ بِنَفْسِهِ فَكَانَ إِيَّاهُ، أَوْ مُقْتَضِيًا مُقْتَضَاهُ، وَالجُمْلَةُ: مَا عَمِلَ بَعْضُهُ فِي بَعْضٍ مِنْ مُبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ، وَفِعْلٍ وَفَاعِلٍ، وَظَرْفٍ وَمَا قَامَ/6ب/ مَقَامَهُ مِنْ حَرْفِ جَرٍّ، عَلَى اقْتِصَارِ الزَّمَانِ عَلَى الحَدَثِ، وَصَلَاحِ المَكَانِ لِلْحَدَثِ وَالجُثَّةِ.

بَابُ الفَاعِلِ

الفَاعِلُ: كُلُّ اسْمٍ حُدِّثَ عَنْهُ بِفِعْلٍ قَبْلَهُ إِيجَابًا، وَغَيْرَ إِيجَابٍ. فَإِنْ كَانَ مُثَنًّى، أَوْ مَجْمُوعًا لَحِقَهُ العَلَمُ[6] دُونَ فِعْلِهِ مُظْهَرًا، وَفِعْلَهُ دُونَهُ مُضْمَرًا، وَإِنْ كَانَ مُؤَنَّثًا، فَإِنْ كَانَ حَقِيقِيًّا لَزِمَ فِعْلَهُ العَلَمُ مُتَّصِلًا، وَكَانَ حَذْفُهُ وَثَبَاتُهُ سِيَّيْنِ مُنْفَصِلًا/7أ/، وَإِنْ كَانَ مَجَازِيًّا كَانَ حَذْفُهُ وَثَبَاتُهُ سِيَّيْنِ مُتَّصِلًا وَمُنْفَصِلًا.

بَابُ ما قامَ مَقَامَ الفَاعِلِ

الفَاعِلُ وَالمَفْعُولُ فِي فِعْلِهِمَا شَرِيكَانِ، فَإِذا لَمْ يُسَمَّ الفَاعِلُ لَمْ يَقُمْ إِلَّا المَفْعُولُ مَقَامَهُ فَارِدًا[7]، وَمَقْرُونًا بِحَقِّ النِّيَابَةِ؛ فَضُمَّ أَوَّلُهُ فَرْقًا بَيْنَهُ، وَبَيْنَهُ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى التِزَامِ التَّرْتِيبِ فِيمَا أَلْبَسَ، وَبِجَوَازِ إِسْكَانِهِ/7ب/ فِيمَا لَمْ يُلْبِسْ، فَإِنِ اشْتَغَلَ بِحَرْفِ جَرٍّ قَاوَمَ المَصْدَرَ وَالظَّرْفَ، فَكَانَ وَإِيَّاهُمَا فِي القِيَامِ مَقَامَهُ عَلَى التَّعَاقُبِ سَوَاءٌ.

وَالمُشْبِهُ لِلْفَاعِلِ عَلَى ضَرْبَيْنِ: مَعْنَوِيٌّ، وَلَفْظِيٌّ. فَالْمَعْنَوِيُّ: مَا ارْتَفَعَ بِالظَّرْفِ، وَاللَّفْظِيُّ: اسْمُ كَانَ، وَخَبَرُ إِنَّ.

بَابُ المُرْتَفِعِ بِالظَّرْفِ

المُرْتَفِعُ بِالظَّرْفِ: مَا شَفَعَ ظَرْفًا، يُسْقَلُ[8] بِهِ صِلَةً وَوَصْفًا/8أ/.

---

(1) أي: ينجرَّ المضافُ بالكسرة في حال كونِهِ مجرورًا، وقد وردت محرّفة في كتاب: (المُعْلم في النحو، أبو الكرم المُبارك) ص303، بلفظ: "حرّرتُه مجرورًا".
(2) راعى معنى التأنيث في لفظ (الحال)؛ فذكّر العددَ معها.
(3) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها النصُّ. وقد وردت محرّفة في كتاب: (المعلم في النحو، أبو الكرم المُبارك) ص 304 "ونونيه".
(4) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها النصُّ. وهي كذلك في كتاب (المعلم في النحو، أبو الكرم المُبارك) ص 304.
(5) يعني بتساوم الفعل والزّمان أنهما في حاجةِ كُلٌّ منهما للآخر كسلعة البائع، وثمن المشتري؛ فكما أنّ البائع يطلبُ بسلعته من المشتري ثمنًا، والمشتري يطلبُ السلعة من البائع بثمنٍ؛ فكذلك الفعل يطلبُ بصيغتهِ زمانًا، والزمان يطلبُ لحدثِهِ فعلًا.
(6) يعني به: العلامة.
(7) يعني: منفردًا. يُنظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل الجوهري (فرد) 518/2.
(8) يعني: يُقوّى به ويُؤيّد، يُقال في فعله: سَقَلَ يَسْقُل، وصَقَلَ يَصْقُل بإبدال السين صادًا. يُنظر: كتاب الأفعال للسرقسطي 552/3.

بَابُ كانَ وَأَخَوَاتِهَا

كَانَ[1]، وَصَارَ، وَأَمْسَى، وَأَصْبَحَ، وَلَيْسَ، وَظَلَّ، وَبَاتَ، وَمَا دَامَ، وَمَا زَالَ، وَمَا انْفَكَّ، وَمَا فَتِئَ، وَمَا بَرِحَ، وَأَضْحَى كَلِمٌ يَرْفَعْنَ الاسْمَ، وَيَنْصِبْنَ الخَبَرَ عَلَى جَوَازِ تَقْدِيمِ مَا تَأَخَّرَ إِلَّا فِي (مَا دَامَ)، وَامْتِنَاعِ انْفِصَالِهِنَّ مِنْ مَعْمُولِهِنَّ بِالأَجْنَبِيِّ إِلَّا مَعَ عَامِلِهِ، وَانْقِسَامِ الخَبَرِ إِلَى مَا انْقَسَمَ إِلَيْهِ قَبْلُ، وَانْفِرَادِ (كَانَ) عَنْهُنَّ بِضَمَانِ مَعْنَى (صَارَ) عَلَى النَّقْصِ، وَمَعْنَى حَدَثَ عَلَى/8ب/ التَّمَامِ، وَالزِّيَادَةِ لَغْوًا، طَرَفًا وَحَشْوًا.

بَابُ مَا

(مَا) كَلِمَةٌ تَتَصَدَّرُ عَلَى المُبْتَدَأ وَالخَبَرِ، فَيُعْمِلُهَا قَوْمٌ وَيُلْغِيهَا آخَرُونَ، فَمَنْ أَعْمَلَهَا رَفَعَ بِهَا المُبْتَدَأ؛ فَأَصَارَهُ اسْمَهَا، وَنَصَبَ الخَبَرَ؛ فَأَصَارَهُ خَبَرَهَا، وَمَنْ أَلْغَاهَا جَعَلَهَا حَرْفَ ابْتِدَاءٍ، فَإِنْ تَقَدَّمَ الخَبَرُ، أَوِ اعْتَرَضَتِ (إِلَّا) بَيْنَهُ وَبَيْنَ الاسْمِ اتَّفَقَ النَّاسُ عَلَى إِلْغَائِهَا، وَإِنِ احْتَمَلَ الخَبَرُ (البَاءَ) جَازَ فِي/9أ/ العَطْفِ الرَّفْعُ، وَالنَّصْبُ، وَالجَرُّ.

بَابُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا

إِنَّ، وَأَنَ، وَكَأَنَّ، وَلكِنَّ، وَلَيْتَ، وَلَعَلَّ كَلِمٌ يَنْصِبْنَ الاسْمَ، وَيَرْفَعْنَ الخَبَرَ، عَلَى امْتِنَاعِ تَقْدِيمِ مَا تَأَخَّرَ إِلَّا ظَرْفًا، أَوْ حَرْفَ جَرٍّ، وَانْفِصَالِهِنَّ مِنْ مَعْمُولِهِنَّ إِلَّا بِظَرْفٍ، أَوْ حَرْفٍ، وَاقْتِصَارِ تَوَابِعِهِنَّ قَبْلَ الخَبَرِ عَلَى النَّصْبِ، وَبَعْدَهُ عَلَى النَّصْبِ وَالرَّفْعِ، وَالتِحَاقِهِنَّ (مَا) إِمَّا كَافَّةً تَمْنَعُ العَمَلَ/9ب/، وَتُهَيِّئُهُ لِلْجُمَلِ[2]، وَإِمَّا زَائِدَةٌ لا تُحْدِثُ حَدَثًا،

وَانْقِسَامُ الخَبَرِ إِلَى مَا انْقَسَمَ إِلَيْهِ قَبْلُ، وَانْفِرَادُ (إِنَّ) عَنْهُنَّ: بِاحْتِمَالِ (لامِ) الابْتِدَاءِ فِي الخَبَرِ، وَفَضْلَتُهُ مُتَقَدِّمَةٌ، وَالاسْمُ إِذا انْفَصَلَ عَنْهَا بِظَرْفٍ، أَوْ حَرْفِ جَرٍّ، وَضَمَانُ مَعْنَى (نَعَمْ).

بَابُ فَتْحِ إِنَّ وَكَسْرِهَا

(إِنَّ) تُكْسَرُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ اعْتَقَبَ عَلَيْهِ الابْتِدَاءُ وَالفِعْلُ، ثم تُفْتَحُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ ابْتُدِأَ بِأَحَدِهِمَا[3].

بَابُ/10أ/ إِنْ وَأَنْ الخَفِيفَتَيْنِ

(إِنَّ)، وَ(أَنَّ) يُخَفَّفَانِ؛ فَيَشْتَرِكَانِ وَيَخْتَصَّانِ.

فَإِذَا اشْتَرَكَا اعْتَقَبَ عَلَيْهِمَا حالَتَانِ، إِحْدَاهُمَا: الإِيجَابُ عَلَى الإِعْمَالِ وَالإِلْغَاء، إِلَّا أَنَّ المَكْسُورَةَ يَلْحَقُ خَبَرَهَا (اللَّامُ)، وَالمَفْتُوحَةُ تَنْفَصِلُ مِنَ الفِعْلِ المُتَصَرِّفِ (بِالسِّينِ)، وَ(سَوْفَ)، وَ(قَدْ)، وَ(لا)، وَالثَّانِيَةُ: الزِّيَادَةُ، إِلَّا أَنَّ المَكْسُورَةَ بَعْدَ (مَا)، وَالمَفْتُوحَةُ قَبْلَ (لَوْ)، وَ(لَا)، وبَعْدَ (لَمَّا)، وَ(الكَافِ)، وَإِذا اخْتُصَّا اعْتَقَبَ[4]/10ب/ عَلَى كُلٍّ مِنْهَا حالَتَانِ، فَالمَكْسُورَةُ: النَّفْيُ بِمَعْنَى (مَا)، وَالشَّرْطِ، وَالمَفْتُوحَةُ: المَصْدَرُ، وَالعِبَارَةُ بِمَعْنَى (أيٍّ)

حَدُّ النَّصْبِ

الاِسْمُ المَنْصُوبُ عَلَى ضَرْبَيْنِ: مُطْلَقٌ، وَمُقَيَّدٌ. فَالمُطْلَقُ: المَصْدَرُ.

بَابُ المَفْعُولِ المُطْلَقِ، وَهُوَ المَصْدَرُ

المَصْدَرُ: يُشْتَقُّ الفِعْلُ مِنْهُ[5]؛ فَيَتَعَدَّى إِلَيْهِ لازِمًا وَمُتَعَدِّيًا، ظَاهِرًا وَمُقَدَّرًا؛ لِيُؤَكِّدَهُ جِنْسًا، وَيُبَيِّنَهُ نَوْعًا، وَيُوَقِّتَهُ وَضْعًا؛ فَيَعْمَلُ/11أ/ فِي جَمِيعِ أَجْنَاسِهِ، وَأَنْوَاعِهِ عَلَى اتِّفَاقِ اللَّفْظِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ مِنْهُمْ: مُبْهَمًا، وَمُوضَحًا مَعْرُوفًا، وَمَنْكُورًا مَوْصُوفًا، وَمُوَقَّتًا مَعْدُودًا وَمَحْدُودًا، مُثَنًّى، وَمجْمُوعًا، وَاخْتِلَافُهُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ: نَوْعًا مِنْهُ، وَمُمَاثِلًا لَهُ، وَمَدْلُولا عَلَيْهِ، وَالمُقَيَّدُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَضْرُبٍ: مَفْعُولٌ بِهِ، وَمَفْعُولٌ فِيهِ، وَمَفْعُولٌ لَهُ، وَمَفْعُولٌ مَعَهُ.

بَابُ المَفْعُولِ بِهِ/11ب/

الفِعْلُ عَلَى ضَرْبَيْنِ: لازِمٌ، وَمُتَعَدٍّ. فَاللَّازِمُ: مَا لازَمَ فَاعِلَهُ، وَلَوَازِمَهُ: المَصْدَرِيَّةَ، وَالظَّرْفِيَّةَ، وَالغَرَضِيَّةَ، وَالحَالِيَّةَ، فَلَمْ يَتَعَدَّهَا إِلَى غَيْرِهَا إِلَّا بِمُتَعَدٍّ مِنْ هَمْزَةِ نَقْلٍ، أَوْ تَضْعِيفِ عَيْنٍ، أَوْ حَرْفِ جَرٍّ، وَالمُتَعَدِّي: مَا تَعَدَّى فَاعِلَهُ وَلَوَازِمَهُ إِلَى وَاحِدٍ، أَوِ اثْنَيْنِ مُقْتَصِرًا عَلَى أَحَدِهِمَا، أَوْ لا يَقْتَصِرُ، كَأَفْعَالِ العِلْمِ، وَالشَّكِّ، وَلَهَا بَابٌ، أَوْ ثَلَاثَةٍ[6]، وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَفْعَالٍ/12أ/: أَعْلَمُ، وَأَرَى، وَأَنْبَأَ، وَنَبَّأَ[7].

بَابُ أَفْعَالُ العِلْمِ وَالشَّكِّ

الأَفْعَالُ المَنُوطَةُ بِالعِلْمِ وَالشَّكِّ وهِيَ: (ظَنَنْتُ، وَعَلِمْتُ، وَرَأَيْتُ، وَوَجَدْتُ، وَزَعَمْتُ، وَخِلْتُ، وَحَسِبْتُ[8])، إِذَا صَرَّحْنَ فِي المَعْنَى المَوْضُوعِ لَهُنَّ، وَتَجَرَّدْنَ مِنْ مَعْنَى يَصْحَبُهُنَّ؛ اعْتَوَرْنَ المُبْتَدَأ وَالخَبَرَ عَلَى قِسْمَتِهِنَّ؛ فَتَصَدَّرْنَ، وَتَوَسَّطْنَ، وَتَأَخَّرْنَ، فَإِذا/12ب/ تَصَدَّرْنَ اقْتُصِرَ بِهِنَّ عَلَى العَمَلِ، فَتَنْصِبُهَا وَأَظْرُفَهَا[9] مَفْعُولَيْنِ لَهُنَّ، وَإِذا تَوَسَّطْنَ، أَوْ تَأَخَّرْنَ جَازَ أَنْ يَعْمَلْنَ، وَيُلْغَيْنَ، وَالاخْتِيَارُ أَنْ

(1) في الأصل: (وهي كان)، والصّوابُ ما أثبتُّ.
(2) في الأصل: (للجبل)، والصّوابُ ما أثبتُّ.
(3) في الأصل: (بأخذهما)، والصّوابُ ما أثبتُّ.
(4) في الأصل: (اعتقبا)، والصّوابُ ما أثبتُّ.
(5) هذا على مذهب البصريين، والمصنّف منهم، وأما على مذهب الكوفيين فالمصدر عندهم مشتقٌّ من الفعل. يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف1/190، والتبيين عن مذاهب النحويين ص143.
(6) جرّ (ثلاثةٍ) بالعطف على: (اثنين) السابق ذكرها.
(7) أوصلها النّحاة المتأخرون إلى سبعة أفعال، وهي: أعلمُ، وأرى، وأنبأ ونبّأ، وأخبرَ، وخَبّرَ، وحَدّث. قال أبو حيّان: "وزاد الفراء: أَخْبرَ، وخَبّرَ، وزاد الكوفيون: حَدّثَ، قالوا: ولم يُحفظ عن العرب ما يتعدّى إلى ثلاثة غيرُها، ولم يذكر المتقدّمون من البصريين: أَخْبرَ، وخَبّرَ، وحَدّثَ، وقد ذكرهما جماعة من المتأخرين كالزمخشري، وأكثر أصحابنا". يُنظر: ارتشاف الضّرب2133/4، والتذييل والتكميل162/6.
(8) في الأصل: (وتوهّمت)، والصّوابُ ما أثبتُّ.
(9) في الأصل: (فنصبُها وأضرفها)، والصّوابُ ما أثبتُّ.

يَعْمَلْـنَ[1] إذا تَوَسَّـطْنَ، وَيُلْغَيْـنَ إذا تَأَخَّـرْنَ، وَإنِ اعْتَـرَضَ بَيْنَهُـنَّ وَبَيْـنَ مَعْمُولِهِـنَّ (لامُ) الابْتِـدَاءِ، أَوْ (مـا) الجَحْـدِ، أَوِ الاسْـتِفْهَامِ عَلَّقَتْهُـنَّ عَـنِ العَمَـلِ.

بَابُ [المَفْعُولِ فِيهِ، وَهُوَ][2] الظَّرْفُ

الظَّـرْفُ: وَعَـاءُ لِمَـا أُوعِيَـهُ، أيًّـا كانَ مِـنْ زَمَـانٍ/13أ/، أَوْ مَـكَان؛ فَلِذَلِـكَ لَـزِمَ اعْتِبَـارَهُ بِـ(في)؛ لِيَصِـحَّ مِنْـهُ مـا خَفِـي، وَتَظَاهَـرَ الفِعْـلُ عَلَيْـهِ قُـوَّةً؛ فَعَمِـلَ فِيـهِ ثَابِتًـا وَمَحْذُوفًـا، أَمَّـا الثَّابِـتُ فَأُظْهِـرَ مَعَـهُ لَفْظًـا وَمَعْنًـى، مُتَـأَوَّلًا وَغَيْـرَ مُتَـأَوَّلٍ، وَأَمَّـا المَحْـذُوفُ فَمَـا تَقَـدَّرَ بِالاسْـتِقْرَارِ[3] لَفْظًـا وَمَعْنًـى فـي الخَبَـرِ، والصِّفَـةِ، والحَـالِ، وَالمَفْعُـولِ، ولَفْظًـا لا مَعْنًـى فـي الصِّلَـةِ، وَمَعْنًـى لا لَفْظًـا بَعْـدَ (أَمَّـا)، فَـإِنْ كَانَ زَمَانًـا دَلَّ عَلَيْـهِ بِصِيغَتِـهِ؛ فَعَمِـلَ فِيـهِ لازِمًـا وَمُتَعَدِّيًـا/13ب/ عَلَـى ثَلَاثَـةِ أَوْجُـهٍ: مُبْهَمًـا، وَمُوضَحًـا مَعْرُوفًـا، وَمَنْكُـورًا مَوْصُوفًـا، وَمُوَقَّتًـا مَعْـدُودًا وَمَحْـدُودًا، وَإِنْ كَانَ مَكَانًـا دَلَّ عَلَيـهِ بِمَعْنـاهُ؛ فَعَمِـلَ فـي مُبْهَمِـهِ لازِمًـا وَمُتَعَدِّيًـا، وفـي مُوضَحِـهِ مُتَعَدِّيًـا لا غَيْـرُ.

بَابُ المَفْعُولِ لَهُ

المَفْعُـولُ لَـهُ: غَـرَضُ الفِعْـلِ، وَجَـوَابُ لِـمَ[4]، وَهُـوَ: مَصْـدَرٌ يَعْمَـلُ فِيـهِ الفِعْـلُ مِـنْ غَيْـرِ لَفْظِـهِ عَلَـى مُعَاقَبَـةِ النَّصْـبِ الجَـرَّ بِتَقْدِيـرِ[5] /14أ/ (اللَّامِ)، وَإِظْهَارِهَـا مَعْرِفَـةً، وَنَكِـرَةً؛ ولا يَصِـحُّ وُقُوعُـهُ حـالًا، وَلا مـا لَـمْ يُسَـمَّ فاعِلُـهُ.

بَابُ المَفْعُولِ مَعَهُ

المَفْعُـولُ مَعَـهُ: فَضْلَـةٌ مُتَأَخِّـرَةٌ عَـنْ فِعْـلٍ وَاسِـطٍ بَيْنَهُمـا (وَاوٌ) صَالِحَـةٌ لِلْعَطْـفِ، مُعْتَبَـرَةٌ بِـ(مَـعْ)، فَـإِنْ كَانَ مـا قَبْلَهَـا مـا لا مَعْنًـى لِلْفِعْـلِ فِيـهِ لَـمْ يَكُـنْ إلّا مَرْفُوعًـا. وَالمُشْـبِهُ لِلْمَفْعُـولِ عَلَـى خَمْسَـةِ أَوْجُـهٍ: الحَـالُ، وَالتَّمْيِيـزُ، وَالاسْـتِثْنَاءُ، وَخَبَـرُ كانَ، وَاسْـمُ إنَّ/14ب/، وَقَـدْ مَضَيَـا[6].

بَابُ الحَالِ

الحَـالُ: فَضْـلُ صُـورَةٍ مِـنْ صُـورَةٍ لا تَكُـونُ إلّا مَنْكُـورَةً مُعْتَبَـرَةً بِـ(في).

وَصِفَتُهَـا: أَنْ تَقَـعَ مَـعَ الفِعْـلِ مِـنْ مَعْرِفَـةٍ، أَوْ نَكِـرَةٍ بَعْـدَ اللَّامِ، مُنِيفَـةً عَلَـى[7] التَّمَـامِ، أَوْ مُوفِيَـةً لِلنِّظَـامِ، جَوَابًـا لِـكَيْفَ، وَالعَامِـلُ فيهـا العَامِـلُ فـي ذَوِيهـا، وَهُـوَ الفِعْـلُ لَفْظًـا وَمَعْنًـى، مُتَـأَوَّلًا وَغَيْـرَ مُتَـأَوَّلٍ. فَـإِذا كَانَ لَفْظًـا/15أ/ جَـازَ تَقْدِيمُهَـا عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ مَعْنًـى لَـمْ يَجُـزْ تَقْدِيمُهَـا عَلَيْـهِ، وَقَـدْ تَقَعُ مَوْقِعَهَـا الجُمَلُ كُلُّهـا أَفْعَالُهـا وَظُرُوفُهـا مُجَـرَّدَاتٍ، وَمُبْتَدَؤُهـا[8] إمَّـا (بِـوَاوٍ)[9]، وَإِمَّـا بِعَامِـلٍ، وَإِمَّـا بِهِمَـا مَعًـا، أَوْ مَـا يَقُـومُ مَقَـامَ (الـوَاوِ)[10] مِـنْ (ظَـرْفٍ)[11]، وَيَتَقَـدَّرُ بِـهِ.

بَابُ التَّمْيِيزِ

التَّمْيِيـزُ: فَصْـلُ جِنْـسٍ مِـنْ جِنْـسٍ لا يَكُـونُ إلّا مَنْكُـورًا مُعْتَبَـرًا بِـ(مِـنْ).

وَصِفَتُـهُ: أَنْ يَـدُلَّ/15ب/ عَلَـى أَكْثَـرَ مِنْـهُ، والعَامِـلُ فيـهِ الفِعْـلُ لَفْظًـا وَمَعْنًـى، لا يَكُـونُ إلّا مُتَـأَوَّلًا، وَهُـوَ عَلَـى ضَرْبَيْـنِ: تَفْسِـيرٌ، وَتَبْيِيـنٌ، فَالتَّفْسِـيرُ: مَـا كَانَ بَعْـدَ تَمَـامِ الـكَلَامِ وَإِيَّـا لِفِعْـلٍ، [وَهُـوَ][12] عَلَـى ضَرْبَيْـنِ: فَاعِـلٌ فـي المَعْنَـى، وَغَيْـرُ فَاعِـلٍ [فـي المَعْنَـى][13]، وَالتَّبْيِيـنُ: مَـا كَانَ بَعْـدَ تَمَـامِ الاسْـمِ وَإِيَّـا لِمِقْدَارٍ،[وَهُوَ][14]عَلَـى ضَرْبَيْـنِ: مَفْعُـولٌ لَا يَقْتَضِـي زِيَـادَةً، وَنُقْصَانًا،[وَمَفْعُـولٌ يَقْتَضِـي زِيَـادَةً، أَوْ نُقْصَانًـا][15].

بَابُ العَدَدِ/16أ/

العَـدَدُ يَقْتَضِـي ثَلاثَـةَ أَحْـكَامٍ، أَحَدُهَـا: التَّبْيِيـنُ، وَهُـوَ فـي العَشَـرَاتِ بِالنَّصْـبِ، وَبِالْجَـرِّ فِيمَـا سِـوَاهَا، وَجَمْـعُ القِلَّـةِ وَالْكَثْـرَةِ مَـعَ عَـدَمِ القِلَّـةِ، وَالوَاحِـدُ مَـعَ عَدَمِهَـا، وَنَكِـرَةُ الجِنْـسِ فِيمَـا عَدَاهَـا، وَالثَّانِـي: التَّذْكِيـرُ وَالتَّأْنِيـثُ، وَهُـوَ: بِتَـاءٍ فـي المُذَكَّـرِ، وَغَيْـرِ تَـاءٍ فـي المُؤَنَّـثِ، وَفـي العَقْـدِ الثَّانِـي بَعْـدَ تَرَكُّـبِ العَدَدَيْـنِ بِتَـاءٍ فـي صَـدْرِ المُذَكَّـرِ وَعَجُـزِ المُؤَنَّـثِ، وَفي العِشْـرِينَ إِلَـى التِّسْـعِينَ/16ب/ عَلَـى الاشْـتِرَاكِ، وَإِعْـرَابِ الجَمْـعِ المُذَكَّـرِ مِـنَ المُذَكَّرِيـنَ، وَالمِائَـةُ مُؤَنَّثَـةٌ، وَالأَلْـفُ مُذَكَّرٌ، وَالثَّالِـثُ: التَّعْرِيـفُ، وَهُـوَ الثَّانِـي، وَأَوَّلٌ غَيْـرُ المُضَـافِ.

بَابُ كَمْ

(كَـمْ): اِسْـمٌ لِعَـدَدٍ مُبْهَـمٍ، وَهُـوَ عَلَـى ضَرْبَيْـنِ: خَبَـرٌ، وَاسْـتِفْهَامٌ. فَـإِذَا كَانَ خَبَـرًا تَنَازَعَتْـهُ لُغَتَـانِ، كُثْرَاهُمَـا عَلَـى جَـرِّ مـا بَعْـدَهُ، وَقُلَّاهُمـا عَلَـى نَصْبِـهِ، فَـإِنِ انْفَصَـلَ عَـنِ المَنْكُـورِ بِفَاصِـلٍ/17أ/ اجْتَمَعَـتِ اللُّغَتَـانِ عَلَـى نَصْبِـهِ، وَإِذَا كَانَ اسْـتِفْهَامًا انْتَصَـبَ مَـا بَعْـدَهُ، وَإِنِ ارْتَفَـعَ[16] مَـا بَعْـدَه[17] الجُمْلَتَـانِ كَانَ ظَرْفًـا لا غَيْـرُ.

---

(1) في الأصل: (يُعملن)، والصّوابُ ما أثبتُّ.
(2) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها النصُّ. وهي كذلك في كتابه: (المعلم في النحو، أبو الكرم المُبارك)، ص 310.
(3) يُنظر: الأصول في النحو، أبو بكر النحوي63/1، وفي شرح الجوامع، عبدالرحمن السيوطي376/1.
(4) في الأصل: (لمْ)، والصّوابُ ما أثبتُّ. قال سيبويه: " فانتُصبَ لأنَّه موقوع له، ولأنَّه تفسيرٌ لما قبلَهِ لِمَ كان؟". يُنظر كتاب سيبويه عمرو بن عثمان 367/1.
(5) في الأصل: (بتقديم)، والصّوابُ ما أثبتُّ.
(6) يعني: مضيَا في بابَي كان وأخواتها، وإنّ وأخواتها.
(7) في الأصل: (عن)، والصّوابُ ما أثبتُّ.
(8) في الأصل: (مُبتداها)، والصّوابُ ما أثبتُّ.
(9) في الأصل: (برآءٍ)، والصّوابُ ما أثبتُّ.
(10) في الأصل: (الرّاء)، والصّوابُ ما أثبتُّ.
(11) في الأصل: (حرف جرٍّ)، والصّوابُ ما أثبتُّ.
(12) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها النصُّ. وهي كذلك في كتاب (المعلم في النحو، أبو الكرم المُبارك) ص 312.
(13) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها النصُّ. وهي كذلك في كتاب (المعلم في النحو، أبو الكرم المُبارك) ص 312.
(14) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها النصُّ. وهي كذلك في كتاب (المعلم في النحو، أبو الكرم المُبارك) ص 312.
(15) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها النصُّ.
(16) في الأصل: (وقع)، والصّوابُ ما أثبتُّ.
(17) في الأصل: (بعد) من دون هاء الضمير.

بَابُ الاسْتِثْناءِ

الاسْـتِثْنَاءُ: إِخْـرَاجُ الأَخَـصِّ مِـنَ الأَعَـمِّ ، وَهُـوَ عَلَـى ضَرْبَيْنِ: مُتَّصِـلٌ، وَمُنْقَطِـعٌ، فَالمُتَّصِـلُ: مَـا كَانَ بَعْـضَ الأَوَّلِ، [وَهُـوَ عَلَـى ضَرْبَيْـنِ][1]: مَنْفِـيٌّ، وَمُوجَـبٌ، فَالمَنْفِـيُّ: مَـا شَـفَعَ مُوجَبًـا؛ فَجَـازَ/17ب/ فِيـهِ النَّصْـبُ عَلَـى الاسْـتِثْنَاء، وَالرَّفْـعُ عَلَـى الصِّفَـةِ، وَالمُوجَـبُ: مَـا شَـفَعَ مَنْفِيًّـا؛ فَجَـازَ فِيـهِ النَّصْـبُ عَلَـى الاسْـتِثْنَاءِ، وَالحَمْـلُ عَلَـى البَـدَلِ، فَـإِنْ تَقَـدَّمَ لَـمْ يَكُـنْ إِلَّا مَنْصُوبًـا، وَإِنْ تَفَـرَّغَ مَـا قَبْلَ (إِلَّا) لِمَـا بَعْدَهـا عَمِـلَ فِيـهِ، وَزَالَ الاسْـتِثْنَاءُ، وَالمُنْقَطِـعُ: مَـا لَـمْ يَكُـنْ بَعْـضَ الأَوَّلِ، وَكَانَـتْ (إِلَّا) فيـهِ بِمَنْزِلَـةِ (لَكِـنْ)، وَالنَّصْـبُ فيـهِ عَلَـى الاسْـتِثْنَاءِ، وَالحَمْـلُ فيـهِ عَلَـى البَـدَلِ جَائِـزَانِ/18أ/.

بَابُ مَا جاء بِمَعْنَى إِلَّا

الكَلِـمُ الوَاقِعَـةُ بِمَعْنَـى إِلَّا تِسْـعٌ، وَهُـنَّ: (غَيْـرُ، وَسِـوَى، وَسُـوَى، وَسَـوَاءٌ، وَلَيْـسَ، وَلَا يَكُـونُ، وَعَـدَا، وَحَاشَـى، وَخَلَا).

فَأَمَّـا (غَيْـرُ) فَاسْـمٌ، وَإِعْرَابُهَـا إِعْـرَابُ الاسْـمِ الوَاقِـعِ بَعْـدَ (إِلَّا)، وَأَمَّـا (سِـوَى)، وَ(سُـوَى) فَاسْـمَانِ إِلَّا أَنَّهُمـا مَقْصُـورَانِ، وَمَـا بَعْدَهُمـا مَجْـرُورٌ، وَكَذَلِـكَ (سَـوَاءٌ) المَمْـدُودُ إِلَّا أَنَّـهُ مَنْصُـوبٌ/18ب/ عَلَـى الظَّـرْفِ، وَأَمَّـا (لَيْـسَ)، و(لا يَكُـونُ) فَفِـعْلَانِ، وَلَا يَكُـونُ مـا بَعْدَهُمـا إِلَّا مَنْصُوبًـا، وَأَمَّـا (عَـدَا)، وَ(خَلَا)، وَ(حَاشَـا)[2] فَيَنْصِبْـنَ، وَيَجْـرُرْنَ، فَـإِذَا نَصَبْـنَ كُـنَّ أَفْعَـالًا، وَإِذا جَـرَرْنَ كُـنَّ حُرُوفًـا، فـإِنْ دَخَلَـت[3] [مـا][4] عَلَـى (عَـدَا)، وَ(خَلَا) لَـمْ يَكُـنْ مَـا بَعْدَهُمـا إِلَّا مَنْصُوبًـا.

حَدُّ الجَرِّ

الجَرُّ: إِضَافَةٌ إِلَى الاسْمِ بِحَرْفٍ، أَوِ اسْمٍ.

فَإِضَافَـةُ الحَـرْفِ بِتَقَادِيـرِ[5] الحَـرْفِ. والحَـرْفُ: (مِـنْ)، و(إِلَـى)/19أ/، وَ(فـي)، و(البَـاءُ)، و(الـكَافُ)، وَ(اللَّامُ)، و(رُبَّ)، و(عَلَـى)، وَ(عَـنْ)، و(عَـدَا)، و(خَلَا)، و(حَاشَـا)[6]، و(حَتَّـى)، وَ(مُـذْ)، وَ(مُنْـذُ)، و(الـوَاوُ)، و(التَّـاءُ)[7]، فَأَمَّـا (مِـنْ) فَلِابْتِـدَاءِ الغَايَـةِ، وَتَبْيِينِ الجَنْـسِ، وَالتَّبْعِيض، وَالقَسَـمِ، وَالزِّيَـادَةِ، وَ[أَمَّـا][8] (إِلَـى) فَلِانْتِهَـاءِ الغَايَـةِ، وَتَكُـونُ بِمَعْنَـى (مَـعَ)، وَأَمَّـا (فـي) فَلِلْوِعَـاءِ، وَتَكُـونُ بِمَعْنَـى (عَلَـى)، وَأَمَّـا (البَـاءُ) فَلِلتَّعْدِيَـةِ، وَالإِلْصَـاقِ، وَالاسْـتِعَانَةِ، وَالعِرْضِ، وَالقَسَـمِ، وَالتَّبْعِيـضِ، وَالزِّيَـادَةِ، وَتَكُـونُ بِمَعْنَـى: (عَـنْ)، وَ(مِـنْ)، وَأَمَّـا/19ب/ (الـكَافُ) فَلِلتَّشْـبِيهِ، وَتَكُـونُ زَائِـدَةً، وَأَمَّـا (اللَّامُ) فَلِلْمِلْـكِ، وَالاسْـتِحْقَاقِ، والعَاقِبَـةِ، وَأَمَّـا (رُبَّ) فَلِلتَّقْلِيـلِ، وَأَمَّـا (عَلَـى) فَلِلْعُلُـوِّ، وَأَمَّـا (عَـنْ) فَلِلتَّعَـدِّي، وَأَمَـا (عَـدَا)، وَ(خَلَا)، وَ(حَاشَـا)[9]، فَقَـدْ ذُكِـرْنَ[10]، وَأَمَّـا (حَتَّـى)، وَ(مُنْـذُ)، وَ(مُـذْ)، وَ(الـوَاوُ)، وَ(التَّـاءُ)، فَيُذْكَـرْنَ.

بَابُ حَتَّى

(حَتَّـى): حَـرْفٌ يَنْتَظِـمُ الأَسْـمَاءَ وَالأَفْعَـالَ؛ فَيَكُـونُ عَلَـى ضَرْبَيْـنِ: غَايَـةً كَـ(إِلَـى)، وَعَاطِفًـا/20أ/ كَـ(الـوَاوِ)، فَـإِذا كَانَ غَايَـةً جَـرَّ الأَسْـمَاءَ، وَنَصَـبَ الأَفْعَـالَ مالَـمْ تَكُـنْ لِلْحَـالِ عَلَـى أَحَـدِ مَعْنَيَيْـنِ، إِمَّـا مَعْنَـى: (كَـيْ)، وَإِمَّـا [مَعْنَـى][11]: (إِلَـى أَنْ)، فَـإِنْ كَانَ الفِعْـلُ لِلْحَـالِ ارْتَفَـعَ عَلَـى حِكَايَـةِ الحَـالِ، وَإِذا كَانَ عَاطِفًـا أَتْبَـعَ المُفْـرَدَ المُفْـرَدَ، وَالجُمْلَـةَ الجُمْلَـةَ، فَـإِذا أَتْبَـعَ المُفْـرَدَ ضَمِـنَ مَعْنَـى التَّعْظِيـمِ، أَوِ التَّحْقِيـرِ، وإِذا أَتْبَـعَ الجُمْلَـةَ كَانَ حَـرْفَ ابْتِـدَاءٍ، يَقْطَـعُ مـا قَبْلَـهُ عَمَّـا بَعْـدَه/20ب/.

بَابُ مُذْ وَمُنْذُ

(مُـذْ وَمُنْـذُ): يَرْفَعَـانِ، وَيَجُـرَّانِ. فَـإِذا جَـرَّا كَانَـا حَرْفَيْـنِ فـي تَأْوِيـلِ ظَرْفَيْـنِ بِمَنْزِلَـةِ (مِـنْ)، وَإِذا رَفَعَـا كَانَـا اسْـمَيْنِ مُبْتَدَأَيْـنِ مـا بَعْدَهُمـا خَبَرُهُمـا عَلَـى أَحَـدِ وَجْهَيْـنِ، إِمَّـا لِأَوَّلِ الوَقْـتِ، وَإِمَّـا لِلْأَمَـدِ، وَهُـوَ أَوَّلُ الوَقْـتِ وَآخِـرُهُ.

بَابُ القَسَمِ

الْقَسَـمُ: جُمْلَـةٌ يُؤَكَّـدُ[12] بِهـا الخَبَـرُ[13]، إِلَّا أَنَّ أَفْعَالَـهُ/21أ/ تَخْتَزِلُـهُ. وَالوُصْلَـةُ لَـهُ إِلَـى المُقْسَـمِ بِـهِ خَمْسَـةُ أَحْـرُفٍ: (البَـاءُ)، وَ(الـوَاوُ)[14]، وَ(التَّـاءُ)، و(اللَّامُ)، وَ(مِـنْ)، فَـ(البَـاءُ) هِـيَ الأَصْـلُ؛ لِانتِظَامِهـا المُظْهَـرَ وَالمُضْمَـرَ، وَ(الـوَاوُ) فَـرْعٌ عَلَيْهـا؛ لِاقْتِصَارِهـا عَلَـى المُظْهَـرِ، وَ(التَّـاءُ) فَـرْعٌ عَلَـى الـوَاوِ؛ لِاقْتِصَارِهـا عَلَـى اسْمِ اللهِ تَعَالَـى، وَ(اللَّامُ) فَـرْعٌ عَلَـى (التَّـاءِ)، وَكَذَلِـكَ (مِـنْ) عَلَـى جَـوَازِ ضَـمِّ مِيمِهـا وَكَسْـرِهَا، وَجَوَابُهـا فـي الإِيجَـابِ بِـ(إِنَّ)، وَ(اللَّامِ)، وَفـي النَّفْـيِ بِـ(مَـا)، وَ(لَا)، [وَ][15] يَجُـوزُ حَـذْفُ (لَا) مِـنَ المُسْـتَقْبَلِ خَاصَّـةً/21ب/.

بَابُ الإِضَافَةِ

الإِضَافَـةُ عَلَـى ضَرْبَيْـنِ: مُتَصِلَـةٌ، وَمُنْفَصِلَـةٌ. فَالمُتَّصِلَـةُ: مَـا اتَّفَـقَ اللَّفْـظُ وَالمَعْنَـى عَلَيْهـا، غَيْرِيَّـةً، وَبَعْضِيَّـةً، فَالغَيْرِيَّـةُ: مـا تَقَـدَّرَتْ بِـ(مِـنْ)، وَالمُنْفَصِلَـةُ: مَـا اخْتَلَـفَ اللَّفْـظُ وَالمَعْنَـى

(1) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها النصُّ. وهي كذلك في كتاب (المعلم في النحو، أبو الكرم المُبارك) ص 313.
(2) في الأصل: (حاشى)، والصّوابُ ما أثبتُّ.
(3) في الأصل: (دخل)، والصّوابُ ما أثبتُّ.
(4) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها النصُّ. وهي كذلك في كتاب (المعلم في النحو، أبو الكرم المُبارك) ص 314.
(5) في الأصل: (لمفادى)، والصّوابُ ما أثبتُّ. والجار والمجرور في قوله: (بتقادير الحرف) خبرٌ، ومبتدؤه قوله: (فإضافةُ الحرف)، وتقديره: فإضافة الحرف كائنة بتقادير الحرف.
(6) في الأصل: (حاشى).
(7) في الأصل: (والياء)، والصّوابُ ما أثبتُّ.
(8) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها النصُّ.
(9) في الأصل: (حاشى).
(10) في باب الاستثناء.
(11) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها النصُّ. وهي كذلك في كتاب (المعلم في النحو، أبو الكرم المُبارك) ص 315.
(12) في الأصل: (تُأكّد)، والصّوابُ ما أثبتُّ.
(13) في الأصل: (جملة)، والصّوابُ ما أثبتُّ. يُنظر: الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي ص263.
(14) في الأصل: قدم (التاء) على (الواو)، والتصحيح ممّا بعده.
(15) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها النصُّ. وهي كذلك في كتاب (المعلم في النحو، أبو الكرم المُبارك) ص 316.

عَلَيْهَا، فَكَانَ اللَّفْظُ لَهَا، وَالمَعْنَى لِغَيْرِهَا، [وَهِيَ][1] عَلَى أَرْبَعَةِ أَضْرُبٍ: اِسْمُ الفَاعِلِ إذا لَمْ يَكُنْ ماضِيًا، وما أَشْبَهَهُ مِنَ الصِّفَاتِ/22أ/ كَحَسَنٍ، وَشَدِيدٍ، وَأَفْعَلُ إلَى ما هُوَ بَعْضٌ لَهُ[2]، وَما أُزِيلَ عَنِ الصِّفَةِ كَصَلَاةِ الأُولَى[3].

بَابُ إِضَافَةِ أَسْمَاءِ الزَّمَانِ إِلَى الجُمَلِ

أَسْمَاءُ الزَّمَانِ تُضَافُ إِلَى الجُمَلِ عَلَى نِيَّةِ مَا تُقَدَّرُ بِهَا. فَتَكُونُ إِضَافَتُهَا مُنْفَصِلَةً لا مُتَّصِلَةً؛ فَيَجُوزُ فيها الإِعْرَابُ وَالبِنَاءُ عَلَى الفَتْحِ، نَحْوَ: هَذا حِينَ زَيْدٌ قَائِمٌ، و﴿ يوم ينفع﴾[4].

اِنْقَضَى إِعْرَابُ الأَسْماءِ رَفْعًا، وَنَصْبًا/22ب/، وَجَرًّا، فَأَمَّا تَوَابِعُها فَسَنَذْكُرُها إِنْ شاءَ اللهُ.

تَوَابُعُ الأَسْمَاءِ فِي إِعْرَابِها خَمْسٌ: تَأْكِيدٌ، وَوَصْفٌ، وَبَدَلٌ، وَعَطْفُ بَيَانٍ، وَنَسَقٌ.

بَابُ التَّأْكِيدِ

التَّأْكِيدُ: تَمْكِينُ المَعْنَى بِالتَّكْرِيرِ فِي اللَّفْظِ وَالتَّقْدِيرِ. أَمَّا فِي اللَّفْظِ؛ فَيَعْتَوِرُ المَعْرِفَةَ وَالنَّكِرَةَ عَلَى اتِّفَاقِ كُلٍّ مِنْهُمَا بِمِثْلِهِ، وَأَمَّا فِي التَّقْدِيرِ، فَيَقْتَصِرُ/23أ/ عَلَى المَعْرِفَةِ دُونَ النَّكِرَةِ[5] فِي تِسْعِ كَلِمَاتٍ، إِحْدَاهُنَّ: تُفْرَدُ وَتُضَافُ، وَهِيَ: كُلٌّ، وَأَرْبَعٌ لَا يَكُنَّ إِلَّا مُفْرَدَاتٌ، وَهُنَّ: أَجْمَعُ، وَأَجْمَعُونَ، وَجَمْعَاء، وَجُمَعُ، وَأَرْبَعٌ: لا يَكُنَّ إِلَّا مُضَافَاتٍ: ثِنْتَانِ لِلتَّوْحِيدِ، وَهُمَا: العَيْنُ وَالنَّفْسُ، وَثِنْتَانِ لِلتَّثْنِيَةِ، وَهُمَا: كِلَا وَكِلْتَا، فَإِنْ كَانَا [مُضَافَيْنِ][6] إِلَى مُضْمَرٍ كَانَا بِالأَلِفِ رَفْعًا، وَبِالْيَاءِ نَصْبًا وَجَرًّا، وَإِنْ كَانَا [مُضَافَيْنِ][7] إِلَى مُظْهَرٍ[8] كَانَا بِالأَلِفِ/23ب/ عَلَى كُلِّ حَالٍ.

بَابُ الوَصْفِ

الوَصْفُ: تَخْصِيصٌ بِزِيَادَةِ لَفْظٍ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ مَعْنَى الفِعْلِ، وَاحْتِمَالِ الضَّمِيرِ عَلَى الظُّهُورِ وَالتَّقْدِيرِ فِي إِفْرَادٍ وَإِجْمَالٍ، أَمَّا فِي الإِفْرَادِ، فَيَعْتَوِرُ المَعْرِفَةَ وَالنَّكِرَةَ عَلَى اتِّفَاقِ[9] كُلٍّ مِنْهُمَا بِمِثْلِهِ عَلَى أَحَدِ وَجْهَيْنِ: إِمَّا فَرْقًا[10]؛ فَيَكُونُ عَلَى خَمْسَةِ أَضْرُبٍ: فِعْلًا، وَهَيْئَةً، وَخَاصَّةً/24أ/، وَنِسْبَةً، وَمُضَافَ جِنْسٍ، وَإِمَّا مَدْحًا فَيَكُونُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرُبٍ: مَدْحًا، وَتَقْرِيرًا، وَتَثْبِيتًا، وَأَمَّا فِي الإِجْمَالِ، فَيُقْتَصَرُ عَلَى النَّكِرَةِ دُونَ المَعْرِفَةِ؛ كَيْلَا يَصِيرَ حَالًا.

بَابُ البَدَلِ

البَدَلُ: مَا قَامَ مَقَامَ الأَوَّلِ فِي أَوْضَاعِهِ عَلَى جَوَازِ حَذْفِهِ وَامْتِنَاعِهِ فِي الكَلِمِ الثَّلَاثِ. أَمَّا الاسْمُ: فَيَعْتَوِرُهُ[11] جَمِيعُهُ/24ب/المَعْرِفَةَ وَالنَّكِرَةَ وَفْقًا[12] وَخُلْفًا عَلَى أَرْبَعَةِ أَضْرُبٍ:كُلًّا مِنْ كُلٍّ، وَبَعْضًا مِنْ كُلٍّ، وَاشْتِمَالًا، وَغَلَطًا، وَلَيْسَ ذَلِكَ[13] فِي قُرْآنٍ وَلا شِعْرٍ، وَأَمَا الفِعْلُ، فَعَلَى وَضْعِ الاسْمِ إِلَّا فِي البَعْضِ[14]، وَأَمَّا الحَرْفُ فَكُلًّا مِنْ كُلٍّ لا غَيْرُ.

بَابُ عَطْفِ البَيَانِ

عَطْفُ البَيَانِ: كَالْوَصْفِ فِي إِيضَاحِ مَا اسْتَبْهَمَ قَبْلَهُ، وَالْتَبَسَ بِمَا كَانَ فِي اللَّفْظِ /25أ/ مِثْلَهُ، إِلَّا أَنَّهُ بِإِقَامَةِ الاسْمِ الصَّرِيحِ مُقَامَهُ.

بَابُ النَّسَقِ

النَّسَقُ: إِشْرَاكُ الثَّانِي فِي الإِعْرَابِ مَعَ الأَوَّلِ بِحَرْفٍ يَصِلُ بَيْنَهُمَا، أَوْ يَفْصِلُ. وَالحَرْفُ عَلَى ضَرْبَيْنِ: جَامِعٌ، وَغَيْرُ جَامِعٍ، فَالجَامِعُ أَرْبَعَةٌ: (الوَاوُ)، وَ(الفَاءُ)، وَ(ثُمَّ)، وَ(حَتَّى)، فَأَمَّا (الوَاوُ) فَلِلتَّرْتِيبِ، وَغَيْرِ تَرْتِيبٍ، وَأَمَّا (الفَاءُ) فَلِلتَّعْقِيبِ، وأَمَّا (ثُمَّ) فَلِلتَّرَاخِي/25ب/، وأَمَّا (حَتَّى): فَكَ(الوَاوِ) لا فِي ضَمَانِ مَعْنَى التَّعْظِيمِ وَالتَّحْقِيرِ، وَغَيْرُ الجَامِعِ سِتَّةُ أَحْرُفٍ: (أَوْ)، و(إِمَّا)، و(لَا)، و(بَلْ)، و(لَكِنْ)، و(أَمْ)، فَأَمَّا (أَوْ) فَلِلشَّكِّ، وَالإِبَاحَةِ، وَالتَّخْيِيرِ، وَأَمَّا (إِمَّا) فَكَ(أَوْ) فِي ثَلَاثَةِ الأَحْوَالِ إِلَّا أَنَهَا تُبْدَأُ مُكَرَّرَةً، وَأَمَّا (لا) فَلِإِخْرَاجِ الثَّانِي مِمَّا وَجَبَ لِلأَوَّلِ، وَأَمَّا (بَلْ) فَلِلإِضْرَابِ

---

(1) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها النصُّ.

(2) قال أبو حيّان: "وذهب سيبويه، والأكثرون إلى أن إضافة أفعل التفضيل محضة، وذهب الكوفيون، والفارسي، وأبو الكرم بن الدباس صاحب كتاب (العَرْف) إلى أنها غير محضة، وقال ابن السراج: إن أضيفت على معنى (من) فتكون في حكم الانفصال، ولا تتعرف، أو على غير (من) فتتعرّف، وذهب الفارسي، وأبو الكرم بن الدباس وغيرهم إلى أن إضافة الاسم إلى صفته غير محضة، فلا تتعرف وحكى هذا عن الأستاذ أبي علي، وذهب غيرهم إلى أنها محضة وإلى هذين القسمين قسّم الناس الإضافة، وهما محضة، وغير محضة". يُنظر: ارتشاف الضرب1805/4.

(3) قال السيوطي: " قال أبو حيّان لا يتعدّى السماع بل يقتصر عليه فلا يقاس وهل هي أي هذه الإضافة محضة أو لا أو واسطة بينهما أقوال: الأول قاله جماعة واختاره أبو حيّان لأنه لا يقع بعد (رب) ولا (أل) ولا ينعت بنكرة ولا ورد نكرة فلا يحفظ (صلاة أولى) و (مسجد جامع)، والثاني قاله الفارسي وابن الدباس وغيرهما لشبهه بحسن الوجه وأمثاله؛ لأن الأصل في (صلاة الأولى) ونحوه (الصلاة الأولى) على النعت، ثم أزيل عن حدّه، كما أن أصل حسن الوجه (حسن وجهه) فأزيل عن الرفع، والثالث قاله ابن مالك، قال: لأنّ لها اعتبارين اتصال من وجه أن الأول غير مفصول بضمير منوي، وانفصاله من وجه أن المعنى لا يصح إلا بتكلف خروجه عن الظاهر، قال أبو حيّان ولم يسبقه أحد إلى ذكر هذا القسم الثالث". يُنظر: في شرح الجوامع، عبدالرحمن السيوطي509/2.

(4) سورة المائدة، آية: (119). ويُنظر: شرح اللمع لابن بَرهان 4/1.

(5) يمنع البصريون تأكيد النكرة مطلقًا سواء أكانت محدودة أم غير محدودة، وأما الكوفيون فيجوزونها إذا كانت محدودة؛ لحصول الفائدة. يُنظر: اللمع لابن جني ص84، والإنصاف في مسائل الخلاف 369/2.

(6) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها النصُّ.

(7) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها النصُّ.

(8) في الأصل: (مُضمر)، الصواب ما أثبت.

(9) في الأصل: (التفاف)، والصّوابُ ما أثبتُّ.

(10) قال ابن الخبّاز: " لأن المقصود من الصفة الفرق بين المشتركين في الاسم، وذلك لا يحصل إلا بذكر المعاني العارضة القائمة بالذوات التي تدل عليها الأسماء المشتقة". يُنظر: توجيه اللمع، ص277.

(11) يعني: يعتور الاسمُ البدلَ جميعَه بأنواعه كلها: تعريفًا، وتنكيرًا، وموافقةً، ومخالفة.

(12) في الأصل: (وقفًا)، الصواب ما أثبت.

(13) يعني: بدل الغلط.

(14) يعني: بدل بعض من كل.

وَالانْتِقَالِ، وَأَمَّا (لَكِنْ) فَلِاسْتِدْرَاكِ بِالمُفْرَدِ بَعْدَ النَّفْيِ لِيَجِبَ، وَبِالجُمْلَةِ بَعْدَ/26أ/ الإِيجَابِ لِيَنْتَفِيَ؛ وَأَمَّا (أَمْ) فَعَلَى ضَرْبَيْنِ: مُتَّصِلٌ وَمُنْقَطِعٌ، فَالمُتَّصِلُ: مَا عادَلَتْ هَمْزَةَ الاسْتِفْهَامِ عَلَى مَعْنَى (أَيٍّ)، وَالمُنْقَطِعُ: مَا لَمْ تُعَادِلِ الهَمْزَةَ، وَانْقَطَعَ الكَلَامُ بِهَا عَلَى مَعْنَى (بَلْ)، وَاللهُ أَعْلَمُ.

بَابُ النِّدَاءِ

النِّدَاءُ: دُعَاءٌ لِلأَعْلَى وَالأَدْنَى بِأَدَوَاتٍ يَعْتَوِرْنَ المُنَادَى، وَهِيَ: (يَا)، و(أَيَا)، و(هَيَا)، و(الهَمْزَةُ)، فَتَكُونُ بِهَا عَلَى ثَلَاثَةٍ/26ب/أَضْرُبٍ: مُفْرَدًا، وَمُضَافًا، وَمُشْبِهًا لِلْمُضَافِ، فَإِنْ كَانَ مُفْرَدًا لَمْ يَخْلُ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَعْرُوفًا، أَوْ مَنْكُورًا، فَإِنْ كَانَ مَعْرُوفًا كَانَ مَضْمُومًا أَبَدًا، ولَا[1] يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ[2] فِيهِ الأَلِفُ واللَّامُ، أَوْ لا يَكُونَا فِيهِ، فَإِنْ كَانَا فِيهِ لَمْ يَخْلُ مِنْ أَنْ يَكُونَ اسْمَ اللهِ تَعَالَى، أَوْ غَيْرُهُ، فَإِنْ كَانَ اسْمَ اللهِ تَعَالَى لَزِمَهُ حُكْمَانِ قَطْعُ هَمْزَتِهِ مَعَ الحَرْفِ، وَإِلْحَاقُهُ مِيمًا مُشَدَّدَةً مَعَ حَذْفِهِ[3]، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ/27أ/ اسْمِ اللهِ تَعَالَى لَمْ يَخْلُ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَنْقُولًا، أَوْ غَيْرَ مَنْقُولٍ، فَإِنْ كَانَ مَنْقُولًا كَالحَارِثِ تَجَرَّدَ مِنْهُمَا، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَنْقُولٍ كَأَنْ يَكُونَ مَعْهُودًا، أَوْ مَوْصُولًا لَمْ يُوصَلْ إِلَيْهِ إِلَّا بِـ(أَيٍّ)، و(هَا)، فَإِنْ لَمْ يَكُونَا فِيهِ كَأَنْ يَكُونَ عَلَمًا خَاصًّا اخْتُصَّ دُونَ غَيْرِهِ بِجَوَازِ حَذْفِ الحَرْفِ، كَانَ[4][حَذْفُهُ][5] وَثَبَاتُهُ سِيَّيْنِ، فَإِنِ التَحَقَ[6] تَابِعًا مِنْ وَصْفٍ، أَوْ تَأْكِيدٍ كَانَ فِيهِ الرَّفْعُ/27ب/ وَالنَّصْبُ مُفْرَدًا، وَالنَّصْبُ لا غَيْرُ مُضَافًا، فَإِنْ كَانَ عَطْفًا كَانَ حُكْمُهُ حُكْمَ الوَصْفِ فِي جَوَازِ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَلَمًا، أَوْ مُضَافًا فَإِنَّ حُكْمَهُ [حُكْمُ][7] الكَلِمَةِ لَوْ كَانَ مُنَادًى، وَإِنْ كَانَ مَنْكُورًا لَمْ يَخْلُ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُعَيَّنًا، أَوْ غَيْرَ مُعَيَّنٍ، فَإِنْ كَانَ مُعَيَّنًا كَانَ مَضْمُومًا لا غَيْرُ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُعَيَّنٍ كَانَ مَنْصُوبًا أَبَدًا هُوَ وَوَصْفُهُ مِنَ المُفْرَدِ، وَالمُضَافِ/28أ/.

بَابُ النَّفْيِ بِـ(لا)

النَّفْيُ: سَلْبُ مَا يَجِبُ، وَمَا لا يَجِبُ. وَأَخَصُّ الحُرُوفِ[بِهِ][8]: (لا)؛ لأَنَّهَا تَعْتَوِرُهُ أَصْلًا، وَشَبَهًا، فالأَصْلُ: أَنْ تَكُونَ جَوَابًا لِلاسْتِفْهَامِ عَلَى حَسَبِهِ فِي الإِفْرَادِ والتَّكْرِيرِ، وَالتَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ، وَالإِعْرَابُ غَيْرُ عَامِلِهِ فِي الاسْمِ، وَالشَّبَهُ: أَنْ تَكُونَ كَـ(لَيْسَ)، وَإِنْ) عَلَى حَسْبِهِمَا عَامِلَةً عَمَلَهُمَا، إِلَّا أَنَّهَا تَخْتَصُّ دُونَهُمَا بِتَرْتِيبِ الصَّدْرِ مِنْ غَيْرِ قَلْبٍ فِي الاسْمِ، وَوِلَايَةِ الاسْمِ/28ب/ مِنْ غَيْرِ فَصْلٍ، وَالاقْتِصَارِ عَلَى النَّكِرَةِ، وَإِنْ كَانَتْ كَـ(لَيْسَ) لَمْ يَكُنْ اسمُهَا إِلَّا مُعْرَبًا، وَإِنْ كَانَتْ كَـ(إِنْ) لَمْ يَخْلُ اسْمُهَا مِنْ أَنْ يَكُونَ مُفْرَدًا، أَوْ مُضَافًا، أَوْ مُشْبِهًا لِلْمُضَافِ، فَإِنْ كَانَ مُفْرَدًا كَانَ مُرَكَّبًا مَعَهَا مَبْنِيًّا عَلَى الفَتْحِ مَا لَمْ يَكُنْ مُنْفَصِلًا، فَإِنِ انْفَصَلَ عَنْهَا انْفَكَّ التَّرْتِيبُ، وَزَالَ البِنَاءُ، فَلَمْ يَجُزْ إِلَّا الرَّفْعُ، فَإِنِ التَحَقَ تَابِعًا لَمْ يَخْلُ مِنْ أَنْ يَكُونَ وَصْفًا، أَوْ عَطْفًا. فَإِنْ كَانَ وَصْفًا اشْتَرَكَ/29أ/ الإِفْرَادُ وَالإِضَافَةُ فِي رَفْعِهِ وَنَصْبِهِ بِالتَّنْوِينِ فِي المُفْرَدِ، وَاخْتُصَّ الإِفْرَادُ بِبَيَانِهِ دُونَ الإِضَافَةِ، فَكَانَ فِيهِ وَجْهٌ ثَالِثٌ، وَإِنْ كَانَ عَطْفًا جَازَ فِيهِ مَا جَازَ فِي مُفْرَدِ الوَصْفِ، وَإِنْ كَانَ بِلا (لا)، وَمَا جَازَ فِي مُضَافِهِ إِنْ كَانَ بِلا (لا)، وَإِنْ كَانَ مُضَافًا، أَوْ شَبِيهًا لِلْمُضَافِ كَانَ مُعْرَبًا لا غَيْرُ.

بَابُ المَعْرِفَةِ وَالنَّكِرَةِ/29ب/

النَّكِرَةُ[9]: مَا اعْتَوَرَهَا الاشْتِرَاكُ، وَصَحَّ اعْتِبَارُهَا بِـ(رُبَّ)؛ فَتَفَاوَتَتْ أَقْدَارُهَا فِي العُمُومِ بِحَسَبِ المُنْقَسِمِ وَالمَقْسُومِ، وَالمَعْرِفَةُ: مَا ارْتَفَعَ عَنْهَا الاشْتِرَاكُ، وَصَحَّ اعْتِبَارُهَا بِمَا ضَمِنَتْهُ؛ فَتَفَاوَتَتْ أَقْدَارُهَا فِي الخُصُوصِ، فَانْقَسَمَتْ خَمْسَةُ أَقْسَامٍ، أَعْرَفُهَا: العَلَمُ[10] اسْمًا، وَكُنْيَةً، وَلَقَبًا، ثُمَّ المُضْمَرُ مُتَكَلِّمًا، وَمُخَاطَبًا، وَغَائِبًا، ثُمَّ المُبْهَمُ إِشَارَةً، وَتَنْبِيهًا، وَمَوْصُولًا، ثُمَّ [مَا][11] فِيهِ الأَلِفُ وَاللَّامُ/30أ/، ثُمَّ[12] المُضَافُ. وَيَخْتَصُّ المُضْمَرُ بِمِثْلِهِ، وَالمُبْهَمُ بِالجِنْسِ، وَمَا فِيهِ الأَلِفُ وَاللَّامُ، ومَا أُضِيفَ إِلَيْهِمَا.

الفِعْلُ الَّذِي لَا يَتَصَرَّفُ عَلَى سِتَّةِ أَضْرُبٍ:

فِعْلُ التَّعَجُّبِ، وَنِعْمَ وَبِئْسَ، وَحَبَّذَا، وَعَسَى، وَلَيْسَ، وَقَدْ مَضَتْ فِي بَابِهَا.

بَابُ التَّعَجُّبِ

التَّعَجُّبُ: صِيغَةٌ تُنْبِئُ عَمَّا لَمْ يُعْتَدْ، وَلَمْ يَكُنْ [لَهُ][13] شَبِيهٌ؛ فَيُقْصَدَ.

وَهُوَ مَقْصُورٌ عَلَى النَّحَائِزِ[14] دُونَ الغَرَائِزِ؛ فَلِذَلِكَ نُقِلَ مِنْ (فَعُلَ) المَضْمُومِ/30ب/ العَيْنِ إِلَى أَحَدِ وَزْنَيْنِ: (أَفْعَلَ) المَبْنِيِّ عَلَى الفَتْحِ، و(أَفْعِلْ) المَبْنِيِّ عَلَى الوَقْفِ،

(1) في الأصل: (فلا)، والصّوابُ ما أثبتُّ.
(2) في الأصل: (تكون)، والصّوابُ ما أثبتُّ.
(3) يُنظر: كتاب سيبويه عمرو بن عثمان 195/2، وشرح الكتاب للسيرافي184/1، واللمع لابن جني ص113.
(4) في الأصل: (فكان)، والصّوابُ ما أثبتُّ.
(5) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها النصُّ.
(6) في الأصل: (التحقق)، والصّوابُ ما أثبتُّ.
(7) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها النصُّ.
(8) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها النصُّ.
(9) في الأصل: (المعرفة)، والصّوابُ ما أثبتُّ.
(10) قال أبو اليُمن تاج الدين الكندي النحوي البغدادي "وذهب بعض المتأخرين، وهو أبو الكرم بن فاخر النحوي البغدادي شيخ شيخنا -رحمهما الله- إلى أنّ العلم أعرف من جميع المعارف". يُنظر رسالته: (مسألة في المعارف الخمسة) ص: 1251، تحقيق د. رشيد بن عبدالله الربيش، مجلة العلوم العربية والإنسانية، جامعة القصيم، المجلد10، العدد3.
(11) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها النصُّ.
(12) في الأصل: (فلا)، والصّوابُ ما أثبتُّ.
(13) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها النصُّ.
(14) يعني بالنحائز: الصفات القابلة للتفاوت، وأمّا الغرائز: فالصفات التي لا تقبل التفاوت فيها، وهذا التفريق بين النحائز والغرائز لم أقف عليه عند اللغويين؛ لأنهم يرونهما مترادفين لمعنى واحد إلا ابن فارس، فإنه يرى النحائز: الحال التي عليها الإنسان، ولعل المصنّف وافقه في ذلك. يُنظر: معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس 401/5.

فَأَمَّا (أَفْعَلَ) فَلَزِمَتْهُ (مَا) المَنْكُورَةُ مِنْ قَبْلُ مُبْتَدَأَةً بِمَنْزِلَةِ (شَيْءٌ)، فَكَانَ خَبَرَهَا؛ فَاحْتَمَلَ ضَمِيرُهَا فَاعِلًا لَهُ، وَعَائِدًا عَلَيْهَا، وَنَصَبَ مَا بَعْدَهُ، فَأَصَارَهُ مَفْعُولًا بَعْدَ أَنْ كَانَ فَاعِلًا، نَحْوَ قَوْلِكَ: مَا أَحْسَنَ زَيْدًا!، أَيْ: شَيْءٌ أَحَسَنَ زَيْدًا، وَأَمَّا (أَفْعِلْ) فَلَزِمَتْهُ (البَاءُ) مِنْ بَعْدُ دَاخِلَةً عَلَى الفَاعِلِ في/31/ مَوْضِعِ رَفْعٍ، فَكَانَ لَفْظُهُ لَفْظَ الأَمْرِ، وَمَعْنَاهُ الخَبَرَ؛ فَاسْتَغْنَى عَنِ احْتِمَالِ مُضْمَرٍ، نَحْوَ قَوْلِكَ: أَحْسِنْ بِزَيْدٍ!، أَيْ: حَسُنَ زَيْدٌ، فَإِنْ تَجَاوَزَ الفِعْلُ الثَّلَاثَةَ عَدَدًا لَمْ يَجُزِ التَّعَجُّبُ مِنْهُ لا غَرِيزَةً كَالأَلْوَانِ وَالخِلَقِ، وَلا غَيْرَ غَرِيزَةٍ كَ(دَحْرَجَ) إِلَّا بِـ(أَشَدَّ)، وَ(أَبْيَنَ) وَاقِعَةً مَصْدَرَهُ، نَحْوَ قَوْلِكَ: مَا أَشَدَّ دَحْرَجَتَهُ!، وَمَا أَبْيَنَ بَيَاضَهُ!/31ب/

بَابُ نِعْمَ وَبِئْسَ

(نِعْمَ وَبِئْسَ): فِعْلَانِ مَاضِيَانِ، مَوْضُوعُهُمَا: التَّنَاهِي فِي المَدْحِ وَالذَّمِّ عَلَى أَنَّهُمَا فِيهِمَا غَايَتَانِ؛ فَلِذَلِكَ امْتَنَعَا مِنَ التَّصَرُّفِ، وَاقْتَصَرَ فَاعِلُهُمَا عَلَى الجِنْسِ الأَعْرَفِ، فَإِنْ ظَهَرَ ذُكِرَ بَعْدَهُ المَقْصُودِ بِالمَدْحِ، أَوِ الذَّمِّ مَرْفُوعًا، وَإِنِ اسْتَتَرَ لَزِمَ بَعْدَهُ ذِكْرُ الجِنْسِ الأَنْكَرِ مَنْصُوبًا، والمقْصُودُ بِالمَدْحِ وَالذَّمِّ مِنْ بَعْدُ مَرْفُوعًا/32أ/.

بَابُ حَبَّذَا

(حَبَّذَا): كَلِمَةٌ مُرَكَّبَةٌ مِنْ فِعْلٍ وَفَاعِلٍ، مَوْضُوعُهُمَا التَّنَاهِي فِي الحُبِّ وَالقُرْبِ مِنَ القَلْبِ عَلَى أَنَّهَا [فِيهِمَا][1] غَايَةٌ؛ فَلِذَلِكَ امْتَنَعَتْ مِنَ التَّصَرُّفِ، وَالانْفِكَاكِ، وَالانْفِصَالِ، وَالتَّضَادِّ بِغَيْرِهَا مِنَ الأَقْوَالِ، وَبِغَيْرِ لَفْظِهَا عَلَى كُلِّ حَالٍ، تَثْنِيَةً وَجَمْعًا، وَتَذْكِيرًا وَتَأْنِيثًا، وَاقْتَصَرَتْ عَلَى رَفْعِ المَعْرِفَةِ، وَنَصْبِ النَّكِرَةِ مَا لَمْ تَقْرُبْ/32ب/ مِنَ المَعْرِفَةِ، فَإِنْ قَرُبَتْ بِوَصْفِهَا مِنَ المَعْرِفَةِ كَانَ رَفْعُهَا وَنَصْبُهَا سِيَّيْنِ.

بَابُ أَفْعَالِ المُقَارَبَةِ

المُقَارِبُ مِنَ الأَفْعَالِ: (عَسَى، وكَادَ) إِلَّا أَنَّ (عَسَى) مُتَرَاخِيَةٌ عَنِ الحَالِ، مُتَرَجِّيَةٌ لِلاسْتِقْبَالِ؛ فَلِذَلِكَ كَانَتْ غَيْرَ مُشَارِفَةٍ؛ فَلَزِمَتْهَا (أَنْ)، وَ(كَادَ) مُتَّصِلَةٌ بِزَمَنِ الحَالِ؛ فَلِذَلِكَ كَانَتْ مُشَارِفَةً/33أ/؛ فَلَمْ تَلْزَمْهَا (أَنْ)، وَقَدْ تَتَعَاكَسُ حالتَاهُمَا مَعَ (أَنْ) فِي التَّجَوُّزِ، نَحْوَ قَوْلِهِمْ فِي المَثَلِ: (عَسَى الغُوَيْرُ أَبُؤُسًا)[2]، والشِّعْرِ:

قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ البِلَى أَنْ يَمْصَحَا[3]

وَلَيْسَ ذَلِكَ بِالقِيَاسِ، وَأَمَّا (عَسَى) فَتُضَارِعُ (كَانَ) فِي النَّقْصِ وَالتَّمَامِ، فَإِذَا كَانَتْ نَاقِصَةً اقْتَضَتْ اسْمًا تَرْفَعُهُ، وَخَبَرًا تَنْصِبُهُ، وَلا تَكُونُ [تامَّةً][4] إِلَّا [إذا كانت][5] فِعْلًا، مُسْتَقْبَلًا، مُقَدَّرًا مَعَ (أَنِ) المَصْدَرِيَّةِ، عَلَى تَرْتِيبِ النَّضَدِ[6] /33ب/؛ فَاسْتَغْنَتْ بِهِ عَنْ مَفْعُولٍ، وَأَمَّا (كَادَ) فَإِذا انْتَفَتْ وَجَبَتْ، وَإِذا وَجَبَتْ انْتَفَتْ[7].

الأَسْمَاءُ التي تَعْمَلُ عَمَلَ الفِعْلِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَضْرُبٍ:

اِسْمُ الفَاعِلِ، وَمَا أَشْبَهَهُ مِنَ الصِّفَاتِ، وَالمَصْدَرُ، وَاسْمُ الفِعْلِ.

بَابُ اسْمِ الفَاعِلِ

اِسْمُ الفَاعِلِ كَفِعْلِهِ يَعْمَلُ عَمَلَهُ، إِلَّا أَنَّهُ لا يَضْمَنُ الضَّمِيرَ إِلَّا لِمَنْ هُوَ لَهُ، وَلا يَعْمَلُ/34أ/ إِلَّا مُعْتَمِدًا عَلَى مَا قَبْلَهُ، وَلا يَعْمَلُ مُصَغَّرًا، وَلا مَوْصُوفًا، وَلا مَاضِيًا. وَصُورَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مُنَوَّنًا، أَوْ مُضَافًا، أَوْ بِالأَلِفِ وَاللَّامِ، وَالتَّنْوِينُ الأَصْلُ، وَهُوَ: مَقْصُورٌ عَلَى الحَالِ وَالاسْتِقْبَالِ، مَنْصُوبًا مَا بَعْدَهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ، ثُمَّ الإِضَافَةُ، وَتَنْتَظِمُ الأَزْمِنَةَ الثَّلَاثَةَ، مُتَّصِلَةً فِي المَعْنَى، مُنْفَصِلَةً فِيمَا عَدَاهُ، مَقْصُورَةً عَلَى المَفْعُولِ دُونَ الفَاعِلِ، وَمَا بَعْدَهُ مَجْرُورٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ/34ب/، ثُمَّ الأَلِفُ وَاللَّامُ، وَالمُعَرَّفُ بِهِمَا كَالمُضَافِ فِي الأَزْمِنَةِ الثَّلَاثَةِ، وَالمُنَوَّنِ فِي نَصْبِ مَا بَعْدَهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ. فَإِنْ ثُنِّيَ، أَوْ جُمِعَ لَمْ يَخْلُ مِنْ أَنْ يَكُونَ فِيهِ الأَلِفُ وَاللَّامُ، أَوْ لا يَكُونَا فِيهِ، فَإِنْ كَانَا فِيهِ جَازَ فِي الأَزْمِنَةِ الثَّلَاثَةِ وَجْهَانِ: النَّصْبُ مَعَ إِثْبَاتِ النُّونِ، وَالجَرُّ مَعَ حَذْفِهَا، وَإِنْ لَمْ يَكُونَا[فِيهِ][8] كَانَ حُكْمُهُ حُكْمَ المُفْرَدِ فِي اقْتِصَارِ المَعْنَى عَلَى الإِضَافَةِ وَالجَرِّ/35أ/، وَاشْتِرَاكِ مَا عَدَاهُ فِي الوَجْهَيْنِ.

بَابُ مَا أَشْبَهَ اسْمَ الفَاعِلِ مِنَ الصِّفَاتِ

المُشَبَّهُ بِاسْمِ الفَاعِلِ مِنَ الصِّفَاتِ مَا وَارَدَهُ[9] تَذْكِيرًا، وَتَأْنِيثًا، وَتَثْنِيَةً، وَجَمْعًا، يَعْمَلُ عَمَلَهُ فِي التَّقْدِيمِ، وَالتَّأْخِيرِ، وَاقْتَصَرَ عَلَى السَّبَبِ دُونَ الأَجْنَبِيِّ فِي اللَّفْظِ، وَالتَّقْدِيرِ؛ فَرَفَعَ الظَّاهِرَ رَفْعَ/35ب/الفِعْلِ لِلْفَاعِلِ؛ فَاعْتَوَرَهُ حُكْمَانِ، أَحَدُهُمَا: مُلَازَمَةُ الأَصْلِ بِكَيْنُونَتِهِ لِسَبَبِ الأَوَّلِ، وَهُوَ: أَنْ يُوصَفَ بِهِ ذُو سَبَبٍ، وَيُرْفَعُ بِهِ سَبَبُهُ؛ فَيَكُونَ فِي اللَّفْظِ لَهُ، وَفِي المَعْنَى لِسَبَبِهِ، نَحْوَ قَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهُهُ، وَالثَّانِي: مُفَارَقَةُ الأَصْلِ بِصَيْرُورَتِهِ الأَوَّلَ فِي اللَّفْظِ، وَهُوَ: أَنْ يُجَرَّ وَيُوصَفَ بِهِ الأَوَّلُ، وَيُنْقَلَ إِلَيْهِ الضَّمِيرُ المَجْرُورُ/36أ/مِنْ (وَجْهُهُ)؛ فَيَرْتَفِعُ بِهِ، وَيَسْتَكِنُّ

(1) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها النصّ.
(2) هذا مثَلٌ عربيٌّ، يُضرب للرجل يُخبر بِالشَّرِّ فيُتَّهم بِهِ، والشّاهد فيه: إجراءُ (عسى) مجرى (كان). يُنظر: كتاب سيبويه، عمرو بن عثمان158/3، وجمهرة الأمثال، أبو هلال العسكري50/2-51.
(3) البيت من بحر الرّجز، وهو منسوب لرؤبة بن العجاج في ملحق ديوانه ص: 172، وهو من شواهد كتاب سيبويه عمرو بن عثمان 160/3، والمقتضب، أبو العباس المبرد75/3، والإيضاح العضدي أبو علي الفارسي ص:80، وغيرها، والشاهد فيه: تشبيه كاد بعسى في اقترانها بأن. يُنظر: تحصيل عين الذهب ص: 443.
(4) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها النصُّ.
(5) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها النصُّ.
(6) يعني: أنها في نَظْمها وترتيبها على مثل ترتيب النّضَد ، وأصل النّضد: متاع البيت يُنضد بعضُه فوق بعض. يُنظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية؛ أبو نصر إسماعيل الجوهري (نضد) 544/2.
(7) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك 399/1، والتذييل والتكميل، أبو حيّان محمد حيّان محمد الأندلسي 386/4؛ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري ص: 583.
(8) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها النصُّ.
(9) أي ورد معه.

عائِدًا عَلَى الأَوَّلِ، فَيَصِيرُ بِـ(رَجُلٍ حَسَنٍ)؛ فَيَسْتَبْهِمُ أَمْرُهُ، فَيَصِيرُ كَأَنَّهُ: حَسَنٌ [فِي][1] الجُمْلَةِ؛ فَيُضَافُ إِلَى (وَجْهٍ)؛ لِيُبِينَ عَنْ مَوْضِعِ الحُسْنِ، فَيَصِيرُ: بِـ(رَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهٍ)، فَيَشِيعُ بَعْدَ الاخْتِصَاصِ؛ فَيُعَاضُ عَنْ إِضَافَتِهِ فِي الأَصْلِ (الأَلِفُ وَاللَّامُ)، فَيَصِيرُ: (حَسَنِ الوَجْهِ)، فَيَشْهَدَانِ بِانْفِصَالِ الإِضَافَةِ؛ فَيُعَاقِبُ النَّصْبُ الجَرَّ قَبْلَهُمَا، فَيَكُونُ/36ب/ تَبْيِينًا، نَحْوَ: (حَسَنٍ وَجْهًا) وَبَعْدَهُمَا، فَيَكُونُ تَشْبِيهًا بِالمَفْعُولِ، نَحْوَ: (الحَسَنِ الوَجْهَ)[2].

بَابُ المَصْدَرِ فِي العَمَلِ

المَصْدَرُ فِي العَمَلِ عَلَى ضَرْبَيْنِ: نَائِبٌ، وَغَيْرُ نَائِبٍ، فَالنَّائِبُ: مَا نَابَ عَنْ فِعْلِ الأَمْرِ بَعْدَ أَنْ عَمِلَ فِيهِ فِي العَمَلِ فِيمَا يَلِيهِ، نَحْوَ: ضَرْبًا زَيْدًا، أَيِ: اضْرِبْ زَيْدًا ضَرْبًا، وَغَيْرُ النَّائِبِ: كَفِعْلِهِ، يَعْمَلُ عَمَلَهُ إِلَّا أَنَّهُ/37أ/ لا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ مَا عَمِلَهُ، وَلا يَلِيهِ أَجْنَبِيٌّ؛ لِتَفْصِلَهُ، وَلَا يَعْمَلُ إِلّا عَلَى الانْفِكَاكِ؛ لِيَصِحَ مَا اسْتَبْهَمَ فِي مَعْقُودِهِ مِنَ الزَّمَانِ عَلَى اقْتِصَارِ (مَا) عَلَى الحَالِ، وَ(أَنْ) عَلَى المُضِيِّ وَالاسْتِقْبَالِ، وَصُورَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مُنَوَّنًا، أَوْ مُضَافًا، أَو بِالأَلِفِ وَاللَّامِ عَلَى اسْتِوَاءِ حَذْفِ الفَاعِلِ وَثَبَاتِهِ فِي الأَحْوَالِ الثَّلاثِ. وَالتَّنْوِينُ الأَصْلُ، ثُمَّ الإِضَافَةُ، وَالفَاعِلُ وَالمَفْعُولُ/37ب/ مَعَهَا سِيَّانِ، ثُمَّ (الأَلِفُ وَاللَّامُ) عَلَى مَعْنَى التَّعْرِيفِ، وَلا يَجُوزُ الجَمْعُ بَيْنَ الإِضَافَةِ وَبَيْنَهُمَا بِحَالٍ البَتَّةَ.

بَابُ اسْمِ الفِعْلِ الخَاصِّ

اِسْمُ الفِعْلِ الخَاصِّ مَقْصُورٌ عَلَى الخِطَابِ، مَوْقُوفٌ عَلَى غَيْرِ الإِيجَابِ، مَوْضُوعٌ لِمُسَمَّاهُ عَلَى مُقْتَضَاهُ. وَمِنَا[3] اللّازِمِ لِلَّازِمِ، وَالمُتَعَدِّي لِلْمُتَعَدِّي اسْمِيًّا وَحَرْفِيًّا/38أ/، فالاسْمِيُّ عَلَى ضَرْبَيْنِ: مُفْرَدٌ نَحْوَ: (صَهْ) لازِمًا[4]، وَ(هَلُمَّ) مُتَعَدِّيًا، وَمُضَافًا نَحْوَ: (مَكَانَكَ) لازِمًا، وَ(دُونَكَ) مُتَعَدِّيًا، وَالجَرُّ فِي نَحْوِ: (إِلَيْكَ) لازِمًا، وَ(عَلَيْكَ) مُتَعَدِّيًا.

بَابُ مَا يَشْتَغِلُ عَنْهُ الفِعْلُ[5]

الفِعْلُ[6] المُشْتَغِلُ بِالضَّمِيرِ بَعْدَ الاسْمِ لا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ مَكْنُونَ الضَّمِيرِ، أَوْ بَارِزَهُ، فَإِنْ كَانَ مَكْنُونَهُ جَازَ/38ب/ نَصْبُ الاسْمِ، وَرَفْعُهُ، إِلّا أَنَّ نَصْبَهُ الاخْتِيَارُ، وَإِنْ كَانَ بَارِزَهُ لَمْ تَخْلُ الكَلِمَةُ مِنْ أَنْ تَكُونَ مَعْطُوفَةً، أَوْ لا تَكُونُ، فَإِنْ كَانَتْ مَعْطُوفَةً جَازَ أَيْضًا ذَلِكَ الأَمْرَانِ، إِلّا أَنّ الاخْتِيَارَ نَصْبُهُ بَعْدَ الفِعْلِ، وَرَفْعُهُ بَعْدَ الاسْمِ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مَعْطُوفَةً جَازَ أَيْضًا ذَلِكَ الأَمْرَانِ، إِلّا أَنَّ الاخْتِيَارَ النَّصْبُ مَعَ الاسْتِفْهَامِ، وَالأَمْرِ، وَالنَّهْيِ، وَالعَرْضِ، وَالجَزَاءِ، وَالرَّفْعُ مَعَ عَدَمِهِنَّ/39أ/.

أَحْكَامُ الأَفْعَالِ فِي الإِعْرَابِ

الفِعْلُ المَرْفُوعُ: مَا وَقَعَ مَوْقِعَ الاسْمِ[7]، عارِيًا مِنْ عَامِلِ نَصْبٍ، أَوْ جَزْمٍ، خَبَرًا، أَوْ وَصْفًا، أَوْ حَالًا، أَوْ بَعْدَ (لَامِ) التَّأْكِيدِ، وَالمَنْصُوبِ، وَالمَجْرُورِ، وَمَا اعْتَوَرَ كُلًّا مِنْهُمَا عَامِلُ إِعْرَابِهِ، المَقْصُورُ عَلَيْهِ فِي بَابِهِ.

وَلِكُلٍّ مِنَ العَامِلَيْنِ بَابٌ يَرِدُ عَلَيْكَ.

بَابُ حُرُوفِ النَّصْبِ/39ب/

النَّاصِبُ لِلأَفْعَالِ مِنَ الحُرُفِ عَلَى ضَرْبَيْنِ: أَصْلٌ، وَفَرْعٌ. فَالأَصْلُ عَلَى ضَرْبَيْنِ: مُظْهَرٌ يَصِحُّ [إِضْمَارُهُ][8]، وَمُظْهَرٌ لا يَصِحُّ إِضْمَارُهُ. فَالأَوَّل: (أَنْ)، وَ(كَيْ)، فَأَمَّا (أَنْ)؛ فَتَكُونُ إِحْدَى ثَلَاثٍ: إِمَّا مُظْهَرَةٌ لا تُضْمَرُ، وَذلك إذا اعْتَمَدَ الفِعْلُ عَلَيْهَا مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرِ حَرْفٍ، أَوْ جَرٍّ بَيْنَهُمَا، وَإِمَّا مُضْمَرَةٌ لا تَظْهَرُ، وَذلِكَ بَعْدَ (الفَاءِ)، وَ(الوَاوِ)، وَ(أَوْ)، وَلَهُنَّ أَبْوَابٌ تُذْكَرُ، و(حَتَّى)، وَقَدْ ذُكِرَتْ[9]/40أ/، وَ(لامِ) الجَحْدِ، وَإِمَّا مُظْهَرَةٌ تُضْمَرُ، وَذلك: بَعْدَ الصَّدْرِ إذا وُسِّطَ بَيْنَهُمَا حَرْفُ عَطْفٍ، نَحْوَ قَوْلِكَ: (أُرِيدُ قِيَامَكَ وَتَذْهَبَ)، وَأَمَّا: (كَيْ)، فَبَعْدَ (اللَّامِ)، نَحْوَ: (قُمْتُ لِكَيْ تَقُومَ)، وَالثَّانِي: (لَنْ)، و(إِذَنْ)، وَلَهُمَا بَابٌ. وَالفَرْعُ: (لِئَلَّا)، وَ(كَيْلَا)، و(كَيْمَا)، [وَلِكَيْلَا][10]، وَإِضْمَارُهُ لَا يَجُوزُ؛ لِتُوَفِّقَ تَقْدِيرًا بَيْنَ الأَسْمَاءِ وَالأَفْعَالِ فِي الإِعْرَابِ، وَتُعَلِّقَ السَّبَبَ بِالمُسَبَّبِ، عَلَى نَظْمِهَا المُرَتَّبِ؛ فَتَعْتَوِرُ الفِعْلَ فِي سَبْعَةٍ/40ب/ أَشْيَاءَ، وَهِيَ: الأَمْرُ، وَالنَّهْيُ، وَالاسْتِفْهَامُ، وَالنَّفْيُ، وَالتَّمَنِّيُ، وَالعَرْضُ، وَالدُّعَاءُ؛ فَيَنْتَصِبُ بِوُجُودِهَا، وَيَنْجَزِمُ؛ لِعَدَمِهَا، وَرُبَّمَا ارْتَفَعَ لَهُمَا مَعًا، وَهُوَ: زُرْنِي فَأَزُورُكَ[11]، وَكَذلِكَ سَائِرُهَا.

بَابُ الجَوَابِ بِالوَاوِ

وَ(الوَاوَ) كَـ(الفَاءِ) فِيمَا اقْتَصَرَتْ عَلَيْهِ، وَانْقَادَتْ إِلَيْهِ مِنَ الأَجْوِبَةِ السَّبْعَةِ، فَوَقَعَتْ/41أ/ فِيهِ عَلَى حَسَبِ مَا تَقْتَضِيهِ، وانْتِصَابُ الفِعْلِ؛ لِوُجُودِهَا، وَانْجِزَامُهُ لِعَدَمِهَا؛ وَجَوَازُ الرَّفْعِ لَهُمَا مَعًا[12] نَحْوِ قَوْلِكَ: زُرْنِي وَأَزُورُكَ، وَكَذَلِكَ سَائِرُهَا.

---

(1) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها النصُّ.
(2) في الأصل: (حسن الوجهِ)، والصّوابُ ما أثبتُّ.
(3) أي: قَدْرُه ومِثْلُه. يُنظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية؛ أبو نصر إسماعيل الجوهري (منا) 2497/6.
(4) في الأصل: (لازمه)، والصّوابُ ما أثبتُّ.
(5) في الأصل: (ما يشغل عنه الفاعل)، والصّوابُ ما أثبتُّ.
(6) في الأصل: (الفاعل)، والصّوابُ ما أثبتُّ.
(7) قال ابن جني: "وهذا الفعل المضارع إنّما أعرب لمضارعته الأسماء وهو مرفوع أبدًا؛ لوقوعه موقع الاسم حتّى يدخل عليه مَا ينصبه أَو يجزمه، وَيكون في الرّفع مضمومًا، وَفِي النّصب مفتوحًا، وَفِي الجزم ساكنًا". يُنظر: اللّمع، ص124. ولم يُفرّق ثعلب بين موجب الإعراب للفعل المضارع، وهو: مشابهته للاسم، وبين موجب رفعه، وهو: وقوعه موقع الاسم؛ فاعترض على صاحب الكتاب، فقال أبو الحسين الفارسي عن اعتراضه: "خبط أحمد بن يحيى خبطًا في ذلك، وهو وإن كان كبيرًا؛ فالحقّ أكبر منه". يُنظر: المقتصد، عبد القاهر الجرجاني1/122-123.
(8) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها النصُّ.
(9) يعني ذُكِرت في باب (حتّى).
(10) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها النصُّ.
(11) في الأصل: (فأزورَك)، والصّوابُ ما أثبتُّ.
(12) في الأصل: (معَ)، والصّوابُ ما أثبتُّ.

بَابُ أَوْ

(أَوْ) كَـ(الفَـاءِ)، وَ(الـوَاوِ) فـي الحُكْـمِ إلّا فـي ثَلاثٍ: لُـزُومُ أَصْلِهَـا فـي الإِفْـرَادِ، وَاقْتِصَـارُ مـا قَبْلَهـا عَلَـى عُمُـومِ الأَزْمَـانِ المُقَـدَّرَةِ بِالآبَـادِ، وَمَـا بَعْدَهـا عَلَـى خُصُوصِهَـا مِـنَ الآمَـادِ/41ب/، وَاحْتِمَالُهـا مَعْنَـى (إلّا) لإِخْرَاجِهَـا مـا بَعْدَهـا مِمَّـا قَبْلَهَـا بِالاسْـتِثْنَاءِ إِخْـرَاجَ الأَخَـصِّ مِـنَ الأَعَـمِّ عَلَـى إِقَامَـةِ المَصْـدَرِ مُقَامَـهُ، نَحْـوَ قَوْلِـكَ: لأَضْرِبَنَّـهُ أَوْ يُعْتِبَنِـي، أَيْ: إِلّا أَنْ يُعْتِبَنِـي؛ لِيَكُـونَ أَحَـدُ هاذَيْـنِ مِنِّـي، إِمَّـا الضَّـرْبُ أَبَـدًا، وَإِمَّـا الإِقْلاَعُ عَنْـهُ بِزَمَـانِ العُتْبَـى.

بَابُ إِذَنْ

(إِذَنْ): كَلِمَـةٌ تَخْتَلِـفُ أَحْوَالُهَـا تَنْزِيـلَا /42أ/، فَتَتَنَازَعُهَـا أَفْعَـالُ الظَّـنِّ تَمْثِيـلَا، فَتَكُـونُ فـي الوَضْـعِ إِحْـدَى ثَـلَاثٍ: إِمَّـا عَامِلَـةً[1] لا تُلْغَـى، وَذَلِـكَ إذا كَانَـتْ صَـدْرًا، جَوَابًـا[و][2]جَـزَاءً، مُقْتَصِـرَةً عَلَـى مُسْـتَقْبَلٍ، مُعْتَمِـدًا لِمَـا بَعْدَهَـا، وَإِمَّـا عَامِلَـةً تُلْغَـى؛ وَذَلِـكَ إذا وُسِّـطَتْ بَيْـنَ (فَـاءٍ)، أَوْ (وَاوٍ)، وَبَيْـنَ فِعْلِ[حـالٍ][3]، وَإِمَّـا مُلْغَـاةً لا تَعْمَـلُ، وَذلِـكَ إذا كَانَـتْ قَبْـلَ مُعْتَمِدَيْـنِ، أَوْ بَيْنَهُمَـا، أَوْ بَعْدَهُمـا، أَوْ قَبْـلَ فِعْـلِ حـالٍ.

بَابُ حُرُوفِ الجَزْمِ /42ب/

الجَـازِمُ مِـنَ الحُـرُوفِ عَلَـى ضَرْبَيْـنِ: أَصْـلٌ، وَفَـرْعٌ. فَالأَصْـلُ عَلَـى ضَرْبَيْـنِ: جَـازِمُ فِعْـلٍ، وَجَـازِمُ فِعْلَيْـنِ. فَـالأَوَّلُ: (لَـمْ)، وَ(لَامُ) الأَمْـرِ، وَ(لَا) النَّهْـيِ، وَالثَّانـي: (إِنِ) المُجَـازَاة عَلَـى وَجْهَيْـنِ: إِمَّـا مُظْهَـرَةٌ لَا تُضْمَـرُ، نَحْـوَ: إِنْ تَقُـمْ أَقُـمْ، وَإِمَّـا مُضْمَـرَةٌ لَا تُظْهَـرُ، وَذلِـكَ مَـعَ سَـائِرِ كَلِـمِ المُجَـازَاةِ، وَلَهَـا بَـابٌ، وَالفَـرْعُ: مَـا زِيـدَ مِـنْ (لَـمْ) صَـدْرًا، وَعَجُـزًا، أَوْ صَـدْرًا، أَوْ عَجُـزًا، نَحْـوَ: (أَلَـمْ)، وَ(لَمَّـا)، وَ(أَلَمَّـا).

بَابُ المُجَازَاةِ /43أ/

المُجَـازَاةُ: مَعْقُـودَةٌ مِـنْ شَـرْطٍ وَجَـزَاءٍ، وَكَلِـمٌ مُؤَلَّـفٌ بَيْنَهُمَـا. فَالكَلِـمُ عَلَـى ضَرْبَيْـنِ: أَصْـلٌ، وَفَـرْعٌ، فَالأَصْـلُ أَنْ تُعْمِلَهَـا مُظْهَـرَةً، وَمُضْمَـرَةً. وَالفَـرْعُ: (مـا)، وَ(مَـنْ)، وَ(أَيٌّ)، وَ(مَتَـى)، وَ(أَيْـنَ)، وَ(أَنَّـى)، وَ(إِذْمَـا)، وَ(حَيْثُمَـا) ، وَ(مَهْمَـا)؛ لِكَوْنِهَـا مَعَهُـنَّ مُقَـدَّرَةً، وَالشَّـرْطُ: الفِعْـلُ ظَاهِـرٌ لَفْظًـا، وَمَعْنًـى. فَاللَّفْـظُ: مَـا اعْتَقَـبَ[4] عَلَيْـهِ المُضِـيُّ، وَالاسْـتِقْبَالُ، وَالمَعْنَـى: مَـا احْتَمَـلَ فـي الاسْـمِ الحَـالَ، وَمِقْـدَارًا، وَهُـوَ/43ب/: مـا اخْتُـزِلَ بَيْـنَ كَلِـمِ الجَـزَاءِ، وَمَـا بَعْدَهَـا مِـنَ الأَسْـمَاءِ، عَلَـى شَـرِيطَةِ تَفْسِـيرِهِ بِمَـا وَلِـيَ الاسْـمَ مِـنَ الفِعْـلِ، إِمَّـا[5] (الفـاءُ)، وَإِمَّـا (إِذا) الفُجَائِيَّـةُ مَوْضِـعَ (الفَـاءِ).

بَابُ أَيٍّ

(أَيٌّ): اسْـمٌ [مُعْـرَبٌ][6] يَقَـعُ اسْـتِفْهَامًا، وَخَبَـرًا، وَجَـزَاءً. فَـإِذا اسْـتُفْهِمَ بِـهِ، أَوْ جُـوزِيَ تَـمَّ بِنَفْسِـهِ، فَلَـمْ يَفْتَقِـرْ إِلَـى صِلَـةٍ، وَلَـمْ يَعْمَـلْ فِيـهِ إِلّا مـا بَعْـدَهُ؛ لِتَصَـدُّرِهِ، وَامْتِنَـاعِ تَأَخُّـرِهِ /44أ/، وإِذا أُخْبِـرَ بِـهِ نَقَـصَ، فَصَـارَ كَـ(الَّـذِي)، فَافْتَقَـرَ إِلَـى صِلَـةٍ، فَعَمِـلَ فِيـهِ مـا قَبْلَـهُ، وَمـا بَعْـدَهُ مِـنْ غَيْـرِ الصِّلَـةِ، فَكَانَ عَلَـى ضَرْبَيْـنِ: مُعْرَبًـا[7]، وَمَبْنِيًـا. فَالمَبْنِـيُّ[8]: مـا حَسُـنَ أَنْ تَتَقَـدَّرَ فـي مَوْضِعِـهِ (الَّـذي)، نَحْـوَ قَوْلِـكَ: اِضْـرِبْ أَيُّهُـمْ أَفْضَـلُ.

بَابُ النُّونَيْنِ

النُّونَـانِ الثَّقِيلَـةُ وَالخَفِيفَـةُ مُقْتَصِرَتَـانِ عَلَـى غَيْـرِ الإِيجَابِ، اقْتِصَـارَ الفَـاءِ، وَمَـا/44ب/ ضَارَعَهُمَـا عَلَيْـهِ فـي الجَـوَابِ، أَمْـرًا، وَنَهْيًـا، وَاسْـتِفْهَامًا، وَنَفْيًـا، وَتَمَنِّيًـا، وَعَرَضًـا، وَقَسَـمًا، وَخَبَـرًا مَـعَ (مـا)، فَيَلْحَقَـانِ الفِعْـلَ المُسْـتَقْبَلَ مُؤَكِّدَتَيْـنِ، فَيَكُونَـانِ عِوَضًـا مِـنْ إِعَادَتِـهِ مَـرَّةً أَوْ مَرَّتَيْـنِ، وَيُبْنَـى مَعَهُمَـا عَلَـى الضَّـمِّ فـي جَمْـعِ[9] المُذَكَّـرِ، وَالكَسْـرِ فـي وَاحِـدٍ مُؤَنَّـثٍ، وَالفَتْـحِ فـي سَـائِرِ الأَحْـوَالِ، وَالثَّقِيلَـةُ: أَعَمُّهُمـا، وَالخَفِيفَـةُ أَخَصُّهُمـا؛ لِامْتِنَـاعِ دُخُولِهَـا فِيمَـا دَخَلَتْـهُ الثَّقِيلَـةُ/45أ/ بَعْـدَ الأَلِـفِ، وَهُـوَ فِعْـلُ الاثْنَيْـنِ، وَجَمَاعَـةُ المُؤَنَّـثِ، نَحْـوَ: اضْرِبَـانِّ زَيْـدًا، وَلَا تَضْرِبْنَـانِّ[10] عَمْـرًا.

بَابُ مَا يَنْصَرِفُ وَمَا لا يَنْصَرِفُ

الصَّـرْفُ: أَصْـلٌ فـي الأَسْـمَاء، وَامْتِنَاعُـهُ فَـرْعٌ؛ فَلِذَلِـكَ اقْتُصِـرَ عَلَـى شَـبَهِ الفِعْـلِ بِأَنَّـهُ ثَـانٍ[11]، كَمَـا أَنَّـهُ ثَـانٍ[12]، وَشَـبَهُ الفِعْـلِ: أَنْ يَعْتَـوِرَ الاسْـمَ عِلَّتَـانِ فَصَاعِـدًا، أَوْ عِلَّـةٌ قَائِمَـةٌ/45ب مَقَـامَ عِلَّتَيْـنِ يَجْمَعُهُمـا قَوْلُنـا:

إِذا قِـيـلَ مَنْـعُ الصَّرْفِ كَمْ عِـلَّـةً لَـــهُ
فَقُلْ مُجْـمِـلًا قَوْلًا لَـــــهُ عِـلَـــلٌ تِسْعُ
فَإِنْ قِيلَ فَصِّلْ قُلْتُ عَـــدْلٌ وَعُجْمَـــــةٌ
وَوَصْـــفٌ وَتَعْرِيفٌ وَخَامِسُهَا الجَمْـــعُ
وَوَزْنٌ وَتَأْنِـيـثٌ وَتَرْكِـــبٌ صِـيـغَـــةٍ
وَزَائِـــدَةٌ فَـعْـلَانَ أَثْـبَـتَـهَا السَّمْعُ[13]

(1) في الأصل: (علامة)، والصّوابُ ما أثبتُّ.
(2) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها النصُّ.
(3) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها النصُّ.
(4) في الأصل: (اعقب)، والصّوابُ ما أثبتُّ.
(5) في الأصل: (وإما) بزيادة الواو، والصّوابُ ما أثبتُّ.
(6) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها النصُّ. وهي كذلك في كتاب (المعلم في النحو، أبو الكرم المُبارك) ص 324.
(7) كما سبق بيانه في أوّل الكلام.
(8) في الأصل: (فالمُعْرَبُ)، والصّوابُ ما أثبتُّ.
(9) في الأصل: (جميع)، والصّوابُ ما أثبتُّ.
(10) في الأصل: (ولا تضربانّ)، والصّوابُ ما أثبتُّ.
(11) في الأصل: (ثاني)، والصّوابُ ما أثبتُّ. يُنظر: الإيضاح العضدي؛ أبو علي الفارسي ص294؛ والمقتصد للجرجاني 964/2، وتوجيه اللّمع، أحمد الموصلي ص470.
(12) في الأصل: (ثاني)، والصّوابُ ما أثبتُّ.
(13) الأبيات من بحر الطويل.

وَالامْتِنَاعُ مِنَ الصَّرْفِ عَلَى ضَرْبَيْنِ: مُخْتَصٌّ، وَمُشْتَرَكٌ. فَالمُخْتَصُّ: مَا اخْتَصَّتْهُ[1] المَعْرِفَةُ/46أ/ دُونَ النَّكِرَةِ، فَكَانَ إِحْدَى عِلَّتَيْهِ التَّعْرِيفُ دُونَ الأَعْجَمِيِّ إذا زادَ عَلَى الثَّلاثَةِ فَصَاعِدًا، وَلَمْ يَحْسُنْ فِيهِ (الأَلِفُ وَاللَّامُ)، وَالمُؤَنَّثُ بِـ(التَّاءِ) الزَّائِدَةِ عَلَى الثَّلاثَةِ، وَمَا قَامَ مَقَامَهَا مِنْ حَرْفٍ أَوْ حَرَكَةٍ، وَوَزْنُ الفِعْلِ الغَالِبِ وَالمُرَكَّبِ مِنَ الأَعْلامِ، وَالمَعْدُولُ عَنِ المَعْرِفَةِ عَلَى (فُعَلَ)، وَ(فَعْلانُ) الَّذي لا (فَعْلَى) لَهُ، وَالمُشْتَرَكُ: مَا اشْتَرَكَتْ فِيهِ المَعْرِفَةُ/46ب/ وَالنَّكِرَةُ؛ فَلَمْ تَكُنْ إِحْدَى عِلَّتَيْهِ التَّعْرِيفُ، نَحْوَ: الجَمْعِ الثَّالِثِ حُرُوفِهِ أَلِفٌ بَعْدَهَا حَرْفَانِ فَصَاعِدًا لَفْظًا وَتَقْدِيرًا، غَيْرَ مُشْبِهٍ لِلآحَادِ، وَالمُؤَنَّثُ مَمْدُودًا وَمَقْصُورًا، وَالصِّفَةُ عَلَى (أَفْعَلَ)، وَالمَعْدُولُ عَنِ النَّكِرَةِ مِنَ الأَعْدَادِ، وَ(فَعْلانُ) الَّذي لَهُ (فَعْلَى).

بَابُ التَّصْغِيرِ

التَّصْغِيرُ: يَعْتَوِرُ الاسْمَ صَرِيحًا، وَمُبْهَمًا/47أ/. فَأَمَّا الصَّرِيحُ: فَيُضَمُّ أَوَّلُهُ، وَيُفْتَحُ ثَانِيهِ، وَيُزَادُ (يَاءٌ) ثَالِثَةً سَاكِنَةً، وَيُكْسَرُ مَا بَعْدَهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ حَرْفَ[2] تَأْنِيثٍ أَوْ إِعْرَابٍ، وَيُقْتَصَرُ لَهُ فِي الآحَادِ عَلَى ثَلاثَةِ أَمْثِلَةٍ: (فُعَيْلٌ) لِلثُّلاثِيِّ، وَ(فُعَيْعِلٌ) لِلرُّبَاعِيِّ وَالخُمَاسِيِّ بَعْدَ حَذْفِ آخِرِهِ، نَحْوَ: دُرَيْهِمٍ، وَسُفَيْرِجٍ، وَ(فُعَيْعِيلٌ) لِمَا زَادَ عَلَى الأَرْبَعَةِ، وَلَانَ رَابِعُهُ، نَحْوَ: دُنَيْنِيرٍ، وَأَمَّا المُبْهَمُ: فَيُقَرُّ أَوَّلُهُ عَلَى حَرَكَتِهِ [عِوَضًا][3] مِنْ[4] ضَمَّةِ[5] التَّصْغِيرِ/47ب/،[وَيُزَادُ] أَلِفًا[6] فِي آخِرِهِ، وَيَلْحَقُ التَّصْغِيرُ ثَالِثَهُ، نَحْوَ قَوْلِكَ فِي (هَذَا وَذَلِكَ): (هَذَيَّا [7]، وَذَيَّالِكَ)، وَفِي (الَّذِي وَالَّتِي): (اللَّذَيَّا)، وَ(اللَّتَيَّا)، وَفِي (هَؤُلاءِ، وَأُولائِكَ): (هَاؤُلِيَّاءِ)[8]، وَ(أُولِيَّائِكَ)[9].

بَابُ النَّسَبِ

النَّسَبُ: نَقْلُ الأَسْمَاءِ إِلَى الوَصْفِ مِنْ غَيْرِ الوَصْفِ؛ لإِلْحَاقِهِ يَاءَ مُشَدَّدَةً. ولَا[10] يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ صَحِيحًا، أَوْ مُعْتَلًّا، أَوْ مُشْبِهًا لِلْمُعْتَلِّ، فَإِنْ كَانَ صَحِيحًا لَمْ يَخْلُ أَنْ يَكُونَ/48أ/ فِيهِ تَاءُ التَّأْنِيثِ، أَوْ لا يَكُون فيهِ، فَإِنْ كَانَتْ فِيهِ حَذَفْتَهَا، نَحْوَ قَوْلِكَ فِي حَمْزَةَ: حَمْزِيٌّ، وَإِنْ كَانَ قَبْلَهَا يَاءٌ، أَوْ وَاوٌ حَذَفْتَهَا مَعَهَا، نَحْوَ قَوْلِكَ فِي (رَبِيعَةَ، وَشَنُوءَةَ): (رَبَعِيٌّ، وَشَنَئِيٌّ)[11]، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ فيهِ لَمْ يَدْرِكْهُ تَغَيُّرٌ إِلّا أَنْ يَكُونَ قَبْلَ آخِرِهِ يَاءٌ، فَإِنَّ إِثْبَاتَهَا[12] وَحَذْفَهَا سِيَّانِ، نَحْوَ: (قُرَيْشِيٌّ، وَقُرَشِيٌّ) فِي (قُرَيْشٍ)، وَإِنْ كَانَ ثُلاثِيًّا قَلَبْتَ يَاءَهُ إِنْ/48ب/ كَانَ مَنْقُوصًا، وَأَلِفَهُ إِنْ كَانَ مَقْصُورًا جَمِيعًا وَاوًا[13]، نَحْوَ: (عَمَوِيٌّ[14]، وَشَجَوِيٌّ، وَعَصَوِيٌّ، وَرَحَوِيٌّ)، فِي: (عَمٍ، وَشَجٍ، وَعَصًا، ورَحًى)، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ثُلاثِيٍّ حَذَفْتَ يَاءَهُ إِنْ كَانَ مَنْقُوصًا، وَأَلِفَهُ إِنْ كَانَ مَقْصُورًا خُمَاسِيًّا[15] جَمِيعًا، نَحْوَ: (قَاضِيٌّ، وَحُبَارِيٌّ) فِي: (قَاضٍ، وَحُبَارَى)، فَأَمَّا مَا يَرْبَعُ[16] مِنَ المَقْصُورِ[17] حُرُوفًا؛ فَحَذْفُ[18] أَلِفِهِ وَقَلْبُهَا سِيَّانِ، نَحْوَ: (حُبْلِيٌّ، وَمَعْنِيٌّ، وحُبْلَوِيٌّ، وَمَعْنَوِيٌّ) فِي (حُبْلَى، وَمَعْنَى)، وَإِنْ كَانَ مُشْبِهًا/49أ/ لِلْمُعْتَلِّ كَانَ كَالصَّحِيحِ إِلّا أَنْ يَكُونَ مَمْدُودًا غَيْرَ مُنْصَرِفٍ؛ فَإِنَّكَ تَقْلِبُ هَمْزَتَهُ وَاوًا، نَحْوَ: (حَمْرَاوِيٌّ) فِي (حَمْرَاءَ)، أَوْ مُشَدَّدَ اليَاءِ لِغَيْرِ النَّسَبِ؛ فَإِنَّكَ تَحْذِفُ إِحْدَى ياءَيْهِ، وَتَقْلِبُ الأُخْرَى وَاوًا، نَحْوَ:(عَدَوِيٌّ، وَعَلَوِيٌّ) فِي (عَدِيٍّ، وَعَلِيٍّ).

بَابُ المَوْصُولاتِ وَالصِّلَاتِ

المَوْصُولُ بِصِلَتِهِ في[تَقْدِيرِ][19] الكَلِمَةِ/49ب/ الوَاحِدَةِ الَّتِي لا تَقْتَصِرُ عَلَى أَحَدِ حُرُوفِهَا دُونَ تَمَامِهَا؛ فَلِذلك لَمْ يَتِمَّ إِلّا بِهَا، وَلَمْ يُغْنِ بِنَفْسِهِ دُونَهَا، وَلَمْ يَتَّصِلْ بِهَا إِلّا بِرَاجِعٍ إِلَيْهِ مِنْهَا، وَلَمْ يَنْفَصِلْ بِأَجْنَبِيٍّ مِنْهَا، وَلَمْ تَتَقَدَّمْ عَلَيْهِ، وَيَتَأَخَّرْ عَنْهَا، وَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ: اسْمٌ، وَحَرْفٌ. فَالاسْمُ: (الَّذي)، وَ(الَّتي)، وَ(مَا)، وَ(مَنْ)، وَ(أَيٌّ)، وَالحَرْفُ[20]: (أَنِ) المَفْتُوحَةُ مُثَقَّلَةً[21]، [وَخَفِيفَةً][22] مَصْدَرِيَّةً، وَ(مَا) المَصْدَرِيَّةُ، وَ(الأَلِفُ وَاللَّامُ).

(1) في الأصل: (اختصّه)، والصّوابُ ما أثبتُّ.
(2) في الأصل: (حرفُ)، والصّوابُ ما أثبتُّ.
(3) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها النصُّ.
(4) في الأصل: (عن)، والصّوابُ ما أثبتُّ.
(5) في الأصل: (صيغة)، والصّوابُ ما أثبتُّ.
(6) في الأصل: (الفاء)، والصّوابُ ما أثبتُّ.
(7) في الأصل: (هذا)، والصّوابُ ما أثبتُّ.
(8) في الأصل: (هاليا)، والصّوابُ ما أثبتُّ.
(9) في الأصل: (وألبائك)، والصّوابُ ما أثبتُّ.
(10) في الأصل: (فلا)، والصّوابُ ما أثبتُّ.
(11) في الأصل: (شنائي)، والصّوابُ ما أثبتُّ.
(12) في الأصل: (أثبتها)، والصّوابُ ما أثبتُّ.
(13) في الأصل: (واوٌ)، والصّوابُ ما أثبتُّ.
(14) في الأصل: (عمري)، والصّوابُ ما أثبتُّ.
(15) في الأصل: (خماسي)، والصّوابُ ما أثبتُّ.
(16) في الأصل: (تربع)، والصّوابُ ما أثبتُّ. ومعنى قوله: (يربع)، أي: يأتي رابعًا.
(17) في الأصل: (القصور)، والصّوابُ ما أثبتُّ.
(18) في الأصل: (فحذفت)، والصّوابُ ما أثبتُّ.
(19) في الأصل: (تقديم)، والصّوابُ ما أثبتُّ.
(20) في الأصل: (الحروف)، والصّوابُ ما أثبتُّ.
(21) في الأصل: (نقلة)، والصّوابُ ما أثبتُّ.
(22) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها النصُّ.

وَ[الـصِّلَاتُ][1]: هِـيَ كُلُّ جُمْلَـةٍ اسْـتَقَلَّتْ بِرَأْسِـهَا/50أ/ مِـنِ اسْـمٍ، أَوْ فِعْـلٍ، أَوْ ظَـرْفٍ، نَحْـوَ: (الَّـذِي أَبُـوهُ قَائِـمٌ زَيْـدٌ)، وَ(الَّـذِي قَـامَ أَبُـوهُ عَمْـرٌو)، وَ(الَّـذِي عِنْـدَكَ بَكْـرٌ).

بَابُ مَا انْتَصَبَ بِإِضْمَارِ الفِعْلِ

الفِعْـلُ المُخْتَـزَلُ فِـي العَمَـلِ عَلَـى ضَرْبَيْـنِ: مُظْهَـرٌ، وَمُضْمَـرٌ. فَالمُظْهَـرُ: مَـا قَـامَ بِظُهُـورِهِ الوُجُـودُ؛ فَجَـازَ أَنْ يُضَمَّـنَ لِدَلَالَـةِ الحَـالِ لَدَيْـهِ، نَحْـوَ قَوْلِـكَ لِمَـنْ سَـدَّدَ سَـهْمًا: القِرْطَـاسَ، أَيْ: أَصَبْـتَ [القِرْطَـاسَ][2] /50ب/، وَالمُضْمَـرُ: مَـا قَـامَ بِإِضْمَـارِهِ البَيَانُ،[وَهُـوَ][3] عَلَـى ضَرْبَيْـنِ: جَائِـزًا إِظْهَـارُهُ، وَمُمْتَنِعًـا، فَالجَائِـزُ: مَـا قَـامَ بِـهِ التَّقْدِيـرُ، [وَهُـوَ][4] عَلَـى ضَرْبَيْـنِ: خَاصًّـا، وَعَامًّـا، فَالخَـاصُّ: (أَعْنِـي)، نَحْـوَ: الحَمْـدُ لِلَّهِ الحَمِيـدَ، وَالعَـامُّ: مَـا دَلَّ عَلَيْـهِ المَعْنَـى، نَحْـوَ قَوْلِـهِ تَعَالَـى: ﴿ وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ انتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ ﴾ [5]، أَيْ: وَأْتُـوا [خَيْـرًا لَكُـمْ] [6]، وَالمُمْتَنِـعُ: مَـا اعْتَـاضَ عَـنْ لَفْظِـهِ ضَمِيـرًا وَتَكْرِيـرًا، نَحْـوَ قَوْلِـكَ: إِيَّـاكَ الشَّـرَّ، أَيْ: نَـحِّ، والأَسَـدَ الأَسَـدَ، أَيِ: احْـذَرْ/51أ/.

بَابُ الضَّمِيرِ

المُضْمَـرُ: كِنَايَـةٌ عَـنِ المُظْهَـرِ مُتَكَلِّمًـا، وَمُخَاطِبًـا، وَغَائِبًـا؛[7] فَلِذَلِـكَ اعْتَـوَرَ كُلًّا مِنْهُـنَّ عَلَـى أَحْوَالِـهِ الخَمْـسِ مِـنَ التَّوْحِيـدِ، وَالتَّثْنِيَـةِ، وَالجَمْـعِ، وَالتَّذْكِيـرِ، وَالتَّأْنِيـثِ مَرْفُوعًـا، وَمَنْصُوبًـا، وَمَجْـرُورًا إِلَّا أَنَّـهُ فِـي الرَّفْـعِ وَالنَّصْـبِ عَلَـى الاتِّصَـالِ لا غَيْـرُ، وَهُـوَ: ثَمَـانٍ وَخَمْسُـونَ لَفْظَـةً، مِنْهَـا: أَرْبَـعٌ وَثَلَاثُـونَ لِلِاتِّصَـالِ، لِلْمُتَكَلِّـمِ مِنْهَـا أَرْبَـعٌ/51ب/: (التَّـاءُ) المَضْمُومَـةُ رَفْعًـا، وَ(اليَـاءُ) بَعْـدَ (النُّـونِ) نَصْبًـا، وَ(اليَـاءُ) جَـرًّا، وَ(النُّـونُ وَالأَلِـفُ) فِـي الأَحْـوَالِ الثَّلَاثَـةِ، وَلِلْمُخَاطَـبِ: خَمْـسَ عَشْـرَةَ، لِلْمَرْفُـوعِ خَمْـسٌ: (التَّـاءُ) فِـي أَحْوَالِهَـا الخَمْـسِ، وَلِلْمَنْصُـوبِ[8] خَمْـسٌ: (الـكَافُ)فِـي أَحْوَالِهَـا الخَمْـسِ، وَلِلْمَجْـرُورِ خَمْـسٌ: (الـكَافُ) أَيْضًـا فِـي أَحْوَالِهَـا الخَمْـسِ، وَلِلْغَائِـبِ: خَمْـسَ عَشْـرَةَ، لِلْمَرْفُـوعِ خَمْـسٌ: ثِنْتَـانِ مَكْنُونَتَـانِ، وَثَلَاثٌ بَـارِزَاتٌ: (الأَلِـفُ)/52أ/، وَ(الـوَاوُ)، وَ(النُّـونُ) الخَفِيفَـةُ بَعْـدَ السُّـكُونِ، وَلِلْمَنْصُـوبِ: خَمْـسٌ: (الهَـاءُ) فِـي أَحْوَالِهَـا الخَمْـسِ، وَلِلْمَجْـرُورِ خَمْـسٌ: (الهَـاءُ) فِـي أَحْوَالِهَـا الخَمْـسِ. وَمِنْهَـا أَرْبَـعٌ وَعِشْـرُونَ لِلِانْفِصَـالِ. لِلْمُتَكَلِّـمِ مِنْهَـا أَرْبَـعٌ: ثِنْتَـانِ لِلْمَرْفُـوعِ، وَهُمَـا: (أَنَـا وَنَحْـنُ)، وَثِنْتَـانِ لِلْمَنْصُـوبِ، وَهُمَـا: (إِيَّـايَ، وَإِيَّانَـا)، وَلِلْمُخَاطَـبِ: عَشْـرٌ، لِلْمَرْفُـوعِ خَمْـسٌ: (أَنْـتَ) فِـي أَحْوَالِهَـا الخَمْـسِ، وَلِلْمَنْصُـوبِ خَمْـسٌ: (إِيَّـاكَ) فِـي أَحْوَالِهَـا الخَمْـسِ، وَلِلْغَائِـبِ: عَشْـرٌ/52ب/، لِلْمَرْفُـوعِ خَمْسٌ:([هُـوَ])[9] فِـي أَحْوَالِهَـا الخَمْـسِ، وَلِلْمَنْصُـوبِ خَمْـسٌ: (إِيَّـاهُ) فِـي أَحْوَالِهَـا الخَمْـسِ.

فَأَمَّا أَعْرَاضُ الضَّمِيرِ فَلَها بَابٌ.

بَابُ أَعْرَاضِ[10] الضَّمِيرِ

الضَّمِيرُ مِـنْ مَظَـانِّ الأَعْـرَاضِ؛ لِمَـا يَعْتَـوِرُهُ مِـنْ خِلَافٍ، وَصِيغَـةٍ بِالخُـرُوجِ عَـنْ أَصْلِـهِ عَـنْ إِحْـدَى ثَلَاثٍ: إِمَّـا مُضَمَّنًـا بِالتَّفْسِـيرِ؛ فَيَكُـونُ شَـأْنًا جَارِيًـا عَلَـى جُمْلَـةٍ مَعْنًـى، فَـإِنِ/53أ/ اعْتَـوَرَهُ العَامِـلُ اسْـتَتَرَ فِـي (كَانَ)، وَبَـرَزَ فِيمَـا عَـدَاهُ، وَإِمَّـا مُتَقَدِّمًـا عَلَـى ظَاهِـرِهِ؛ فَيَكُـونُ عَلَـى ضَرْبَيْـنِ: خَاصًّـا وَعَامًّـا. فَالخَـاصُّ: مَـا اقْتَضَـى ضَمِيـرَ[11] الشَّـأْنِ، وَنِعْـمَ وَبِئْـسَ، وَالفَاعِلَيْـنِ وَالمَفْعُولَيْـنِ، أَوْ مَـعَ رُبَّ فِـي التَّبْيِيـنِ، وَالعَـامُّ: مَـا اتَّصَـلَ بِمَنْصُـوبٍ، أَوْ مَجْـرُورٍ، وَإِمَّـا فَـصْلًا مَقْصُـورًا عَلَـى مُنْفَصِـلِ المَرْفُـوعِ، فَيَكُـونُ مُعْتَرِضًـا بَيْـنَ المُبْتَـدَأِ وَالخَبَـرِ عَارِيَيْـنِ، وَمُعْتَرِضَيْـنِ/53ب/إِذا كَانَـا مَعْرِفَتَيْـنِ، أَوْ أَحَدُهُمَـا قَرِيبًـا مِـنَ المَعْرِفَـةِ.

بَابُ جَمْعِ التَّكْسِيرِ

التَّكْسِـيرُ: قَلِيـلٌ، وَكَثِيـرٌ، فَـإِذا كَانَ قَلِـيلًا اقْتَصَـرَ عَلَـى أَرْبَعَـةِ أَمْثِلَـةٍ: (أَفْعُـلٌ)، نَحْـوَ: أَكْلُـبٍ، وَ(أَفْعَـالٌ)، نَحْـوَ: أَجْمَـالٍ، وَ(أَفْعِلَـةٌ)، نَحْـوَ: أَقْفِـزَةٍ، وَ(فِعْلَـةٍ)، نَحْـوَ: صِبْيَـةٍ، وَإِذا كَانَ كَثِيـرًا تَنَاهَـى عَـدَدًا إِلَـى عِشْـرِينَ مِثَـالًا، فَاقْتَصَـرَ عَلَيْهَـا لِلثُّلَاثِـي مِنْهَـا سِـتَّةٌ/54أ/: (فُعُـولٌ، وَفِعَـالٌ) لِمَـا لَـمْ يَتَـوَالَ فِـي أَوَّلِـهِ ضَمَّتَـانِ، وَلا كَسْـرَتَانِ، وَلا ضَمَّـةٌ وَفَتْحَـةٌ، نَحْـوَ: فُلُـوسٍ، وَكِلَابٍ، و(فُعُولَـةٌ، وَفِعَالَـةٌ): لِمَـا بَلَـغَ فِيـهِ، نَحْـوَ: أُسُـودَةٍ[12]، وَحِجَـارَةٍ، وَ(فِعْلَانٌ) بِضَـرْبٍ[13]: مـا انْضَـمَّ أَوَّلُـهُ قَبْـلَ فَتْحَـةٍ، نَحْـوَ: صِـرْدَانٍ، وَ(فُعْـلٌ): فَمَـا تَوَالَـى فِـي أَوَّلِـهِ فَتْحَتَانِ،[نَحْـوَ][14]: أُسْـدٍ، وَلِلرُّبَاعِـيِّ المَزِيـدِ أَحَـدَ عَشَـرَ: اثْنَـانِ لِمَـا يَرْبَـعُ[15] بِتَـاءِ التَّأْنِيـثِ، وَهُمـا فِي:(فِعْلٍ)، وَ(فَعَلٍ)، نَحْـوَ: سِـدْرٍ، وَغَـرَثٍ، وَتِسْـعَةٌ لِمَا/54ب/لَـمْ يَرْبَـعْ بِغَيْـرِ

(1) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها النصُّ.
(2) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها النصُّ.
(3) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها النصُّ.
(4) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها النصُّ.
(5) سورة النساء، آية.(171).
(6) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها النصُّ.
(7) في الأصل: (غايبًا)، والصّوابُ ما أثبتُّ.
(8) في الأصل: (والمنصوب)، والصّوابُ ما أثبتُّ.
(9) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها النصُّ.
(10) في الأصل: (إعراض)، والصّوابُ ما أثبتُّ.
(11) في الأصل: (تفسير الشأن)، والصّوابُ ما أثبتُّ.
(12) قال ابنُ يعيش: "وقد يدخلون الهاء على "فُعُول" و"فِعَال" هنا، كما أدخلوها عليهما في تكسير "فَعَل"، فيقولون: "ذُكُورَةٌ"، و"أُسُودَةٌ"، و"نِكَارة"، و"جِمَالة"، و"حِجَارة"، وقالوا: "جِجَارٌ" أيضًا، وهو أقيس، و"حِجَارةٌ" أكثر". يُنظر: شرح المفصّل 73/3.
(13) يعني: "أنَّ هَذَا البناءَ اختصَّ بضربٍ من المسمّيات، وهو الحيوان، ولا يكادُ يُوجد في غيره فخصُّوه في الجمع ببناءٍ لا يكون لغيره من الثلاثي". يُنظر: اللباب في علل البناء والإعراب182/2. وللتنبيه: فقد جعل الناسخ كلمة: (بضرب) بعد بناء: (فُعْلٌ)، وهو خطأ منه، والصّوابُ ما أثبتُه
(14) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها النصُّ.
(15) في الأصل: (يرفع)، والصّوابُ ما أثبتُّ.

هَـاءٍ، وَهِـيَ: (فُعُـلٌ)، نَحْـوَ: حُمُـرٍ، وَ(فُـعْلَانٌ)، نَحْـوَ: كُثْبَـانٍ، وَ(فُعَّـلٌ)، نَحْـوَ: شُـهَّدٍ، وَ(فِعَـالٌ)، نَحْـوَ: شِـهَادٍ، وَ(أَفْـعِلاءٌ)، نَحْـوَ: أَصْدِقَـاءَ، وَ(فُـعَلاءُ)، نَحْـوَ: ظُرَفَـاءَ، وَ(فُعْلَـةٌ)، [نَحْـوَ][1]: كُثْبَـةٍ، وَ(فُعَلَـةٌ)، نَحْـوَ: قُضَـاةٍ، وَ(فَعْلَـى)، نَحْـوَ: جَرْحَـى، وَلِمَـا جَـاوَزَ الأَرْبَعَـةَ بِإِلغَـاءِ التَّأْنِيـثِ، أَوْ مـا ضَارَعَهَـا: (فَعَالَـى)، [وَ(فُعَالَـى)][2] نَحْـوَ: صَحَـارَى، وَسُـكَارَى، وَلِمَـا كَانَ رُبَاعِيًّا، أَوْ خُمَاسِيًّا: (فَعَالِـلُ)، وَمَـا جَـرَى مَجْرَاهـا، نَحْـوَ: جَعَافِرٍ، وَسَفَارِجٍ/55أ/، وَلِمَـا كَانَ رَابِعُـهُ لِيْنًـا مِـنَ الخُمَاسِـي: (مَفَاعِيـلُ)، وَمَـا جَـرَى مَجْرَاهـا، نَحْـوَ: مَضَارِيـبَ، وَسَوَابِيطَ. فَهَـذِهِ أَمْثِلَـةُ الكَثْـرَةِ، وَمَـا عَدَاهَـا فَاسْـمُ جَمْـعٍ لا جَمْـعٍ.

بَابُ أَلِفِ القَطْعِ وَالوَصْلِ

أَلِـفُ القَطْـعِ: هَمْـزَةٌ تَثْبُـتُ فـي الوَصْـلِ، فَيَنْقَطِـعُ مـا قَبْلَهَـا عَمَّـا بَعْدَهَـا، وَأَلِـفُ الوَصْـلِ بِعَكْسِـهَا فـي أَسْـمَاءٍ، وَأَفْعَـالٍ/55ب/، وَحُـرُوفٍ، فَالأَسْماءُ عَلَـى ضَرْبَيْـنِ: مَعْـدُودَةٌ، وَمَحْـدُودَةٌ، فَالمعْـدُودَةُ عَشَـرَةٌ: اِبْـنٌ ،وَابْنَـةٌ، وَابْنُـمٌ، وَاثْنَـانِ، وَاثْنَتَـانِ، وَامْـرُؤٌ، وَامْـرَأَةٌ، [وَاسْـمٌ][3]، وَاسْـتٌ، وَايْمُـنُ اللهِ، وَالمَحْـدُودَةُ: مَصْـدَرُ مَـا جَـاوَزَ الأَرْبَعَـةَ، نَحْـوَ: (افْتَعَـلَ)، وَالأَفْعَـالُ عَلَـى ضَرْبَيْـنِ: المَاضِـي مِمَّـا جَـاوَزَ الأَرْبَعَـةَ، نَحْـوَ: (افْتَعَـلَ)، وَالأَمْـرُ مِـنْ غَيْـرِ الأَرْبَعَـةِ، نَحْـوَ: (افْعَـلْ)، وَ(افْتَعَـلْ)، وَالحَـرْفُ:(لاَمُ) التَّعْرِيـفِ، نَحْـوَ: الرَّجُـلِ/56أ/، وَحَرَكَاتُهَـا ثَـلَاثٌ: الفَتْـحُ فـي (اَيْمُـنُ اللهِ)، وَ(أَلِـفِ الـلَّامِ)[4]، وَالضَّـمُّ فِيمَـا ثَالِـثُ حُرُوفِـهِ مَضْمُـومٌ مِـنْ ثُلَاثِـيِّ الأَمْـرِ، وَالكَسْـرُ فـي سَـائِرِ الأَسْـمَاءِ وَالأَفْعَـالِ.

بَابُ الاسْتِفْهَامِ

الاسْـتِفْهَامُ: اِسْـتِخْبَارُ مـا لا يَخْبُـرُ؛ لِيُخْبَـرُ[5] [عَنْـهُ][6] بِأَحَـدِ[7] مَعَانِـي الـكَلامِ، وَهُـوَ: مُرَكَّـبٌ مِـنَ الطَّلَـبِ، وَالخَبَـرِ؛ لأَنَّـهُ اسْـتِدْعَاءٌ لِلْخَبَـرِ بِـأَدَوَاتٍ تَتَصَـوَّرُ بِـهِ وَتَتَقَـدَّرُ، فَـإِنْ كَانَ/56ب/ عَلَـى خَبَـرٍ، أَوْ فِيـهِ خَبَـرٌ اسْـتَحَالَ وَضْعًـا، فَصَارَ[8] فـي الخَبَـرِ تَقْرِيـرًا، أَوَ تَقْرِيعًـا، أَوْ تَسـوِيةً، أَوْ تَوْبِيخًـا، أَو نَحْوَهُـنَّ يَتْبَـعُ بِـهِ فِيـهِ، وَفِـي نِيَّـةِ الخَبَـرِ خَبَـرًا مُعْتَمِـدًا، [أَوْ][9] وَصْفًـا،[أَوْ][10] حَـالًا، وَأَدَوَاتُـهُ عَلَـى ضَرْبَيْـنِ: أَصْـلٌ، وَفَـرْعٌ، فَالأَصْـلُ: مَـا كَانَ حَرْفًـا، وَهُـوَ (الهَمْـزَةُ)، وَ(أَمْ) -وَقَـدْ مَضَيَـا بِمَـا فِيهِمَـا فـي النَّسَـقِ-[11]، وَ(هَـلْ) المُتَجَـرِّدَةُ مِـن مَعْنَـى (قَـدْ)، وَالفَـرْعُ: مَـا كَانَ اسْـمًا نَائِبًـا عَنْ هَمْـزَةِ الاسْـتِفْهَامِ/57أ/،[وَهُوَ][12] عَلَـى ضَرْبَيْـنِ: ظَرْفًـا، وَغَيْـرَ ظَـرْفٍ، فَالظَّـرْفُ: (مَتَـى)، وَ(أَيَّـانَ)، وَ(أَيْـنَ)، وَ(أَنَّـى)، وَ(كَيْـفَ)، فَأَمَّـا (مَتَـى)، وَ(إِيَّـانَ) فَكِلَاهُمَـا بِمَعْنًـى، وَهُمَـا: سُـؤَالٌ عَـنْ زَمَانٍ،[وأَمَّـا: (أَيْـنَ)، وَ(أَنَّـى)، فَهُمَـا سُـؤَالٌ عَـنْ مَـكَانٍ][13]، وَفـي (أَنَّـى): قَـوْلانِ، وَهُمَـا: أَنْ تَكُـونَ بِمَعْنَـى: (كَيْـفَ)، وَمَعْنَـى: (حَيْـثُ)، وَعَلَـى ثَلَاثَـةِ الأَقْـوَالِ[14] يُحْمَـلُ قَوْلُـهُ تَعَالَـى: ﴿ أَنَّىٰ شِئْتُمْ ﴾[15]، وَأَمَّـا (كَيْـفَ) فَسُـؤَالٌ عَـنْ حَـالٍ، وَغَيْـرُ الظَّـرْفِ/57ب/ عَلَـى ضَرْبَيْـنِ: مُضَـافٌ، وَغَيْـرُ مُضَـافٍ. فَالمُضَـافُ: (أَيُّ)، وَهِـيَ: بِحَسَـبِ مـا أُضِيـفَ إِلَيْـهِ مِـنَ الأَعْيَـانِ، وَغَيْـرِ الأَعْيَـانِ، وَالعُـقَلَاءِ، وَغَيْـرِ العُـقَلَاءِ، وَغَيْـرُ المُضَـافِ: (مَـنْ)، وَ(مَـا)، وَ(كَـمْ)، فَـ(مَـنْ): سُـؤَالٌ عَمَّـا يَعْقِـلُ، وَ(مَـا): سُـؤَالٌ عَمَّـا لا يَعْقِـلُ، وَصِفَـاتُ مَـنْ يَعْقِـلُ، وَ(كَـمْ): سُـؤَالٌ عَـنْ عَـدَدٍ.

بَابُ مَا يَدْخُلُ عَلَى الكَلَامِ فَلَا يُغَيِّرُهُ /58أ/

الدَّاخِـلُ عَلَـى الـكَلَامِ مِـنَ الكَلِـمِ فَلَا يُغَيِّـرُهُ ضَرْبَـانِ: ظَـرْفٌ[16]، وَحَـرْفٌ. فَالظَّـرْفُ عَلَـى ضَرْبَيْـنِ: مُضَـافٌ، وَغَيْرُ مُضَـافٍ، والمُضَـافُ[17] عَلَـى ضَرْبَيْـنِ: زَمَـانٌ، وَمَـكَانٌ، فَالزَّمَـانُ: (إِذْ)، وَ(إذا). فَـ(إِذْ): مَـاضٍ بِمَنْزِلَـةِ أَمْـسِ، وَحَـدُّه: أَنْ يُعَلَّـقَ عَلَـى الفِعْـلِ وَالفَاعِـلِ، وَالمَـكَانُ: (حَيْـثُ)، وَحـدُّهُ: أَنْ يُعَلَّـقَ عَلَـى الجُمْلَتَيْـنِ، وَغَيْـرُ المُضَـافِ عَلَـى ضَرْبَيْـنِ: اسْـتِفْهَامٌ، وَغَيْـرُ اسْـتِفْهَامٍ. فَالاسْـتِفْهَامُ عَلَـى ثُلَاثَـةِ أَضْـرُبٍ: زَمَـانٌ/58ب/ لا غَيْـرُ، وَهُـوَ: (مَتَـى)، وَ(إِيَّـانَ)، وَمَـكَانٌ لا غَيْـرُ، وَهُـو: (أَيْـنَ)، وَ(أَنَّـى)، أَوْ زَمَـانٌ عَلَـى احْتِمَـالٍ، وَاخْـتِلَافٍ، وَهُو: (كَيْفَ)، وَغَيْرُ الاسْتِفْهَامِ: مَا تَصَدَّرَ عَلَى الجُمَـلِ مِـنَ اللُّغَـاتِ، وَالصِّفَـاتِ، وَالحَـرْفُ عَلَـى ضَرْبَيْـنِ: حَـرْفٌ يَعْمَـلُ عَلَـى حَـالٍ، وَحَـرْفٌ لا يَعْمَـلُ، فَالعَامِـلُ عَلَـى حَـالٍ: مَـا انْكَـفَّ بِـ(مَـا) مِـنْ (إِنَّ) وَأَخَوَاتِهَـا، أَوْ مـا جَانَسَـتْهَا عَـنِ العَمَـلِ، وَغَيْـرُ العَامِـلِ عَلَـى ضَرْبَيْـنِ: خَـاصٌّ وَمُشْـتَرَكٌ. فَالخَـاصُّ: الفِعْـلُ، وَالفَاعِـلُ/59أ/، نَحْـوَ: (السِّـينِ)، وَ(سَـوْفَ)، وَ(قَـدْ)، وَمَـا كَانَ بِمَعْنَاهـا مِـنْ: (هَـلْ). وَالمُشْـتَرَكُ: مَـا كَانَ لِلْجُمْلَتَيْـنِ، نَحْـوَ: (الهَمْـزَةِ)، وَ(هَـلْ) الاسْـتِفْهَامِيَّتَيْنِ.

(1) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها النصُّ.
(2) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها النصُّ.
(3) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها النصُّ.
(4) يعني: في ألف لام التعريف، نحو: الغلام.
(5) في الأصل: (ليخبروه)، والصّوابُ ما أثبتُّ.
(6) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها النصُّ.
(7) في الأصل: (بواحد)، والصّوابُ ما أثبتُّ.
(8) في الأصل: (فسار)، والصّوابُ ما أثبتُّ.
(9) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها النصُّ.
(10) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها النصُّ.
(11) يعني: في باب النّسق.
(12) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها النصُّ.
(13) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها النصُّ.
(14) في الأصل: (الثلاثة الأقوال)، والصّوابُ ما أثبتُّ. ويعني بثلاثتها: (أينَ) المتقدّم ذكرُها، و(كيفَ)، و(حيثُ).
(15) سورة البقرة، آية (223)
(16) في الأصل: (حَذْفٌ)، والصّوابُ ما أثبتُّ.
(17) في الأصل: (فالمضافُ)، والصّوابُ ما أثبتُّ.

بَابُ التَّأْرِيخِ

التَّأْرِيخُ مِنْ أَشْرَفِ الرُّسُومِ؛ لأَنَّهُ أَصْلٌ مَعْلُومٌ يُرْجَعُ إِلَيْهِ، وَيُعْقَدُ عَلَيْهِ، وَمَدَارُهُ عَلَى الأَهِلَّةِ، وَكَوْنُ اليَوْمِ بَعْدَ اللَّيْلَةِ، وَالعَرَبُ فِيهِ فَرِيقَانِ: مِنْهُمْ مَنْ يَقْصُرُهُ عَلَى اللَّيَالِي دُونَ الأَيَّامِ؛ لِئَلاَّ يَعْتَوِرَهُ/59ب/[نَقْصٌ][1]؛ فَيُغَلِّبُ[2] المُؤَنَّثَ فِيهِ [عَلَى][3] المُذَكَّرِ[4]، فَيَصِيرُ مَعَهُ كَأَنْ لَمْ يُذْكَرْ، فَيَقُولُ فِي أَوَّلِ لَيْلَةٍ مِنَ الشَّهْرِ: لَيْلَةُ كَذَا، [وَ][5]غُرَّةُ كَذَا، وَمُسْتَهَلُّ كَذَا، وَفِي انْقِضَائِهَا: يَوْمُ كَذَا لِلَيْلَةٍ خَلَتْ، أَوْ مَضَتْ، أَوْ فِي انْقِضَاءِ الثَّانِيَةِ: لِلَيْلَتَيْنِ خَلَتَا، أَوْ مَضَتَا، وَفِي تَوَالِي اللَّيَالِي: لِـ(ثَلاَثٍ) خَلَوْنَ، أَوْ مَضَيْنَ، وَلِـ(أَرْبَعَ عَشْرَةَ) لَيْلَةً خَلَتْ، أَوْ مَضَتْ، وَفِي النِّصْفِ: يَوْمُ كَذَا لِلنِّصْفِ[6] مِنْ كَذَا، وَلِـ(خَمْسَ عَشْرَةَ)[7] /60أ/ ...

بَابُ إِعْرَابِ الفِعْلِ/61ب/

الفِعْلُ المُعْرَبُ عَلَى ثَلاَثَةِ أَضْرُبٍ: صَحِيحٌ، وَمُعْتَلٌّ، ومُشْبِهٌ لِلمُعْتَلِّ. فَالصَّحِيحُ، وَمُشْبِهُ المُعْتَلِّ، رَفْعُهُمَا بِضَمِّ آخِرِهِمَا، وَنَصْبُهُمَا بِفَتْحِهِ، وَجَزْمُهُمَا بِإِسْكَانِهِ، وَإِنْ وَقَعَ قَبْلَ مُشْبِهِ المُعْتَلِّ فِي الجَزْمِ حَرْفٌ سَاكِنٌ حُذِفَ؛ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، وَالمُعْتَلُّ إِنْ كَانَ آخِرُهُ أَلِفًا، فَرَفْعُهُ وَنَصْبُهُ بِإِسْكَانِهَا، وَجَزْمُهُ بِحَذْفِهَا، وَإِنْ كَانَ آخِرُهُ وَاوًا، أَوْ يَاءً، فَرَفْعُهُ بِإِسْكَانِهِمَا، وَنَصْبُهُ بِفَتْحِهِمَا، وَجَزْمُهُ بِحَذْفِهِمَا، وَإِنْ كَانَ الفَاعِلُ فِي الفِعْلِ ضَمِيرًا ثُنِّيَ بِأَلِفٍ، وَجُمِعَ بِوَاوٍ، وَأُنِّثَ بِيَاءٍ، [وَأُلْحِقَ نُونًا؛ رُفِعَ بِثَبَاتٍ][8] النُّونِ[9]، وَنُصِبَ وَجُزِمَ بِحَذْفِهَا، وَإِنْ جُمِعَ ضَمِيرُ المُؤَنَّثِ أُلْحِقَ نُونًا سَاكِنًا مَا قَبْلَهَا، لا يَجُوزُ حَذْفُهَا.

تمّ

2 الخاتمة:

الحمد لله الذي أعان على إتمام دراسة كتاب (نَحْو العَرْف) وتحقيقه، لمؤلفه أبي الكرم المُبارك بن فاخرٍ البغدادي، المعروف بابن الدبّاس النحوي على الصورة التي أرادها، أو قريبًا من ذلك.

من أبرز نتائج البحث، وأهم توصياته ما يلي:

أوّلًا: أبرز النتائج:

1. توثيق نسبة كتاب (نحو العَرْف) إلى أبي الكرم المُبارك بن فاخرٍ، الشهير بابن الدبّاس النّحوي.
2. يُعَدّ الأثر الثّاني للمصنّف بعد كتابه (المُعْلم في النّحو) الذي يظهر للوجود بعد أن كان في حُكم المفقود.
3. يُعَدّ الأصل لكتابه (المُعْلم في النّحو) الذي شرح فيه مشكل عباراته، وأوضح به مبهم إشاراته.
4. احتواؤه على صغره اثنين وسبعين بابًا، وثمانية حدود شملت أشهر أبواب النّحو والصّرف.
5. نُدرة الشواهد النّحويّة فيه؛ حيث لم تتجاوز ثلاثَ آيات، وبيتَ شعر، ومثلًا واحدًا.

ثانيًا: أهمّ التوصيات:

1. دراسة موقف ابن الدبّاس من آراء البصريّين والكوفيّين في كتابيه (نحو العَرف)، و(المُعلم في النّحو).
2. توجيه الباحثين إلى التّنقيب عن مصنّفات ابن الدبّاس الأخرى، والبحث عن مخطوطاتها في خزائن مكتبات العالم؛ لدراستها وتحقيقها، ونشرها والإفادة منها.
3. عقد مقارنة بين أشهر المتون النحوية في القرنين الخامس، والسادس الهجريين.

وصلّى الله وسلّم على عبده ورسوله محمّد الأمين، وعلى آله وصحابته أجمعين، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، وآخر دعوانا أنِ الحمدُ لله ربّ العالمين.

3 المصادر والمراجع:

أدب الكاتب، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت276هـ)، تحقيق: د. محمّد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1405هـ - 1985م.

ارتشاف الضّرَب، أبو حيّان محمد بن يوسف بن علي الأندلسي (ت745 هـ)، تحقيق د: رجب عثمان ، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1418هـ ـ 1998م.

إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني (743 هـ)، تحقيق: د. عبد المجيد دياب،

(1) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها النصُّ.
(2) في الأصل: (فلعب)، والصّوابُ ما أثبتُّ.
(3) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها النصُّ.
(4) يُنظر: أدب الكاتب، أبو محمد عبدالله بن قتيبة ص275، والجمل للزجاجي ص 387، ودرة الغواص في أوهام الخواص، أبو محمد القاسم البصري ص88. عقّب ابنُ عصفور على قضية التغليب هذه، فقال: "اختُلِف في السبب الموجب لذلك، فمنهم من قال: إنّما كان ذلك لأنّ أوّل الشهر العربي ليلة؛ فلو بقي التأريخ على الأيام دون الليالي لسقطت من الشهر ليلة؛ فلذلك بُني التأريخ على الليالي دون الأيام، وغُلّبَ المؤنّث على المذكّر. وهذا المذهب فاسد؛ لأنك إذا أرّخت بالنظر إلى ما تقدّم من الشهر أو من السنة وقد عُلِمَ أنّ أول الشهر ليلة لم يسقط بذلك الليلة الأولى ببنائنا التأريخ على الأيام، وكما أنّك إذا بنيت التأريخ على الليالي فمعلوم أنّ مع كل ليلة يوماً فكذلك إنْ بنيتَ التأريخ على الأيام لكان معلوماً أنّ مع كلّ يومٍ ليلة، لأنّك لا تريد أن تعرف القدر الذي بينك وبين المؤرخ بالنظر إلى أول الشهر أو السنة من الليالي والأيام؛ وإنّما بُني التأريخ على أحدهما فالآخر تابع له، وليس بناؤهم التأريخ على الليالي من قبيل تغليب المؤنث على المذكر، لأنّ التغليب إنّما هو أن يجتمع المذكّر والمؤنّث فيُغلّب أحدهما على الآخر، وإنّما هذا من باب الاستغناء بالمؤنّث عن المذكّر". اهـ يُنظر: شرح الجمل لابن عصفور 2/76-77، وشرح التسهيل لابن مالك 2/411، والتذييل والتكميل 9/354، ص577، وخزانة الأدب، عبدالقادر بن عمر البغدادي7/413.
(5) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها النصُّ.
(6) في الأصل: (النّصف)، والصّوابُ ما أثبتُّ.
(7) فُقِدَ من المخطوط مقدارُ ورقةٍ تقريبًا.
(8) ما بين المعقوفين عليه آثار طمس، وهذه أقرب قراءة له.
(9) في الأصل: (بالنّون)، ولعلّ الصّواب ما أثبتُّ.

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات، الرياض، ط1، 1406هـ - 1986م.

الأفعال، أبو بكر محمد بن عمر بن عبد العزيز ابن القوطية (ت 367هـ)، تحقيق: د. هالة القاضي، درة الغواص، القاهرة، ط1، 1441هـ - 2019م.

الأفعال، أبو عثمان سعيد بن محمد المعافري القرطبي ثم السرقسطي (ت بعد 400هـ)، تحقيق: د. حسين محمد محمد شرف، مؤسسة دار الشعب، القاهرة، ط1، 1395هـ1975-م.

اقتضاء الصراط المستقيم، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية (ت: 728هـ) تحقيق: د. ناصر بن عبد الكريم العقل، دار عالم الكتب، بيروت، ط7، 1419هـ - 1999م.

إنباه الرواة على أنباه النحاة، أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (646هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1406هـ - 1986م.

الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت577هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1424هـ - 2003م.

الإيضاح العضدي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت377هـ)، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود، دار العلوم، بيروت، ط2، 1408هـ - 1988م.

البرهان في أصول الفقه، أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني (ت478هـ)، تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ - 1997م.

بغية الآمال، أبو جعفر أحمد بن يوسف اللبلي (ت691هـ)، تحقيق: د. سليمان العايد معهد اللغة العربيّة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 1411هـ - 1991م.

بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت911هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان، ط1، 1419هـ - 1998م.

تاريخ الإسلام، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت 748هـ)، تحقيق: د بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي-بيروت، ط1، 1424هـ - 2003م.

التبيين عن مذاهب النحويين، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (616هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض ط1، 1421هـ - 2000م.

تحصيل عين الذهب، أبو الحجاج يوسف بن سليمان، المعروف بالأعلم الشنتمري (ت476هـ) تحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط2، 1415هـ - 1994م.

التذييل والتكميل، أبو حيّان محمد بن يوسف بن علي الأندلسي (ت745هـ)، تحقيق: د. حسن دار كنوز إشبيليا، الرياض، ط1، 1426هـ - 2005م.

توجيه اللمع، أحمد بن الحسين الإربلي الموصلي، المعروف بابن الخبّاز (ت639هـ)، تحقيق: د. عبد الله عمر الحاج، مكتبة المتنبي، الدمام، ط1، 1438هـ - 2017م.

الجمل في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت337هـ)، تحقيق: أبي عبد الله نبيل موساوي، دار الميراث النبوي، الجزائر، ط1، 1446هـ - 2025م.

الجمل، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (471هـ)، تحقيق: د. علي حيدر، مجمع اللغة العربية، دمشق، ط1، 1392هـ - 1972م.

جمهرة الأمثال، أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري (ت نحو395هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، ط2، 1408هـ - 1988م.

خزانة الأدب، عبد القادر بن عمر البغدادي (1093هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1418هـ - 1997م.

درة الغواص في أوهام الخواص، أبو محمد القاسم بن علي الحريري البصري (ت 516هـ)، تحقيق: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1، 1418هـ - 1998م.

ديوان رؤبة بن العجاج (ت145هـ)، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسي.

سير أعلام النبلاء، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت 748هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، مؤسسة الرسالة، ط3، 1405هـ - 1985م.

شرح تسهيل الفوائد، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الجيّاني الأندلسي (672هـ)، تحقيق د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون، دار هجر، القاهرة، ط1، 1410هـ - 1990م.

شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي (368هـ)، تحقيق: أحمد مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2008م.

شرح اللمع، أبو القاسم عبد الواحد بن علي الأسدي، المعروف بابن برهان العكبري (456هـ)، تحقيق: د. فائز فارس، ط1، الكويت، 1404هـ - 1984م.

شرح المفصل، ابن يعيش النحوي الحلبي (643هـ)، تحقيق: د. عبد اللطيف بن محمد الخطيب، ط2، دار البلاغة، الكويت، 1444هـ - 2023م.

شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الإشبيلي (669هـ)، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ - 1999م.

الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل الجوهري تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (393هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1407هـ - 1987م.

طبقات الحنابلة، أبو الحسين محمد بن أبي يعلى الفراء (ت526هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دارة الملك عبد العزيز، الرياض، ط1، 1419هـ - 1999م.

كتاب سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180هـ)، تحقيق: عبد السّلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، عام 1408 هـ - 1988م.

اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق د: غازي طليمات، ود. عبد الإله نبهان، مركز جمعة الماجد، دبي، ط1، 1416هـ - 1995م.

اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني (ت392هـ)، تحقيق د: فائز فارس، دار الأمل، الأردن، ط2، 1421هـ - 2001م.

مسألة في المعارف الخمسة، أبو اليُمن تاج الدين الكندي (ت613هـ)، تحقيق د. رشيد بن عبدالله الربيش، مجلة العلوم العربية والإنسانية، جامعة القصيم، المجلد10، العدد3.

معجم الأدباء، ياقوت بن عبد الله الرومي (ت626هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1414هـ - 1993م.

المعلم في النحو، أبو الكرم المُبارك بن فاخرٍ، المعروف بابن الدبّاس (505هـ)، تحقيق د. حمد بن عبيد الرشيدي، مجلة الشمال للعلوم الإنسانية، جامعة الحدود الشمالية، العدد2، المجلد التاسع، 1445هـ - 2024م.

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري (761هـ)، تحقيق: د. عبد اللطيف بن محمد الخطيب، ط2، الكويت، 1441هـ - 2020م.

مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا (395هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، ط1، 1399هـ - 1979م.

المقتصد في شرح الإيضاح، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (471هـ)، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية، دار الرشيد، ط1، 1402هـ - 1982م.

المقتضب، أبو العبّاس محمد بن يزيد المبرد (285هـ)، تحقيق: د. محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، أبو الفرج ابن الجوزي، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1412هـ - 1992م.

نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت577هـ)، تحقيق د. إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، ط3، 1405هـ - 1985م.

همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي(ت911هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوقيفية، القاهرة. (د.ت).

وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خَلِّكان (681هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط1، 1413هـ - 1994م.

Sources and references: 4

Ibn Qutaybah, ʿAbd Allāh ibn Muslim. (1985). Adab al-kātib (2nd ed.; M. al-Dālī, Ed.). Muʾassasat al-Risālah.

Abū Ḥayyān al-Andalusī, Muḥammad ibn Yūsuf ibn ʿAlī. (1998). Irtišāf al-ḍarab (R. ʿUthmān, Ed.). Maktabat al-Khānjī.

al-Yamānī, ʿAbd al-Bāqī ibn ʿAbd al-Majīd. (1986). Ishārat al-taʿyīn fī tarājim al-nuḥāt wa-al-lughawiyyīn (ʿA. Dībāb, Ed.). Markaz al-Malik Fayṣal lil-Buḥūth wa-al-Dirāsāt.

Ibn al-Qūṭiyyah, Muḥammad ibn ʿUmar ibn ʿAbd al-ʿAzīz. (2019). al-Afʿāl (H. al-Qāḍī, Ed.). Durrat al-Ghawwāṣ.

al-Muʿāfirī al-Qurṭubī al-Saraqasṭī, Saʿīd ibn Muḥammad. (1975). al-Afʿāl (Ḥ. Muḥammad Sharaf, Ed.). Dār al-Shaʿb.

Ibn Taymiyyah, Aḥmad ibn ʿAbd al-Ḥalīm. (1999). Iqtiḍāʾ al-ṣirāṭ al-mustaqīm (N. ibn ʿAbd al-Karīm al-ʿAql, Ed.; 7th ed.). ʿĀlam al-Kutub.

al-Qifṭī, ʿAlī ibn Yūsuf. (1986). Inbāh al-ruwāt ʿalā anbāh al-nuḥāt (M. Abū al-Faḍl Ibrāhīm, Ed.). Dār al-Fikr al-ʿArabī.

al-Anbārī, ʿAbd al-Raḥmān ibn Muḥammad. (2003). al-Inṣāf fī masāʾil al-khilāf (M. Muḥyī al-Dīn ʿAbd al-Ḥamīd, Ed.). al-Maktabah al-ʿAṣriyyah.

al-Fārisī, al-Ḥasan ibn Aḥmad ibn ʿAbd al-Ghaffār. (1988). al-Īḍāḥ al-ʿUḍudī (Ḥ. Shādhlī Farhūd, Ed.; 2nd ed.). Dār al-ʿUlūm.

al-Juwaynī, ʿAbd al-Malik ibn ʿAbd Allāh. (1997). al-Burhān fī uṣūl al-fiqh (Ṣ. ibn Muḥammad ibn ʿUwayḍah, Ed.). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.

al-Lablī, Aḥmad ibn Yūsuf. (1991). Bughyat al-āmāl (S. al-ʿĀyid, Ed.). Maʿhad al-Lughah al-ʿArabiyyah, Jāmiʿat Umm al-Qurā.

al-Suyūṭī, ʿAbd al-Raḥmān ibn Abī Bakr. (1998). Bughyat al-wuʿāt fī ṭabaqāt al-lughawiyyīn wa-al-nuḥāt (M. Abū al-Faḍl Ibrāhīm, Ed.). al-Maktabah al-ʿAṣriyyah.

al-Dhahabī, Muḥammad ibn Aḥmad ibn ʿUthmān. (2003). Tārīkh al-Islām (B. ʿAwwād Maʿrūf, Ed.). Dār al-Gharb al-Islāmī.

al-ʿUkbarī, ʿAbd Allāh ibn al-Ḥusayn. (2000). al-Tabyīn ʿan madhāhib al-nuḥāt (ʿA. al-ʿUthaymīn, Ed.). Maktabat al-ʿUbaykān.

al-Shantamarī, Yūsuf ibn Sulaymān. (1994). Taḥṣīl ʿayn al-dhahab (Z. ʿAbd al-Muḥsin Sulṭān, Ed.; 2nd ed.). Muʾassasat al-Risālah.

Abū Ḥayyān al-Andalusī, Muḥammad ibn Yūsuf. (2005). al-Tadhyīl wa-al-takmīl (Ḥ. Dār Kunūz Ishbīliyā, Ed.). Riyadh.

Ibn al-Khabbāz, Aḥmad ibn al-Ḥusayn. (2017). Tawjīh al-lumaʿ (ʿA. ʿUmar al-Ḥājj, Ed.). Maktabat al-Mutanabbī.

Sībawayh, ʿAmr ibn ʿUthmān ibn Qanbar. (1988). Kitāb Sībawayh (3rd ed.; ʿA. al-Salām Muḥammad Hārūn, Ed.). Maktabat al-Khānjī.

al-ʿUkbarī, Abū al-Baqāʾ ʿAbd Allāh ibn al-Ḥusayn. (1995). al-Lubāb fī ʿilal al-bināʾ wa-al-iʿrāb (Gh. Ṭulaymāt & ʿA. Nabahān, Eds.). Markaz Jumʿah al-Mājid.

Ibn Jinnī, ʿUthmān ibn Jinnī. (2001). al-Lumaʿ fī al-ʿArabiyyah (2nd ed.; F. Fāris, Ed.). Dār al-Amal.

al-Kindī, Abū al-Yumn Tāj al-Dīn. (2019). Masʾalah fī al-maʿārif al-khams. Majallat al-ʿUlūm al-ʿArabiyyah wa-al-Insāniyyah, 10(3).

Yāqūt al-Ḥamawī. (1993). Muʿjam al-udabāʾ (I. ʿAbbās, Ed.). Dār al-Gharb al-Islāmī.

Ibn al-Dabbās, al-Mubārak ibn Fākhar. (2024). al-Muʿallim fī al-naḥw. Majallat al-Shamāl lil-ʿUlūm al-Insāniyyah, 9(2).

Ibn Hishām al-Anṣārī, ʿAbd Allāh ibn Yūsuf. (2020). Mughnī al-labīb ʿan kutub al-aʿārīb (2nd ed.; ʿA. al-Laṭīf ibn Muḥammad al-Khaṭīb, Ed.). Kuwait.

Ibn Fāris, Aḥmad ibn Zakariyyāʾ. (1979). Maqāyīs al-lughah (ʿA. al-Salām Hārūn, Ed.). Dār al-Fikr.

al-Jurjānī, ʿAbd al-Qāhir ibn ʿAbd al-Raḥmān. (1982). al-Muqtaṣid fī sharḥ al-Īḍāḥ (K. Baḥr al-Marjān, Ed.). Dār al-Rashīd.

al-Mubarrad, Muḥammad ibn Yazīd. (n.d.). al-Muqtaḍab (M. ʿAbd al-Khāliq ʿUḍaymah, Ed.). ʿĀlam al-Kutub.

Ibn al-Jawzī, ʿAbd al-Raḥmān ibn ʿAlī. (1992). al-Muntaẓam fī tārīkh al-mulūk wa-al-umam (M. ʿAbd al-Qādir ʿAṭāʾ, Ed.). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.

al-Anbārī, ʿAbd al-Raḥmān ibn Muḥammad. (1985). Nuzhat al-alibbāʾ fī ṭabaqāt al-udabāʾ (3rd ed.; I. al-Sāmirāʾī, Ed.). Maktabat al-Manār.

al-Suyūṭī, ʿAbd al-Raḥmān ibn Abī Bakr. (n.d.). Hamaʿ al-hawāmiʿ fī sharḥ Jamʿ al-jawāmiʿ (ʿA. Ḥ. Hindāwī, Ed.). al-Maktabah al-Tawqīfiyyah.

Ibn Khallikān, Aḥmad ibn Muḥammad. (1994). Wafayāt al-aʿyān wa-anbāʾ abnāʾ al-zamān (I. ʿAbbās, Ed.). Dār Ṣādi

al-Zajjājī, ʿAbd al-Raḥmān ibn Isḥāq. (2025). al-Jumal fī al-naḥw (N. Mūsāwī, Ed.). Dār al-Mīrāth al-Nabawī.

al-Jurjānī, ʿAbd al-Qāhir ibn ʿAbd al-Raḥmān. (1972). al-Jumal (ʿA. Ḥaydar, Ed.). Majmaʿ al-Lughah al-ʿArabiyyah.

al-ʿAskarī, al-Ḥasan ibn ʿAbd Allāh. (1988). Jamharat al-amthāl (2nd ed.; M. Abū al-Faḍl Ibrāhīm, Ed.). Dār al-Fikr.

al-Baghdādī, ʿAbd al-Qādir ibn ʿUmar. (1997). Khizānat al-adab (4th ed.; ʿA. M. Hārūn, Ed.). Maktabat al-Khānjī.

al-Ḥarīrī, al-Qāsim ibn ʿAlī. (1998). Durrat al-ghawwāṣ fī awhām al-khawāṣ (ʿA. Maṭrajī, Ed.). Muʾassasat al-Kutub al-Thaqāfiyyah.

Ruʾbah ibn al-ʿAjjāj. (n.d.). Dīwān Ruʾbah ibn al-ʿAjjāj (W. b. al-Ward al-Brūsī, Ed.).

al-Dhahabī, Muḥammad ibn Aḥmad ibn ʿUthmān. (1985). Siyar aʿlām al-nubalāʾ (3rd ed.). Muʾassasat al-Risālah.

Ibn Mālik al-Jayyānī, Muḥammad ibn ʿAbd Allāh. (1990). Sharḥ Tashīl al-fawāʾid (ʿA. al-Sayyid & M. Badawī al-Makhtūn, Eds.). Dār Hajar.

al-Sīrāfī, Abū Saʿīd. (2008). Sharḥ Kitāb Sībawayh (A. Mahdalī & ʿA. Sayyid ʿAlī, Eds.). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.

Ibn Burhān al-ʿUkbarī, ʿAbd al-Wāḥid ibn ʿAlī. (1984). Sharḥ al-lumaʿ (F. Fāris, Ed.). Kuwait.

Ibn Yaʿīsh, Yaʿīsh ibn ʿAlī. (2023). Sharḥ al-Mufaṣṣal (2nd ed.; ʿA. al-Laṭīf ibn Muḥammad al-Khaṭīb, Ed.). Dār al-Balāghah.

Ibn ʿAṣfūr al-Ishbīlī, ʿAlī ibn Muʾmin. (1999). Sharḥ Jumal al-Zajjājī (Ṣ. Abū Jināḥ, Ed.). ʿĀlam al-Kutub.

al-Jawharī, Ismāʿīl ibn Ḥammād. (1987). al-Ṣiḥāḥ: Tāj al-lughah wa-ṣiḥāḥ al-ʿArabiyyah (4th ed.; A. ʿAbd al-Ghafūr ʿAṭṭār, Ed.). Dār al-ʿIlm lil-Malāyīn.

Ibn Abī Yaʿlā al-Farrāʾ, Muḥammad ibn al-Ḥusayn. (1999). Ṭabaqāt al-Ḥanābilah (ʿA. ibn Sulaymān al-ʿUthaymīn, Ed.). Dārat al-Malik ʿAbd al-ʿAzīz.